وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي1945 قالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إدارة الزوار في المحميات الطبيعية ورهانات الاستدامة
دراسة حالة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: إدارة الأعمال السياحية

إعداد الطلبة:

- علوي ملاك
- صوابرية لميس

إشراف الأساتذة:

الأستاذ المشرف: د.اليامين بن سعدون

المشرف المساعد: أ.د. بوقنور اسماعيل

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
لفحل ليندة	أستاذ محاضر ا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا
بوقنور اسماعيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرف مساعد
جمال محمد الصالح	أستاذ محاضر ب	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية:2024-2025

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي1945 قالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إدارة الزوار في المحميات الطبيعية ورهانات الاستدامة
دراسة حالة محمية القالة "الطونقا"

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الأعمال السياحية

إعداد الطلبة:

- علوي ملاك
- صوابرية لميس

إشراف الأساتذة:

د. اليامين بن سعدون

أ.د. بوقنور اسماعيل

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
لفحل ليندة	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
بوقنور اسماعيل	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرف مساعد
جمال محمد الصالح	أستاذ محاضر ب	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
Sidi

قال تعالى :"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

قبل كل شيء الحمد و الشكر لله عز و جل الذي ألهمني القدرة على اتمام هذا العمل

وما توفيقنا الا بالله العلي العظيم

فسبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحليم

ونصلي ونسلم على حبيب الخلق محمد صلوات الله عليه.

اما بعد يشرفنا ان نتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ المشرف

الدكتور"اليامين بن سعدون "

على تفضله بالاشراف على هذه المذكرة و كل المجهودات التي بذلها.

كما نتقدم بالعرفان و الاحترام و الشكر الجميل الى الاستاذ المشرف المساعد

الاستاذ الدكتور" اسماعيل بوقنور"

الذي ساهم في بناء جزء هام من هذا العمل

و اشرف على خطواته و لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه الى اخر لحظة.

كما نتقدم بالشكر الى كل اساتذة قسم العلوم السياسية والى كل من قدم لنا يد العون لاتمام هذا العمل

إلى التي قاومت ، و صبرت ، و مضت رغم كل شيء ، الى التي انهكها التعب لكنها لم تهزم .

اهديك هذا العمل امتنانا لايمانك بانك تستحقين الوصول

.....نفسي.....

الى الذي كلل العرق جبينه ومن علمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر و الاصرار و العمل

الى النور الذي انار دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدا

..... ابي....

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها

الى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت ان تقر عينها في يوم كهذا

.....امي.....

الى ضلعي الثابت و امان ايامي الى سندي بعد ابي ، و الاقرب الى قلبي الى وحيدي

..... اخي.....

الى من شددت عضدي بهم و كانتا ينابيع ارتوي منها الى خيرة ايامي و صفوتها الى قرة عيني

.....اختاي.....

الى شريكة الدرب، ما كنا لنصل لولا تشاركنا الصدق والعمل و الارادة لك نصف هذا النجاح

..... ملاك.....

لكل من كان عونا و سندا لي في هذا الطريق للاصدقاء الاوفياء و رفقاء السنين الى من أفاضني بمشاعره و نصائحه المخلصة

... اليكم عائلتي .....

اهديكم هذا الانجاز و ثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته

ها انا اليوم اكملت واتممت اول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى

فالحمد لله على ما وهبني و ان يجعلني مباركا و ان يعنني اينما كنت

فمن قال انا لها نالها

خريجتكم لميس

إلى أبي

سندي الذي علمني أن الأحلام تُبنى بالإرادة، ورجل الكلمة الهادئة والفعل القوي،

شكراً لأنك جعلتني أرى في نفسي ما لم أكن أراه.

إلى أمي

قلبي الذي ينبض بالحنان،

يدكِ الدافئة التي رافقتني في كل خطوة، وصبركِ الذي كان نوراً يضيء دربي..

لكِ كل الامتنان والعرفان.

إلى إخوتي أعزّ الناس على قلبي

بسمة ، باسم ، عبدالمالك.. أنتم نعمة حياتي وكنزي الذي لا يُقدّر بثمن، شكراً لأنكم جعلتموني أشعر بأنني لستُ وحدي أبداً.

إلى رفيقة دراستي و تعبي.. لميس

لن أنسى أيام العمل معاً،

لحظات التشجيع، والضحك، وحتى التحديات التي جعلتنا أقوى،

شكراً لأنكِ كنتِ أكثر من مجرد زميلة.. كنتِ داعمةً وصديقةً حقيقية.

إلى كل صديقات قلبي

شكراً لأنكم كنتم جزءاً جميلا من قصتي و رحلتي .

وأخيراً.. إلى نفسي

لأنني لم أستسلم،

ولأنني تعلمت أن كل جهدٍ صغيرٍ يترك أثراً كبيراً.

خريجتكم ملاك

خطة الدراسة

- مقدمة
- الفصل الأول: الإطار المفاهيم للدراسة
- المبحث الأول: مفهوم المحميات الطبيعية
- المطلب الأول: تعريف المحميات الطبيعية
- المطلب الثاني: اقسام المحميات الطبيعية
- المطلب الثالث: اهداف المحميات الطبيعية وشروط انشائها
- المطلب الرابع: أهمية المحميات الطبيعية
- المبحث الثاني: مفهوم إدارة الزوار في السياحة البيئية
- المطلب الأول: تعريف السياحة البيئية
- المطلب الثاني: تعريف إدارة الزوار
- المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة الزوار في المحميات الطبيعية
- المطلب الرابع: أهمية إدارة الزوار في السياحة البيئية
- المبحث الثالث: مفهوم الاستدامة وأبعادها
- المطلب الأول: تعريف الاستدامة
- المطلب الثاني: مبادئ الاستدامة
- المطلب الثالث: أبعاد الاستدامة
- المطلب الرابع: أهمية الاستدامة
- الفصل الثاني: إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية نحو تحقيق الاستدامة البيئية
- المبحث الأول: الواقع الحالي للمحميات الطبيعية في الجزائر

- المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للمحميات الطبيعية في الجزائر
- المطلب الثاني: التنوع البيئي للمحميات الطبيعية في الجزائر
- المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر
- المطلب الرابع: سبل تحسين واقع المحميات الطبيعية في الجزائر
- المبحث الثاني: الوضع الحالي لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية
- المطلب الأول: أهم المحميات الطبيعية في الجزائر من حيث عدد الزوار
- المطلب الثاني: أليات إدارة الزوار المعتمدة في المحميات الطبيعية
- المطلب الثالث: التحديات الرئيسية التي تواجه إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية
- المطلب الرابع: توصيات لتحسين إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية
- المبحث الثالث: تحديات الإستدامة في المحميات الطبيعية الجزائرية
- المطلب الأول: التحديات البيئية
- المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية
- المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية
- المطلب الرابع: التحديات السياسية
- الفصل الثالث: دراسة حالة محمية القالة طونقا
- المبحث الأول: عرض محمية طونقا بالقالة
- المطلب الأول: الموقع الجغرافي وطبيعة البيئة للمحمية
- المطلب الثاني: الوضع القانوني والإداري للمحمية
- المطلب الثالث: الموارد الطبيعية والسياحية للمحمية
- المطلب الرابع: عدد الزوار انماطهم بالمحمية

- المبحث الثاني: إدارة الزوار في محمية طونقا بالقالة
- المطلب الأول: البنية التحتية والسياحية للمحمية
- المطلب الثاني: أليات تنظيم الزيارات بالمحمية
- المطلب الثالث: الوعي البيئي لدى الزوار المحمية
- المطلب الرابع: مساهمات المجتمع المحلي
- المبحث الثالث: رهانات الاستدامة في المحمية
- المطلب الأول: الحفاظ على التنوع البيئي والتنوع البيولوجي
- المطلب الثاني: توازن بين التنمية البشرية وحماية الطبيعة
- المطلب الثالث: تعزيز الإطار القانوني وآليات الرقابة
- المطلب الرابع: التعاون دولي والتمويل المستدام
- الخاتمة

مقدمة

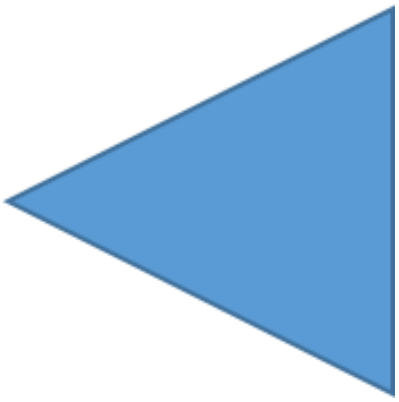

مقدمة

تعتبر المحميات الطبيعية من أهم الأدوات الفعالة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية الهشة، حيث تمثل ملاذاً آمناً للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، وتساهم في استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وقد شـــهد العالم في العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بإنشـــاء وتطوير المحميات الطبيعية كاستجابة للتدهور البيئي المتسارع الناجم عن الأنشطة البشرية المختلفة.

وتزخر الجزائر بالعديد من المحميات الطبيعية التي تتمتع بنظام قانوني خاص، لما لها من دور فعال في حماية البيئة والحفاظ على الكائنات النادرة والمهددة بالانقراض وتعد هذه المحميات جزءاً أساسياً من اسـتراتيجية الدولة للحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، وتعزيز التنمية المسـتدامة، خاصـة في ظل التحديات البيئية المتزايدة كالتغيرات المناخية والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالسياحة البيئية كنمط سياحي مستدام، أصبحت المحميات الطبيعية وجهة مفضلة للعديد من السياح الباحثين عن تجارب فريدة في أحضان الطبيعة. وقد أدى هذا التوجه إلى زيادة الضـغط على هذه المناطق الهشـة، مما يسـتدعي تبني اسـتراتيجيات فعالة لإدارة الزوار بما يضـمن تحقيق التوازن بين الاسـتفادة من الفرص السـياحية والاقتصـادية من جهة، والحفاظ على سـلامة النظم البيئية واستدامتها من جهة أخرى.

وتعتبر إدارة الزوار في المحميات الطبيعية من أهم التحديات التي تواجه القائمين على هذه المناطق، حيث تتطلب موازنة دقيقة بين تلبية احتياجات وتطلعات الزوار، وضـــمان الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية للمحمية. وتشـمل إدارة الزوار مجموعة من الاسـتراتيجيات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم حركة الزوار، وتوجيه سـلوكهم، وتعزيز وعيهم البيئي، وتحسـين تجربتهم السـياحية، مع الحد من الآثار السلبية المحتملة لأنشطتهم على البيئة.

وفي هذا السـياق، تبرز أهمية مفهوم الاسـتدامة كإطار شـامل لإدارة المحميات الطبيعية، حيث يسـعى هذا المفهوم إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، بما يضـمن اسـتمرارية الموارد الطبيعية والثقافية للأجيال الحالية والمسـتقبلية. وتمثل رهانات الاسـتدامة في المحميات الطبيعية تحدياً كبيراً يتطلب تضـافر جهود مختلف الفاعلين، من سـلطات محلية ومؤسـسـات حكومية ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص وسكان محليين وزوار.

وتعد محمية القالة طونقا من أبرز المحميات الطبيعية في الجزائر، حيث تتميز بتنوع بيئي فريد يجمع بين النظم البيئية البحرية والبرية والمائية العذبة. وقد تم الاعتراف بها كمحمية عالمية ضمن قائمة المناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية في معاهدة "رامسار" منذ عام 1971، نظراً لأهميتها البيئية الكبيرة، خاصة كموطن للعديد من أنواع الطيور المهاجرة والنادرة. وتواجه هذه المحمية، كغيرها من المحميات الطبيعية في الجزائر، العديد من التحديات المرتبطة بإدارة الزوار وتحقيق الاستدامة، في ظل تزايد الضغوط البشرية والتغيرات البيئية العالمية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات، أهمها:

– تساهم في إثراء المكتبة العربية بدراسة متخصصة حول إدارة الزوار في المحميات الطبيعية ورهانات الاستدامة، في ظل ندرة الدراسات العربية في هذا المجال.

– تقدم إطاراً مفاهيمياً متكاملاً يربط بين مفاهيم المحميات الطبيعية وإدارة الزوار والاستدامة، ويوضح العلاقات المتداخلة بينها.

– تسلط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال إدارة المحميات الطبيعية، وتحليل نقاط القوة والضعف فيها.

– تقدم تشخيصاً دقيقاً لواقع إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية، مما يساعد صناع القرار على فهم التحديات الحالية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها.

– تقترح استراتيجيات وآليات عملية لتطوير إدارة الزوار في المحميات الطبيعية بما يساهم في تحقيق رهانات الاستدامة.

– تساهم في تعزيز الوعي بأهمية المحميات الطبيعية ودورها في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع "إدارة الزوار في المحميات الطبيعية و رهانات الاستدامة – دراسة حالة محمية القالة طونقا" انطلاقاً من أهمية هذا المجال البحثي الذي يجمع بين قضايا البيئة، السياحة المستدامة، والتخطيط البيئي، في ظل التحديات البيئية المتزايدة على الصعيدين الوطني والدولي.

فعلى المستوى الذاتي : جاء الاختيار استجابة لميول شخصي و اهتمام علمي بقضايا البيئة،السياحة المستدامة، و حماية الموارد الطبيعية ، الى جانب توفر الاستعدادات المعرفية و القدرات الذاتية اللازمة لانجاز هذا العمل البحثي،بما في ذلك الرغبة في التعمق في دراسة ميدانية تلامس الواقع البيئي الجزائري.

و على المستوى الموضوعي: فإن المحميات الطبيعية الجزائرية، رغم تنوعها البيولوجي الكبير، لا تزال تعاني من تحديات واضحة في إدارة الزوار وضبط الأنشطة السياحية داخلها، وهو ما يجعل من موضوع البحث استجابة علمية وعملية لهذه الإشكالية. ويأتي هذا الاختيار في ظل تزايد الإقبال على السياحة البيئية من جهة، وتنامي الحاجة إلى استراتيجيات فعالة تحفظ التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة من جهة أخرى. كما أن ندرة الدراسات الميدانية التي تتناول موضوع إدارة الزوار في المحميات الجزائرية ضمن منظور الاستدامة البيئية، وتوفر المراجع العلمية الدولية والمحلية، أتاحا فرصاً حقيقية لدراسة معمقة وقابلة للتطبيق.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للمحميات الطبيعية وإدارة الزوار والاستدامة، وتوضيح العلاقات المتداخلة بينها.
2. تشخيص الواقع الحالي للمحميات الطبيعية في الجزائر، وتحليل التحديات التي تواجهها.
3. تقييم آليات إدارة الزوار المعتمدة حالياً في المحميات الطبيعية الجزائرية، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.
4. تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق الاستدامة في المحميات الطبيعية الجزائرية، بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الإطار المكاني:

تُجرى هذه الدراسة في محمية طونقا الواقعة ببلدية القالة، ولاية الطارف، شرق الجزائر، والتي تُعد واحدة من أهم المحميات الطبيعية على المستوى الوطني والدولي، حيث أُدرجت ضمن قائمة اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية، وكذلك ضمن شبكة المحميات الحيوية لليونسكو.

تتميز هذه المحمية بتنوعها البيولوجي الغني، واحتوائها على عدد كبير من النظم البيئية الرطبة، مثل البحيرات والمستنقعات والغابات، ما يجعلها مقصدًا رئيسيًا للسياحة البيئية، ومكانًا حساسًا يتطلب إدارة دقيقة لتوافد الزوار دون الإضرار بتوازنها الإيكولوجي.

الاطار الزماني:

تمتد الدراسة خلال الفترة الزمنية من **فيفري 2025 إلى جوان 2025**، حيث شملت جمع البيانات الميدانية، وتحليل الوثائق الرسمية، ومقابلة الفاعلين المحليين، إضافة إلى رصد موسمي لتوافد الزوار على المحمية خلال فترات الذروة (خصوصًا في العطل والمواسم السياحية.(وقد سمحت هذه الفترة بتتبع أهم التغيرات والتحديات التي تواجهها إدارة الزوار في المحمية، خاصة في ظل تزايد الاهتمام بالسياحة الإيكولوجية واشتداد الضغوط على الموارد الطبيعية.

إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية بما يساهم في تحقيق توازن بين استدامة الموارد الطبيعية وزيادة النشاط السياحي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. كيف تسهم ادارة الزوار في محمية طونقا بالقالة في ضبط استراتيجيات الاستدامة والمحافظة على مواردها ؟
2. ما هو الواقع الحالي للمحميات الطبيعية في الجزائر وما هي التحديات التي تواجهها؟
3. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق الاستدامة في المحميات الطبيعية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

1. توفر اليات تنظيم تدفق الزوار يساعد في تقليل الأثر السلبي على الموارد الطبيعية في الحديقة.
2. ضعف البنية التحتية والإدارة الفعالة يشكل عائقا امام تحقيق الاستدامة في الحديقة.
3. نقص التوعية البيئية لدى الزوار يساهم في تفاقم الاضرار البيئية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل أبعادها المختلفة، بالاعتماد على مصادر متنوعة من البيانات والمعلومات. كما تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة، من خلال التركيز على محمية القالة طونقا كنموذج للمحميات الطبيعية في الجزائر، وتحليل واقع إدارة الزوار فيها ورهانات الاستدامة التي تواجهها.

الإطار النظري لدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم والمداخل النظرية لفهم وتحليل واقع إدارة الزوار في المحميات الطبيعية، أبرزها:

- مفهوم المحميات الطبيعية وأهدافها البيئية والاقتصادية.
- إدارة الزوار في السياحة البيئية من خلال التنظيم والتوجيه البيئي وتقليل الأثر السياحي.
- الاستدامة بأبعادها البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية كإطار شامل لتقييم السياسات.
- نموذج الإدارة البيئية المتكاملة لتحقيق التوازن بين الاستغلال والحماية، خاصة في حالة محمية طونقا.

أدبيات الدراسة:

- Biodiversity and Sustainable Development (م.د. دنيا علي حسين، 2020): ركزت على الربط بين التنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة، مع ذكر أمثلة من المحميات الطبيعية، و أشارت إلى أهمية التوازن بين الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية في إدارة المحميات.

– التنوع الحيوي والتنمية المستدامة (م.د. دنيا علي حسين، 2020): تناولت محمية القالة طونقا كنموذج للتنوع البيولوجي، مع ذكر تهديدات مثل التلوث والصيد الجائر.

–اطروحة دكتوراه "ادارة و تخطيط المحميات الطبيعية في الجزائر بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية –دراسة حالة الحظيرة الوطنية لجرجرة" (بوعشاش سامية): استخدمت تقنيات GIS لتحليل التوزيع الجغرافي والموارد في محمية جرجرة. أوصت بتحسين التخطيط المكاني لتقليل تأثير الزوار على المناطق

– المحميات الطبيعية في الوطن العربي (الدكتور محمد صابر، 2020): قدم تحليلاً مقارناً لواقع المحميات في الدول العربية، بما فيها الجزائر. ناقش التحديات المشتركة مثل نقص التمويل والضغوط البشرية.

الأدبيات السابقة توفر أساساً نظرياً قوياً حول إدارة المحميات والاستدامة، لكنها تترك مجالاً للتطبيق العملي في السياق الجزائري، خاصة فيما يتعلق بإدارة الزوار.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات على المستويين النظري والميداني:

–نقص البيانات والإحصائيات الرسمية الدقيقة، خاصة حول عدد الزوار، أنواعهم، وتوزيعهم الزمني في محمية طونقا.

–ضعف الدراسات السابقة المحلية، مما تطلب الرجوع إلى مصادر أجنبية ومقارنة السياقات.

–صعوبة الوصول إلى بعض الجهات الرسمية والمسؤولين لجمع معلومات ميدانية أو إجراء مقابلات.

–محدودية الموارد الزمنية والمادية، ما أثر على إمكانية توسيع نطاق الدراسة أو إجراء زيارات ميدانية إضافية

تفصيل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية، ويتناول مفهوم المحميات الطبيعية وأقسامها وأهدافها وأهميتها، ومفهوم إدارة الزوار في السياحة البيئية واستراتيجياتها وأهميتها، ومفهوم الاستدامة ومبادئها وأبعادها وأهميتها.

الفصل الثاني: إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية نحو تحقيق الاستدامة البيئية، ويتناول الواقع الحالي للمحميات الطبيعية في الجزائر، والوضع الحالي لإدارة الزوار فيها، وتحديات الاستدامة التي تواجهها.

الفصل الثالث: دراسة حالة محمية القالة طونقا، ويتناول عرض المحمية من حيث موقعها الجغرافي وطبيعتها البيئية ووضـــعها القانوني والإداري ومواردها الطبيعية والســياحية وعدد الزوار وأنماطهم، وإدارة الزوار فيها من حيث البنية التحتية والسياحية وآليات تنظيم الزيارات والوعي البيئي لدى الزوار ومساهمات المجتمع المحلي، ورهانات الاسـتدامة فيها من حيث الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي وتحقيق التوازن بين التنمية البشـــرية وحماية الطبيعة وتعزيز الإطار القانوني وآليات الرقابة والتعاون الدولي والتمويل المستدام.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

تقديم الفصل:

تعد المحميات الطبيعية من أبرز الأصـول البيئية التي تسـعى الدول والمجتمعات للحفاظ عليها من أجل حماية التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية المهددة، ومع تزايد الاهتمام بالسياحة البيئية والتوعية البيئية، أصـــبحت المحميات الطبيعية محط أنظار الزوار من مختلف أنحاء العالم، ومع ذلك، يتطلب هذا الإقبال المتزايد إدارة محكمة لتنظيم زيارات الزوار، من اجل ان يتم تحقيق توازن بين الحفاظ على البيئة واســتفادة الزوار من التجربة الطبيعية.

حيث تمثل إدارة الزوار في المحميات الطبيعية أحد الجوانب الأســاســية للحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، وتهدف إلى تنظيم الأنشـــطة البشـــرية داخل المحميات بطريقة توازن بين احتياجات الزوار والحفاظ على النظم البيئية، يتضــمن الإطار النظري لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية فهم العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية، وتحديد الآثار المحتملة للأنشطة البشرية على الموارد الطبيعية والأنواع المحلية.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق بالتفصيل الى مفهوم المحميات الطبيعية، حيث سنحاول الالمام بمفاهيمها المتعددة وصولا الى مفهوم شامل، وكذلك اقسامها، كما سنتطرق الى اهمية المحميات الطبيعية وأبرز الخدمات التي تقدمها.

بالاضـافة الى التطرق الى مفهوم كل من السياحة البيئية وادارة الزوار، ايضـا اهمية ادارة الزوار في السياحة البيئية، مع توضـيح نظام ادارة الزوار، وصـولا الى استراتيجيات ادارة الزوار في السياحة البيئية، لنعرج الى تحديات الاستدامة في المحميات الطبيعية.

المبحث الاول: مفهوم المحميات الطبيعية

بعد الاضـرار الكبيرة التي الحقها الانسـان بالطبيعة تنبه اخيرا الى حمايتها وذلك من خلال انشـاءه المحميات الطبيعية التي تشـــكل نموذجا للنظام البيئي المتكامل، وذلك للمحافظة على مختلف الكائنات الحية وحمايتها من الانقراض.

وفي هذا المبحث ســـوف نتطرق الى مفهوم المحميات الطبيعية، ومن اجل الالمام به بالتفصـــيل قسمنا المبحث الى اربعة مطالب.

في المطلب الاول ســنقدم تعريف المحميات الطبيعية، وفي المطلب الثاني ســنتطرق الى اقســام المحميات الطبيعية، اما المطلب الثالث سنتناول فيه اهمية المحميات الطبيعية، والمطلب الرابع سنوضـح اهم الخدمات التي تقدمها المحميات الطبيعية.

المطلب الاول: تعريف المحميات الطبيعية

تحتل الفضـــاءات المحمية حول العالم ما يقارب خمســـة بالمئة (5%) من مجمل الكرة الارضـــية تحتلـه، وهي موزعـة على عـدة دول، حيـث توجـد بقـارة امريكـا الجنوبيـة فقط حوالي 10 مليون هكتـار والمصنفة بالمناطق الخضراء، وفي ألمانيا توجد حوالي 33 محمية مساحتها حوالي 2 مليون هكتار[1].

اولا: تعريف المحميات الطبيعية لغة واصطلاحا:

لغة: جاءت من حمى– يحمي، حميا، وحمية، وحماية ومحمية.

محميـة مشـــتقة من الفعل "حمى"الذي يعني منع ودفع، فالحمـاية تعني الصـــون والدفـاع عن شيء.ايضا المحمية اسم يدل على عدة معاني منها:

مَحميّة: منطقة محظورة لحماية الحياة البريّة أو المصادر الطبيعيّة وحماية الحيوانات من الإزعاج والمضايقات.

مَحميّة: دولة أو مدينة خاضـــعة لســـلطة دولة أخرى ومراقبتها، وبنوع خاّص في مجالي العلاقات الخارجيّة أو الامن. [2]

مصدر المحمية جاء من كلمة الحمى او هي الارض موضوعة تحت حماية دولة أو عدة دولو هذه الارض فيها حيوانات نادرة الوجود أو في طور الانقراض يمنع على الإنسان صيدها أو أسرها.

---

[1] محمد زوبير وآخرون، تفعيل المحميات الطبيعية كبديل اسـتراتيجي لترقية السـياحة البيئية و دعم التنمية المسـتدامة في الجزائر،مجلة التنمية الاقتصاد التطبيقي ،جامعة المسيلة، المجلد 4، العدد 2، 2020،ص:87.

[2] احمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للطباعة، القاهرة،2008، ص:555.

اصطلاحا: تعددت التعاريف والآراء بشأنها ونذكر منها:

المحميات الطبيعية هي مساحة محددة تتمتع بحماية خاصة على مكونات البيئة الجغرافية ذات العلاقة بنوعية الحماية كالكائنات الحية، نباتية او حيوانية، برية او بحرية، او ظواهر طبيعية ذات قيمة عالمية، او ثقافية، او سياحية او جمالية، تدار بآليات فعالة و ادارة مبرمجة على اساس لا ضرر و لا ضرار، او بمفهوم التنمية المستدامة. [1]

تعريف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN):

المحميات الطبيعية هي "مناطق جغرافية محددة تُدار بشكل فعال من خلال الوسائل القانونية أو غيرها، بهدف تحقيق الحفاظ على الطبيعة والتنوع البيولوجي، مع توفير خدمات النظم البيئية والفوائد الثقافية". [2]

تعريف منظمة اليونسكو (UNESCO):

المحميات الطبيعية هي "مناطق تُدار لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الطبيعة والتنمية المستدامة، وتُعتبر جزءًا من برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB)، حيث تُستخدم كمواقع للبحث العلمي والتعليم البيئي".[3]

تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP):

المحميات الطبيعية هي "مناطق محمية تُخصص للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتُدار بشكل مستدام لدعم الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية".[4]

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO):

المحميات الطبيعية هي "مناطق تُخصص للحفاظ على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات والأنواع البرية، بهدف ضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية"[5].

---

[1] محمد منصور المليك، المحميات الطبيعية في اليمن دراسة حالة محمية واد عنة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، 2014، ص 26.

[2] الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN). الموقع: https://www.iucn.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/04/30

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). الموقع: https://www.unesco.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/04/30

[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). الموقع: https://www.unep.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/07

[5] منظمة الأغذية والزراعة (FAO). الموقع: https://www.fao.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/11

تعريف منظمة السلام الأخضر (Greenpeace):

المحميات الطبيعية هي "مناطق تُخصـــص لحماية النظم البيئية من التدمير البشـــري، مع التركيز على الحفاظ على المناخ والتنوع البيولوجي".[1]

ثانيا: تعريف المحميات الطبيعية في التشريع الجزائري:

عرف المشـــرع الجزائري المجال المحمي بنص المادة 04 من القانون 03 -10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ان: [2]

المجال المحمي هو منطقة مخصـصـــة لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المشـتركة[2] ,كما عرفتها المادة 29 من نفس القانون بأنها:

تعتبر مجالات محمية وفق هذا القانون، المناطق الخاضـــعة الى انظمة خاصـــة لحماية المواقع والارض والنبات والحيوان والأنظمة البيئية، وبصفة عامة تلك المتعلقة بحماية البيئة[3].

ايضا المشرع الجزائري أورد تعريفا للمجالات المحمية بنص المادة 02 من القانون 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المســـتدامة[4] أنها إقليم كل أو جزء من بلدية أو بلديات، وكذا المناطق التابعة للأملاك العمومية البحرية الخاضـــعة لأنظمة خاصـــة يحددها هذا القانون من أجل حماية الحيوان والنبات والانظمة البيئية والبحرية والساحلية و/ أو البحرية المعنية.

كما عرفتها المادة 10 من القانون 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 بأنها: مجال ينشأ لغايات الحفاظ على الأنواع الحيوانية والنباتية والأنظمة البيئية والمواطن وحمايتها و / او تجديدها[5].

من خلال مجموعة المفاهيم التي ناقشـناها، يمكن تلخيص مفهوم المحميات الطبيعية في عدة نقاط نوضحها في الشكل الآتي:

---

[1] منظمة السلام الأخضر (Greenpeace). الموقع: https://www.greenpeace.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/04/30

[2] المادة رقم 04،القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو ســـنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المســـتدامة ، الجريدة الرســـمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 43، الصـــادرة في 20 يوليو 2003،ص6 .

[3] المادة رقم 29 ، القانون 03-10، نفس المرجع السابق ، ص12.

[4] المادة رقم 2، القانون 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المتعلق بالمناطق المحمية في اطار التنمية المســـتدامة ، الجريدة الرسمية ، عدد 13 ، الصادرة في 28 فيفري 2011،ص10.

[5] المادة رقم 10 ، القانون 02-11، نفس المرجع السابق،ص 11.

الشكل رقم (01-01) مفهوم المحميات الطبيعية

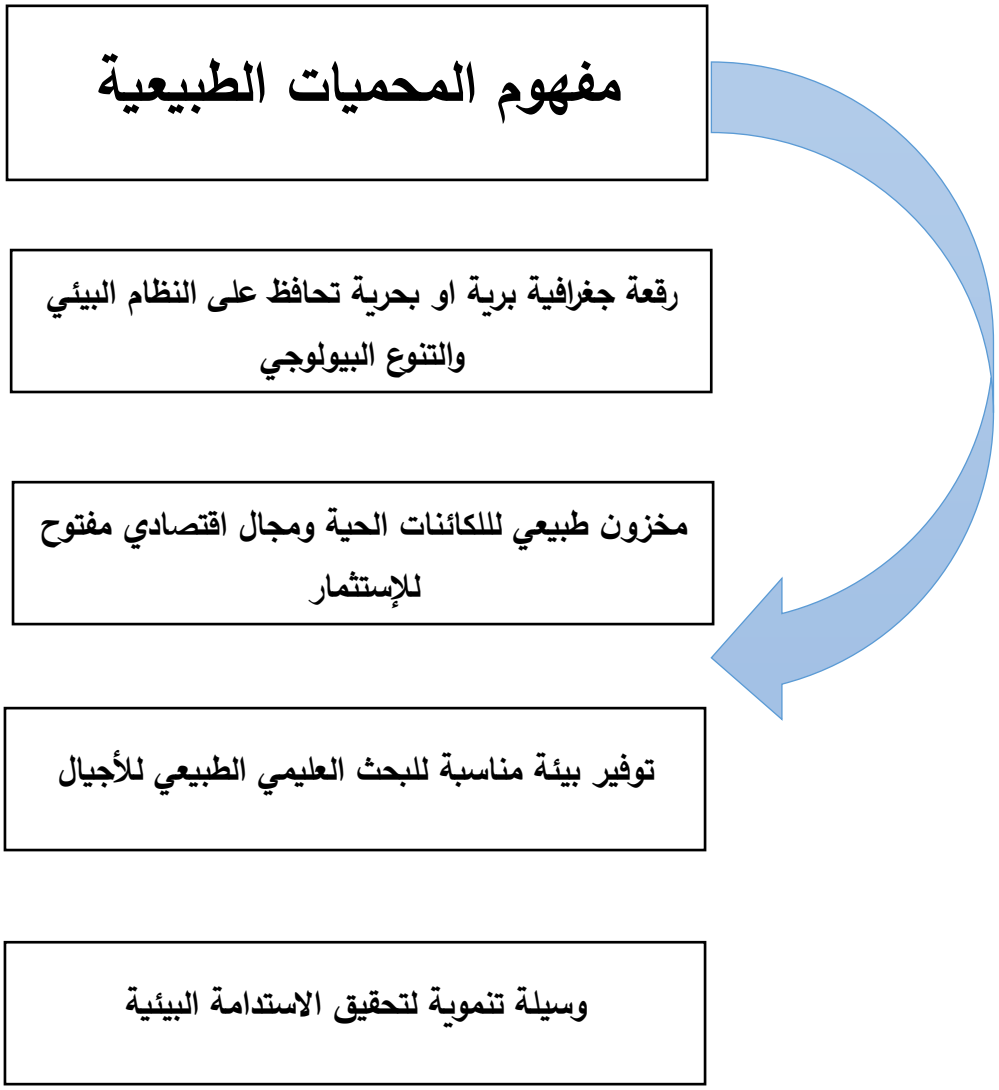

المصدر: من اعداد الباحثتان

المطلب الثاني: أقسام المحميات الطبيعية

تعد المحميات الطبيعية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول والمجتمعات للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأنظمة البيئية المهددة بالانقراض أو التدهور. تعتبر هذه المحميات مناطق محددة جغرافيًا تُدار بشكل خاص للحفاظ على الحياة البرية والنباتية، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية والثقافية التي تحتويها. تلعب المحميات الطبيعية دورًا حيويًا في تحقيق التوازن البيئي، ودعم الأبحاث العلمية، وتعزيز السياحة البيئية المستدامة.

تنقسم المحميات الطبيعية إلى عدة أقسام رئيسية، كل منها يُعنى بنوع محدد من الأنظمة البيئية أو الموارد الطبيعية ومنها:

أولا: المحميات الطبيعية حسب موقع الجغرافي

يعتمد هذا التقسيم على طبيعة الموقع الجغرافي للمحمية والأنظمة البيئية التي تحتويها، وتنقسم المحميات الطبيعية حسب موقعها إلى نوعين، المحميات البحرية والمحميات البرية[1] فالأولى تشمل على نطاقات المائية والثانية تشمل النطاقات البرية.

1-المحميات البحرية (Marine Reserves):

المحميات البحرية هي مناطق محددة في المسطحات المائية (مثل المحيطات، البحار، البحيرات، أو الأنهار) يتم حمايتها بموجب قوانين وتشريعات محلية أو دولية بهدف الحفاظ على النظم البيئية البحرية والتنوع البيولوجي الموجود فيها[2]، تشمل هذه المحميات حماية الموائل البحرية مثل الشعاب المرجانية، وأعشاب البحر، والمستنقعات المالحة، بالإضافة إلى الكائنات البحرية التي تعيش فيها، مثل الأسماك، والثدييات البحرية (مثل الحيتان والدلافين)، واللافقاريات، والطيور البحرية[3].

[1] محمد إبراهيم محمد إبراهيم، المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي، مجلة أسيوط للدراسات البيئية العدد التاسع عشر، 2000، ص83

[2] IUCN (International Union for Conservation of Nature).(2020).*Guidelines for Protected Area Management Categories*. Gland, Switzerland.

[3] UNEP (United Nations Environment Programme).(2018). *Protected Areas and Biodiversity Conservation*. Nairobi, Kenya.

وأيضا تعرف على انها جزء من البيئة الشاطئية او البحرية الوطنية أو كلاهما معا تخضع لقوانين وأنظمة وطنية تؤمن حماية النظم البيئية البحرية والشـــاطئية ومكوناتها بما في ذلك الملامح التاريخية والتراثية[1]

2-المحميات البرية (Terrestrial Reserves):

المحميات البرية هي مناطق جغرافية محددة على اليابســة يتم حمايتها بموجب قوانين وتشــريعات محلية أو دولية، بهدف الحفاظ على النظم البيئية الأرضية والتنوع البيولوجي الموجود فيها.

وتشــمل هذه المحميات حماية الموائل الطبيعية مثل الغابات، والصــحاري، والجبال، والســهول، بالإضـــافة إلى الكائنات الحية التي تعيش فيها، مثل الثدييات الكبيرة، والطيور، والزواحف، والنباتات النادرة[2].

وتلعب دورًا مهمًا في دعم الأبحاث العلمية، وتعزيز السياحة البيئية المستدامة، وتوعية المجتمعات المحلية بأهمية الحفاظ على البيئة[3].

ثانيا: المحميات الطبيعية حسب هدف الانشاء

في عام1982 قام الاتحاد دولي للحفاظ على طبيعة بتصــنيف المحميات طبيعية على المســتوى الدولي حسب الهدف من إنشائها إلى 10 أنواع، وتم إعداد شروطها على حسب مجموعة من معايير دولية المتعارف عليها والمتمثلة في أهداف إنشــائها وكذلك على حســب الخصــائص والمتطلبات الوطنية لكل دولة[4].

---

[1] ا.م.د. دنيا علي حسين، تنوع حيوي والتنمية المستدامة ي 208 (Biodiversity and sustainable development)، ص 4

[2] UNEP (United Nations Environment Programme).(2018). *Protected Areas and Biodiversity Conservation*. Nairobi, Kenya.

[3] وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية (2023) دليل المحميات الطبيعية في المملكة السعودية.

[4] جيهان فؤاد محمد محمود، رؤية مستقبلية لتنمية السياحة البيئية(المحميات الطبيعية) في ضوء ضوء التصميم الصناعي، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية(عدد خاص2)، المؤتمر دول سابع التراث والسياحة والفنون بين الواقع و المأمول، أفريل 2021، ص 864

1-المحميات الطبيعية العلمية (Strict Nature Reserve):

هي مســـاحه أرضـــية او مائية او كليهما تتميز بنظم بيئية أو تضـــم احياء متميزة أو متوطنة وتشـــكيلات جيولوجية هدفها المحافظة على النظم البيئية ومكوناتها من المجتمعات وأنواع وضـــمان الاستمرار العمليات البيئية دون تدخل من الخارج هذه الانظمة وتكون وهذه المحميات مغلقة بعيدا عن كل نشاطات المؤثرات الإنسانية [1]، وتُدار بصرامة، ولا يُسمح فيها عادةً بالأنشطة الترفيهية أو السياحية.

وتُعتبر هذه المحميات ضرورية للحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث توفر ملاذًا آمنًا للأنواع المهددة بالانقراض وتساهم في استدامة النظم البيئية، كما تُعد مواقع مهمة لإجراء الأبحاث العلمية التي تساعد في فهم أعمق للطبيعة وتطورها، مما يدعم الجهود العالمية في مجال الحفاظ على البيئة والتنمية المســـتدامة، وهذا النوع من المحميات تكون ذات قيمة علمية بحتة وتكون أغلبيتها ذات مساحات متواضعة.

2- المتنزهات القومية (National Parks):

هي المناطق التي تختص بحماية المناطق الطبيعية ذات الأهمية الوطنية، كما يمكن أن تختص لأغراض أخرى مثل الأغراض العلمية أو تعليمية أو الســياحية أو الترفيهية، ويســمح فيها ضــمن الحدود التي لا تخلوا توازن البيئي والتنوع البيولوجي.

هذا النوع محميات أكثر أنواع المحميات شــيوعا، وتكون في عددا على مســاحة كبيرة ومن مناطق البرية أو المائية، كما تحتوي على نماذج متنوعة من البيئة الطبيعية والمناظر ذات القيمة الجمالية فضــلا عن تجمعات بيئية وحيوانيّة وتكوينات جيولوجية متباينة.

تهدف المتنزهات القومية إلى حماية التنوع البيولوجي، الحفاظ على الموارد الطبيعية، توفير فرص للسياحة البيئية، دعم البحث العلمي.[2]

3-المحميات البحرية و الشواطئية (Marine-Coastal Reserve):

هي منطقة محددة في المحيط أو على الســواحل تُخصــص لحماية الموارد البحرية والنظم البيئية الســاحلية. تشــمل هذه المناطق الشــعاب المرجانية، والأعشــاب البحرية، والمســتنقعات المالحة، والأنواع البحرية المهددة بالانقراض[3] .

[1] – دنيا علي حسين، المرجع السابق ، ص 3

[2] Guidelines for Applying Protected Area Management CategoriesK p 27

[3] IUCN (International Union for Conservation of Nature).(2018).*Guidelines for Marin Protected Areas NOAA (National Oceanic and Atmospheric Administration). (2023). What is

تُدار هذه المناطق بموجب قوانين وطنية أو دولية لضـــمان اســـتدامة الموارد البحرية وهي جزء من البيئة الشاطئية أو البحرية الوطنية أو كليهما معا تأخذ على قوانين وأنظمة وطنية تؤمن حماية نظم البيئة البحرية والشاطئ ومكوناتها بما في ذلك الملامح التاريخية والتراثية

4-المحميات المحيط الحيوي (Biosphere Reserve) :

هي مســـاحات كبيرة من النظام البيئية الطبيعية، تحمي من أجل الارتقاء بالعلاقات المتوازنة بين الإنســـان والطبيعية وهي تجمع بين المحمية العلمية والمحمية المعزل الطبيعي، ولها أهمية في البحوث والدراسات البيئية (الرصد البيئي طويل المدى).

هذا النوع من المحمية تهدف إلى حماية المجموع النباتية والحيوانية البرية المتوفرة ضـــمن النظام البيئي الطبيعي التراكيب الجيولوجية في إطار هذا النظام وكذلك الاهتمام بالمحافظة على تباين البيئي والثث المتميزة ودون المسدس بالاستخدامات التقليدية للأرض[1].

تُعتبر هذه المناطق مختبرات حية لاختبار وتطوير نماذج للتنمية المســتدامة التي تعزز التوازن بين الإنســان والطبيعة. يتم تقســيمها عادةً إلى ثلاث مناطق: المنطقة الأســاســية (Core Area)، المنطقة العازلة (Buffer Zone)، ومنطقة الانتقال (Transition Area).

5 -المحميات الإنسانية (Humanitarian Reserves) :

هي المناطق الطبيعية التي يقدمها الإنســان دون أن يكون له تاثير ســلبي عليها، وتتم المحافظة على هذه المناطق وساكنيها.

تستخدم مواردها بطريقة تقليدية دون تغيير جدري في نمط الحياة دون أن أي خطر من شأنه تداع الموارد فيها بهدف سماح لهذه المجتمعات بالتعايش بأن سيج مع هذه البيئة وتتميز هذه المناطق بأهميةتها الثقافية والعلمية والسياحية والجية ويتم فيها تشجيع الصناعات اليدوية[2].

---

a Marine Protected Area? https://www.noaa.gov https://www.noaa.gov تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15/04/2025

[1] ناظم أنيس عيسى، محمية طبيعية في سوريا وأهميتها البيئية، مجلة جامعة دمشق المجلد 19(1+2)، 2003، ص 231

[2] اريج محي عبد الوهاب الحديثي المحمية طبيعية ودوا القوانين والتشريعات البيئية في إدارتها المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا جامعة بغداد 2009 ص 10

6 – محميات الموارد الطبيعية (Resources Reserves):

هي مناطق توجد فيها موارد طبيعية غير مستقلة أو مكتشفة حديثا ويمكن استغلالها اقتصاديا، وفيها يمنى ممارسة جميع النشاطات الإنسانية التي تؤثر في توازنها، وتحقق الحماية العامة لحفظ الموارد واستعمال المستقبلية على أساس فهم وتخطيط سليمين[1] .

تختص هذه المحميات لحماية الموارد الطبيعية المتوفرة من مياه المراعي طبيعية وأخشـــاب وأحياء برية واستغلالها بهدف الحصول على مردود الاقتصادي دون الإخلال التوازن البيئي الطبيعي.

يتم اســتخدام هذه المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصــادية والاجتماعية والأغراض الرياضــية والسياحية ومن أهم الأمثلة هذه المحميات نجد الغابات الطبيعية.

7- محميات المناظر الطبيعية (Natural Landscape Reserves) :

هي مناطق تُخصص لحماية مساحات طبيعية متميزة تجمع بين القيمة البيئية والثقافية أو الفنية، مثل التضــاريس الفريدة (جبال، وديان، أنهار) أو تشـكيلات جيولوجية نادرة (صـخور ذات أشـكال مميزة، كهوف) أو أنظمة بيئية تضم كائنات حية نادرة.

قد تكون هذه المناطق نتاج تفاعل بشـري مسـتمر مع البيئة عبر قرون (مثل المدرجات الزراعية أو غابات مُدارة تقليدياً)، أو مناطق حُفظت عمداً بالقرب من التجمعات الســكانية لتصــبح أماكن للترفيه والاستمتاع بالطبيعة (مثل الحدائق الطبيعية القريبة من المدن).

تهدف هذه المحميات إلى حماية التراث الطبيعي والثقافي معاً، وضمان استمرارية استخدامها بشكل متوازن دون الإضرار بخصائصها الفريدة.

8-محميات الأثر القومي الطبيعي (National Natural Monument Reserves):

هي المنطقة التي تحتوي على تكوين الجيولوجيا أو تجمع حيواني ونباتي ذو أهمية قومية معينة ثقافية كانت أو علمية أو تعليمية، تقوم الدولة بحمايةتها والحفاظ عليها خوفا من التعدي عليها أو ســددها مثل الشلالات وا العيون والكهوف طبيعية والتلال و الوديان والواحات[2].

كما انها مناطق طبيعية مُحددة تُدار وتُحمى بواسطة جهات حكومية أو وطنية للحفاظ على مَعالم طبيعية فريدة (مثل تكوينات جيولوجية، أنظمة بيئية نادرة، أو كائنات حية مهددة).

[1] محمد إبراهيم محمد إبراهيم، نفس المرجع السابق،ص 27

[2] نفس المرجع السابق، ص 26

تُمثل رمزًا للتراث الطبيعي للدولة، وتُعتبر ذات أهمية وطنية أو عالمية بســـبب قيمتها العلمية أو الجمالية أو الثقافية.

9-محميات الموائل والمعزل الطبيعي(Managed Nature Reserve):

هي مناطق مُخصصـة تُنشأ بهدف صـون أنواع محددة من النباتات والحيوانات المعرضـة لخطر الانقراض، وضـمان اسـتمرارها عبر توفير مسـاحة آمنة من الأرض أو المياه تلائم طبيعة عيشـها. تهدف هذه المناطق إلى عزل الأنواع الحية عن المخاطر الخارجية الناجمة عن التدخل البشـــري، مثل التلوث البيئي بأنواعه (كالتلوث الكيميائي أو الضوضائي).

تُصـمَّم المحميات لتكون بمثابة "معازل طبيعية" تحاكي النظم البيئية الأصـلية للكائنات، مما يسـمح لها بالتكاثر والتكيف دون ضـغوط خارجية. كما تُطبَّق فيها إجراءات وقائية صـارمة، مثل منع الصـيد غير القانوني، والحد من الأنشطة الصناعية أو الزراعية المجاورة التي قد تؤثر على توازنها.[1]

10-محميات التراث العالمي (World Natural Heritage Sites):

هي محمية تحتوي على الأشـــكال الطبيعية التي تعتبر ذات أهمية عالمية وليس فقط أهمية إقليمية أو قومية كتراث دولي طبيعي أو ثقافي.

وهي تختص لحماية الأشـكال الطبيعية الموجودة في هذه المواقع ويتصـل هذا النوع من المحميات بتطبيق الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبع ويتم اختيار تلك المحميات لا احتوائها على مواقع لها أهمية عالمية وليس فقط أهمية إقليمية أو قومية تراث له أهمية دولية جديرة بالاهتمام والحماية والعناية لوجود موارد طبيعية متميزة استثنائية أو آثار ثقافية أو كليهما معا [2] .

[1] موقع ويكيبيديا، https://fr.wikipedia.org/wiki/Wikip%C3%A9dia:Accueil_principal تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/01

[2] اريج محي عبد الوهاب ، نفس المرجع السابق، ص 11.

الشكل (01-02): **أقسام محميات الطبيعية حسب هدف الانشاء**

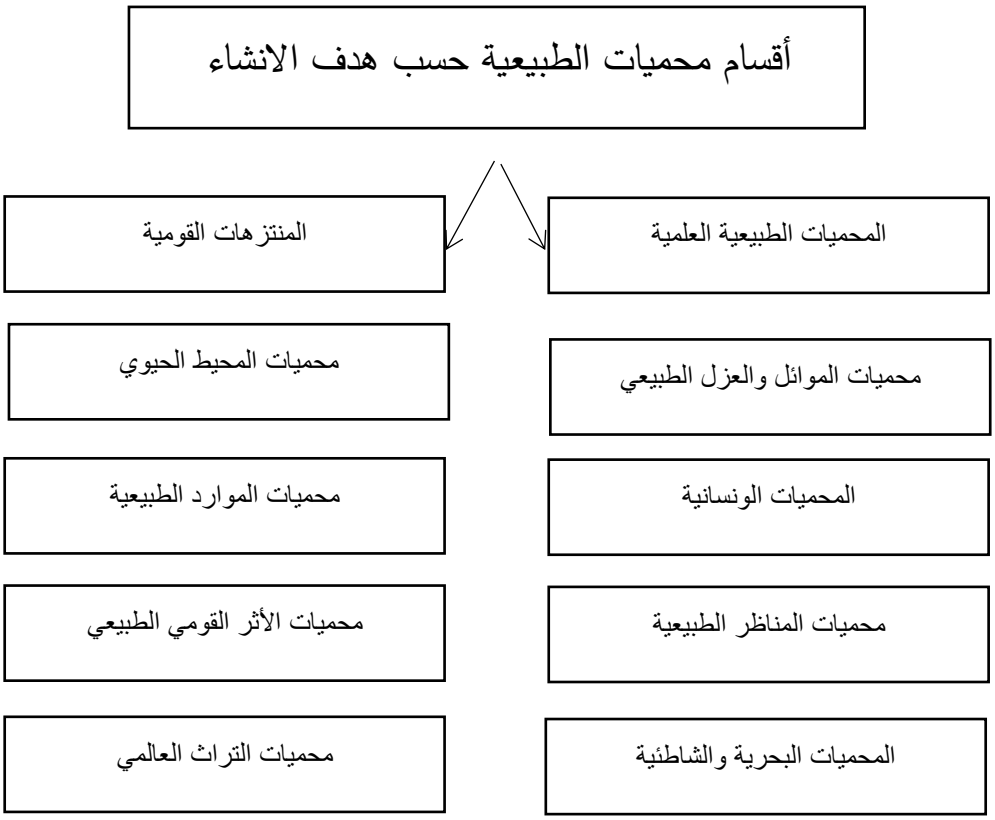

المصدر: من اعداد الباحثتان

ثالثا: تصنيف المحميات الطبيعية حسب المشرع الجزائري

تم تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر على أساس مجموعة من الاعتبارات البيئية، فبعد أن تم تصنيفها إلى ستة أنواع حسب المرسوم رقم 03/10 ثم تم إعادة تصنيفها إلى سبعة أنواع. حسب المرسوم 11/02،[1] والمتعلق بالمحالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

وفيما يلي نذكر بالتفصيل هذه التصنيفات:

1. تصنيف المحميات الطبيعية حسب القانون رقم 03/10

حدد المشرع الجزائري تصنيفا للمجالات المحمية في القانون رقم 03/10 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الأنواع التالية:

[1] المادة 5 من قانون 11-02، مرجع سبق ذكره.

المحمية الطبيعية التامة الحدائق الوطنية المعالم الطبيعية مجالات تسـيير المواضـع، والسـلالات، المناظر الطبيعية والبحرية المحمية المجالات المحمية للمصادر الطبيعية المسيرة.

يعتبر هذا التصنيف مطابقا تماما للتصنيف الجديد الذي حدده الاتحاد الدولي لصون الطبيعية سنة 1994م.[1]

2. تصنيف المحميات الطبيعية حسب القانون رقم 11/02

ألغي تصـــنيف المحميات الطبيعية حســـب القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المســـتدامة بموجب القانون رقم 11/02 الجديد والخاص بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، والذي صنف المجالات المحمية على أساس واقعها البيولوجي والأهداف البيئية الموكلة إليها.

1.2. الحظيرة الوطنية:

هي مجال طبيعي ذو أهميه وطنية ينشأ بهدف الحماية التامة لنظام بيئي أو عدة أنظمة بيئية، وهو يهدف أيضـا إلى ضـمان المحافظة على المناطق الطبيعية الفريدة من نوعها بحكم تنوعها البيولوجي وذلك مع جعلها مفتوحة أمام الجمهور للتربية والترفيه.[2]

2.2. الحظيرة الطبيعية:

هي مجال يرمي إلى الحماية والمحافظة والتســيير المســتدام للأوســاط الطبيعية، والحيوان والنبات والأنظمة البيئية والمناظر التي تمثل أو تميز المنطقة. 3.2. المحمية الطبيعية الكاملة: هي مجال ينشـــأ لضمان الحماية الكلية للأنظمة البيئية أو عينات حية نادرة للحيوان أو النبات التي تستحق الحماية التامة. ويمكن أن تتواجد داخل المجالات المحمية الأخرى حيث تشكل منطقة مركزية.[3] "

تمنع كل الأنشطة الأخرى داخل المحمية لاسيما منها:

- الإقامة أو الدخول أو التنقل أو التخييم.
- كل نوع من أنواع الصيد البري أو البحري. قتل أو ذبح أو قبض حيوان.
- تخريب النبات أو جمعه.
- كل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي
- جميع أنواع الرعي.

[1] المادة 6 من قانون 11-02، مرجع سبق ذكره.

[2] المادة 7 من قانون 11-02، مرجع سبق ذكره.

[3] المادة 10 من قانون 11-02، مرجع سبق ذكره.

- كل أنواع الحفر أو التنقيب أو الاستطلاع أو تسطيح الأرض أو البناء.
- كل الأشغال التي تغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي.
- كل فعل من شـأنه الإضـرار بالحيوان أو النبات وكل إدخال أو تحريب لأنواع حيوانية أو نباتية.

لا يرخص حسـب الشـروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم إلا بأخذ عينات نباتية أو حيوانية أو أنشطة منتظمة من أجل البحث العلمي أو ذي طابع استعجالي أو ذي أهمية وطنية.

3.2. المحمية الطبيعية:

هي مجال ينشـــأ لغايات الحفاظ على الأنواع الحيوانية والنباتية والأنظمة البيئية والمواطن وحمايتها أو تجديدها حيث تخضع كل الأنشطة البشرية داخل إقليم المحمية الطبيعية للتنظيم.[1]

4.2. محمية تسيير المواطن والأنواع:

هي مجال يهدف لضـمان المحافظة على الأنواع ومواطنها والإبقاء على ظروف الموطن الضـرورية للمحافظة على التنوع البيولوجي وحمايته[2].

5.2. الموقع الطبيعي:

هو محال يضـم عنصـرا أو عدة عناصـر طبيعية ذات أهمية بيئية ولا سـيما منها شـلالات المياه والفوهات والكثبان الرملية.[3]

6.2. الرواق البيولوجي:

كل محال يضـــمن الربط بين الأنظمة البيئية أو بين المواطن المختلفة لنوع أو لمجموعة أنواع مترابطة ويسمح بانتشارها وهجرتها.[4]

[1] المادة 11 من قانون 11-02، مرجع سبق ذكره.
[2] المادة 12 من قانون 11-02، مرجع سبق ذكره.
[3] المادة 13 من قانون 11-02، مرجع سبق ذكره
[4] المادة 10 من قانون 11-02، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: أهداف المحميات الطبيعية وشروط إقامتها

يُعنى المفهوم العصري للمحميات الطبيعية بحماية البيئة من الممارسات غير المستدامة التي يقوم بها الإنسان، والتي تضر بمختلف عناصر الطبيعة. وتهدف هذه المحميات إلى استغلال الموارد الطبيعية بطريقة متوازنة تُراعي حاجيات الحاضر دون إهدار حق الأجيال القادمة، أي ضمن إطار التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، سنتناول في القسم الأول من هذا المطلب الأهداف التي تسعى المحميات الطبيعية إلى تحقيقها، على أن نعرض لاحقًا الشروط الأساسية التي يجب توفرها لإنشائها، وذلك كما يلي:

أولا: أهداف المحميات الطبيعية

لم تعد المحميات الطبيعية مجرد أماكن لحماية البيئة من التدهور، بل تطورت لتصبح أدوات فعالة في خدمة الاقتصاد والمجتمع. فقد أصبحت هذه الفضاءات الطبيعية مشاريع قائمة بحد ذاتها، تُسهم في خلق موارد مالية تساهم في تمويل أنشطتها ومصاريفها، مما يخفف من الأعباء على الدولة أو الجهات المعنية بإدارتها.

وتسعى المحميات الطبيعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها كما يلي[1]:

- **ترشيد الاستهلاك والمحافظة على الموارد:**

يُعتبر ضبط وتوجيه الاستهلاك في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية من أبرز مهام المحميات، حيث يتم منع التبذير والاستغلال المفرط، في سبيل حماية هذه الموارد وضمان استمراريتها للأجيال القادمة. كما تعمل المحميات على الحد من الملوثات التي قد تهدد تلك الموارد أو تؤثر على جودة البيئة المحيطة بها.

- **توفير فضاء للأبحاث والتعليم والتدريب:**

تُوفر المحميات بيئة مثالية للبحث العلمي والتجريب، كما تُعد أرضًا خصبة لتكوين الكوادر المؤهلة في مجالات إدارة البيئة، علم الأحياء، الإيكولوجيا، والعلوم الطبيعية عمومًا. وتُستخدم أيضًا

[1] عبد الحميد براهيمي، *التنمية السياحية وحماية البيئة في الجزائر*، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص. 92.

في التعليم على جميع المستويات، من التعليم الابتدائي إلى الجامعي، بالإضافة إلى كونها مواقع مثالية للتثقيف البيئي والسياحة العلمية، إلى جانب دورها في مراقبة التغيرات البيئية.

- **المراقبة البيئية المستمرة:**

من بين الأدوار الهامة التي تؤديها المحميات، نجد قيامها بعمليات رصد ومتابعة دائمة لحالة البيئة، لقياس تأثيرات التغيرات المناخية أو التوسع الحضري والأنشطة البشرية، وذلك بغرض التدخل المبكر عند ظهور أي مؤشرات سلبية[1].

- **الحفاظ على التنوع البيولوجي والوراثي:**

المحافظة على التنوع الحيوي – بما يشمله من أنواع نباتية وحيوانية – وكذلك التنوع الوراثي داخل كل نوع، يُعد أمرًا جوهريًا لضمان استمرار الحياة على الأرض، خاصة لما لهذا التنوع من دور أساسي في التوازن الطبيعي والتكاثر والتطور البيولوجي.

- **حماية الكائنات والبيئات من الاستنزاف:**

تعمل المحميات على منع استنزاف الموائل والأنواع الحية التي تسكنها، مما يُسهم بشكل مباشر في حماية السلالات من الانقراض ويُساعد في إعادة التوازن البيئي، بما يضمن استمرار الأنظمة البيئية ويدعم الحياة البشرية.

- **إدارة البيئة بشكل عقلاني وتخطيط لمواجهة الكوارث:**

من بين المهام الأساسية للمحميات هو ضمان عدم المساس بالبيئة بسبب التطورات التكنولوجية أو العمرانية، ووضع آليات وخطط طوارئ لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والجفاف. كما تُسهم في تقليل نسب التلوث من خلال إجراءات وقائية وتدابير استباقية.

- **تعزيز السياحة البيئية المستدامة:**

تعتبر المحميات من أهم دعائم السياحة البيئية، حيث تُقدم تجربة سياحية ممتعة وآمنة دون الإضرار بالموارد الطبيعية، مما يخلق توازنًا بين الجذب السياحي وحماية البيئة، مع ضمان استمرار هذه السياحة على المدى الطويل.

- **نشر الثقافة البيئية في المجتمع المحلي:**

[1] المرجع السابق، ص 98.

تسعى المحميات الطبيعية إلى ترسيخ الوعي البيئي لدى السكان، وتعزيز علاقتهم بالطبيعة المحيطة بهم، من خلال أنشطة تعليمية وثقافية وترفيهية. كما تُشجع على الاستثمار البيئي العقلاني، الذي يراعي سلامة الأنظمة الإيكولوجية ولا يضر بمكوناتها.

وقد نص المشرع الجزائري على مجمل هذه الأهداف في **المرسوم رقم 87-144 المؤرخ في 16 جوان 1987**[1]، المتعلق بإنشاء المحميات الطبيعية وتنظيم سيرها. وقد ورد في هذا النص مجموعة من الأهداف الدقيقة التي تسعى المحميات لتحقيقها، من بينها:

- حماية الأصناف الحيوانية والنباتية، خصوصًا تلك المهددة بالانقراض، سواء على مستوى التراب الوطني ككل أو في مناطق محددة.
- العمل على إعادة توطين بعض الأنواع النباتية والحيوانية وإعادة تأهيل المواطن الطبيعية الخاصة بها.
- صيانة نقاط توقف الحيوانات البرية في السبل الكبرى التي تسلكها طوال هجرتها أو تكوين هذه المحطات.
- ملاحظة سلوك الحيوان وإجراء تجارب عليه.
- تشجيع الدراسات العلمية والتقنية التي تتعلق بالوسط المطلوب حمايته داخل حدوده الترابية وتطويرها.

ثانيا: شروط إقامة المحميات الطبيعية

تُعد المحميات الطبيعية من أبرز النماذج التي تمثل النظام البيئي المتكامل، إذ تشكّل فضاءً بيئيًا مميزًا يُساهم في حماية الكائنات الحية وصونها من مخاطر الانقراض. ومن أجل تصنيف منطقة ما كمحمية طبيعية، لا بد من استيفائها لمجموعة من الشروط والمعايير الأساسية، التي تميزها عن غيرها من المناطق. وتُجمل هذه الشروط فيما يلي[2]:

- أن تتوفر المنطقة المعنية على خصائص بيئية فريدة، كأن تحتوي على نظام بيئي خاص، أو تضم أنواعًا نادرة من الكائنات الحية سواء نباتية أو حيوانية، أو أصناف مهددة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 87-144 المؤرخ في 16 جوان 1987، المتعلق بإنشاء المحميات الطبيعية وتنظيم سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، سنة 1987.

[2] عبد المجيد زراقط، *الإدارة البيئية وحماية الموارد الطبيعية*، ط1، دار الهدى، بيروت، 2018، ص. 112.

بالانقراض. كما قد تتمثل القيمة في المميزات الجيولوجية الفريدة التي تميز المنطقة، أو في ما تحمله من أهمية سياحية بارزة تستدعي حمايتها وتنظيم استغلالها.

- وجود جهة رسمية معلومة وواضحة تتولى الإشراف على المحمية الطبيعية وإدارتها، من خلال طاقم مؤهل يتكفل بتنفيذ السياسات البيئية وضمان تحقيق الأهداف المسطرة.
- ضرورة توفير الموارد المالية الضرورية لإنشاء المحمية وتمويل عمليات تسييرها، وذلك من أجل تمكينها من تنفيذ برامج الحماية والتسيير البيئي، وإعداد التجهيزات اللازمة لمهام الحراسة والمتابعة والتطوير.
- اعتماد خطة إستراتيجية واضحة المعالم في تسيير المحمية، بحيث ترتكز على مبادئ الحوكمة البيئية وتراعي مبدأ التنمية المستدامة، بما يضمن استمرار النظم البيئية وصيانة تنوعها الحيوي.
- تطبيق نظام تقسيم المحمية إلى مناطق محددة وفقًا لاستخداماتها، وذلك لضمان تنظيم النشاطات داخلها. وقد اعتمدت الجزائر مؤخرًا مبدأ التقسيم إلى ثلاث مناطق أساسية، بعدما كانت تعتمد سابقًا خمس مناطق، بهدف تبسيط الإدارة وتحقيق الفعالية في التسيير.
- توفير الشروط والظروف الملائمة لإجراء البحوث العلمية داخل المحمية، وتشجيع النشاطات البحثية والتجريبية، قصد تطوير تقنيات علمية تساعد في التصدي لمظاهر التدهور البيئي أو الحد منها.
- ضرورة القيام بعمليات مراقبة دورية ومستمرة لكافة مكونات النظام البيئي في المحمية، قصد رصد التغيرات المناخية أو آثار الأنشطة البشرية، واتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة أي تهديدات محتملة.
- وضع أهداف واضحة، وسياسات وطنية دقيقة، وبرامج فعالة تُعنى بالحفاظ على الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية. كما ينبغي أن تهتم هذه السياسات بحماية المواقع ذات القيمة الجمالية أو الثقافية أو التاريخية، وتعزيز جهود التصدي للتلوث، ودمج مبدأ التنمية المستدامة في مختلف المشاريع التنموية.
- احترام حقوق المجتمع المحلي وإشراك أفراده في عمليات التخطيط والتنمية البيئية، بما يُجنّب خلق صراعات أو ردود فعل سلبية تجاه المشروع. وفي حال تأثرت بعض

الأنشطة أو الحقوق بسبب إنشاء المحمية، يجب وضع آليات للتعويض المناسب، أو توفير بدائل تضمن استمرار سبل العيش دون الإضرار بالسكان المحليين[1].

المطلب الرابع: أهمية المحميات الطبيعية

تكتسي المحميات الطبيعية أهمية كبيرة على مختلف المستويات، سواء البيئية أو الاقتصادية أو العلمية أو السياحية، إذ تنبع فكرتها من ضرورة حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة، وذلك في إطار يحقق التنمية المستدامة والرفاهية للإنسان. وتتجلى هذه الأهمية في عدة أبعاد، نعرضها كما يلي:

أولا: الأهمية البيئية للمحميات الطبيعية

يتّضح من خلال دراسة مفهوم المحميات الطبيعية أن الهدف الرئيسي من إنشائها هو حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية. فقد أصبحت المحميات تمثل إحدى أهم الأدوات الفعالة المعتمدة عالميًا في حماية النظم البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

وتكمن أهمية التنوع البيولوجي في كونه يمثل الضامن لاستمرار الحياة البشرية، باعتبار أن الموارد الطبيعية البيولوجية تُعد المصدر الرئيسي لمتطلبات الإنسان من غذاء ودواء ومواد أولية. كما تلعب المحميات دورًا حاسمًا في مواجهة التغيرات المناخية، بفضل الغطاء النباتي الموجود فيها، الذي يساعد على امتصاص ثاني أكسيد الكربون وتنقية الهواء، ما يُساهم في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

إضافة إلى ذلك، تمثل المحميات خط الدفاع الأول لحماية الأنواع المهددة بالانقراض، من خلال تخصيص مواطن آمنة تضمن استقرارها واستمراريتها.

وهي كذلك أداة فعالة لمكافحة التصحر والتعرية، وتساهم في حماية التوازن البيئي الطبيعي. كما تمثل هذه المحميات بنوكًا وراثية حيّة تحفظ السلالات الحيوانية والنباتية النادرة، ويمكن الاستعانة بها لاحقًا في إعادة تأهيل البيئات المتدهورة أو ترميم الأنواع المنقرضة في مناطق أخرى مماثلة.

[1] عبد المجيد زراقط، المرجع السابق ص 115.

وتُعد أيضًا فضاءً مهمًا لتوعية السكان بأهمية التنوع البيولوجي، حيث تساعد في نشر الوعي البيئي وإيصال فكرة محورية مفادها أن رفاهية الإنسان مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باستمرار هذا التنوع والحفاظ عليه[1].

ثانيا: الأهمية العلمية للمحميات الطبيعية

تشكل المحميات الطبيعية مجالًا علميًا واسعًا يتيح للباحثين إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات البيئة والكائنات الحية. فهي توفر بيئة خصبة لإجراء الأبحاث الميدانية التي تُساهم في تطوير المعرفة العلمية البيئية. وتُعتبر هذه الأبحاث مصدرًا هامًا لبناء قاعدة بيانات متكاملة تُستخدم في التخطيط البيئي السليم.

كما تحتضن المحميات محطات للرصد البيئي، التي تُستخدم لمتابعة التغيرات التي قد تطرأ على النظم البيئية، سواء بسبب العوامل الطبيعية أو النشاط البشري. وتُتيح هذه المراقبة اتخاذ قرارات استباقية للحفاظ على التوازن البيئي.

وعلى مستوى التعليم العالي، تشكل المحميات الطبيعية مراكز تعليمية وتدريبية للطلبة والباحثين، حيث يتم فيها إجراء التجارب العلمية، خصوصًا تلك المتعلقة بسلوك الحيوانات وإكثارها، وتحسين السلالات، إضافة إلى استعمال بعض مكونات النظام البيئي لأغراض علاجية وصيدلانية، ما يساهم في تقدم البحوث الطبية والصحية.

وتلعب المحميات أيضًا دورًا في إنشاء بنوك للجينات، تهدف إلى حفظ الأنواع النباتية والحيوانية النادرة، لضمان استمرارية استخدامها من طرف الأجيال القادمة، وتحقيق استدامة التنوع الحيوي[2].

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للمحميات الطبيعية

تندرج المحميات الطبيعية ضمن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يتم استغلال مواردها بشكل عقلاني لتلبية احتياجات السكان المحليين، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

---

[1] يوسف عبد الخالق، *البيئة والتنمية المستدامة: دراسة في الأسس النظرية والتطبيقية*، ط2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص. 145.

[2] محمد عبد العزيز، *التنوع البيولوجي وإدارة المحميات الطبيعية*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص. 112.

تُوفر المحميات الطبيعية فرص عمل متعددة، سواء من خلال النشاط السياحي البيئي، أو من خلال تطوير الأنشـطة المرتبطة بتحسـين السـلالات الحيوانية والنباتية، وكذا اسـتغلال الموارد الغابية بشـكل مدروس.

كما تعمل المحميات على حماية البيئة البحرية من التلوث، والحفاظ على الثروات المائية، خصوصًا الثروة السـمكية والشـعاب المرجانية، وتُعد كذلك أداة مهمة في مواجهة الكوارث البيئية الناتجة عن الاستغلال المفرط للطاقة والموارد الطبيعية.

ومن الجانب الاقتصـادي أيضًـا، تسـاهم المحميات في تأمين بيئة مناسـبة لتكاثر الأنواع، ما يُحافظ على التوازن البيئي ويقلل من الخسائر المرتبطة بانقراض الأنواع أو تدهور المواطن الطبيعية[1].

رابعا: الأهمية السياحية للمحميات الطبيعية

تلعب المحميات الطبيعية دورًا بارزًا في تنشيط السياحة البيئية، من خلال استقطاب الزوار والسياح المهتمين بالتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية الخلابة. وتُعد ملاذًا للراغبين في الاسـتمتاع بالهدوء والهواء النقي والتفاعل مع البيئة الطبيعية غير الملوثة.

كما تساهم السياحة البيئية في فك العزلة عن بعض المناطق الريفية، من خلال تعزيز التواصل بين السكان المحليين والزوار القادمين من مناطق مختلفة، ما يخلق تبادلًا ثقافيًا يُساهم في نشر الوعي البيئي وتحسين سلوك الأفراد تجاه الطبيعة.

وتُعد المحميات أيضًا فضاءات ملائمة لممارسة أنواع أخرى من السياحة، مثل السياحة الثقافية التي تهتم بالتراث الشعبي والمحلي، مما يعزز من الفخر بالهوية الثقافية للمجتمعات المحلية.

ومن خلال مشاركة السكان المحليين في حماية وتسيير هذه المحميات، يتم خلق بيئة تعاونية تُعزز من المسؤولية الجماعية في حماية الموارد الطبيعية، وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية لهم[2].

---

[1] عبد الله بن سعيد، *دور المحميات الطبيعية في التنمية الاقتصادية المستدامة*، مجلة دراسات بيئية، العدد 5، 2020، ص. 75.

[2] ناصر الدين زروقي، *السياحة البيئية كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2018، ص. 135.

المبحث الثاني: مفهوم إدارة الزوار في السياحة البيئية

تُعدّ إدارة الزوار من العناصر الأساسية لضمان استدامة السياحة البيئية، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين توفير تجربة سياحية مميزة للزوار والحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية للمواقع السياحية. ومن خلال تنظيم حركة الزوار وتوجيه سلوكهم، تسعى الإدارة الفعّالة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الموارد البيئية، مع تعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. وفي هذا المبحث، سنتناول المفهوم العام لإدارة الزوار، وأهدافها، وأهم المبادئ التي تقوم عليها في إطار السياحة البيئية.

المطلب الأول: تعريف السياحة البيئية

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم السياحة البيئية، وذلك تبعًا لاختلاف الجهات التي تبنت هذا المفهوم واهتمت به، إلا أنها تتفق جميعًا في كون هذا النوع من السياحة يقوم على احترام البيئة وحمايتها، مع توفير تجربة سياحية تقوم على التفاعل الإيجابي مع الطبيعة والمجتمع المحلي. وفيما يلي أبرز التعاريف التي وردت في هذا السياق:

تعريف سيبالوس لاسكورين (1958) :

يُعرف سيبالوس لاسكورين السياحة البيئية بأنها "السياحة التي تتطلب السفر إلى مواقع طبيعية فطرية غير ملوثة، بهدف دراسة هذه المواقع وتقديرها والتمتع بجمالها، بالإضافة إلى الاستفادة من التراث الثقافي للمناطق التي تقع فيها هذه المواقع"[1].

تعريف الصندوق العالمي للطبيعة (WWF):

يرى الصندوق العالمي للطبيعة أن السياحة البيئية هي "السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث، والتي لم يتعرض توازنها البيئي لأي خلل، وذلك بهدف الاستمتاع بمناظرها الطبيعية، واكتشاف نباتاتها وحيواناتها البرية، والتعرف على مظاهر الحضارة الإنسانية فيها، سواء

[1] هكتور سيبالوس لاسكورين، "السياحة البيئية: الحفاظ على الطبيعة من خلال السياحة"، *المجلة الدولية لحماية البيئة*، عدد خاص، 1985، ص. 22.

في الماضـــي أو الحاضـــر". ويُعد هذا النوع من الســـياحة ذا أهمية بالغة خاصـــة في الدول النامية، حيث يمثل مصـــدر دخل هام، فضـــلاً عن دوره في حماية البيئة وتعزيز مفاهيم وممارســـات التنمية المستدامة[1].

تعريف الجمعيـــة الـــدوليـــة لصـــــون الطبيعـــة والموارد الطبيعيـــة (IUCN – 1999):

عرفت الجمعية الســـياحة البيئية بأنها "الســـفر المســـؤول إلى المناطق الطبيعية، الذي يســـاهم في المحافظة على البيئة ويضمن استمرار رفاهية السكان المحليين في تلك المناطق"[2].

اعلان مانيلا (1980):

أكد إعلان مانيلا على وجود علاقة توازن بين الســـــياحة والبيئة، بحيث يجب ألا تكون الأنشطة السياحية سببًا في الإضرار بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو الإخلال بالموارد الطبيعية والمواقع الثقافية والتاريخية.

واعتبر الإعلان هذه الموارد جزءًا من التراث الإنســـاني المشـــترك، الذي يســـتوجب على المجتمعات المحلية والوطنية، وكذلك المجتمع الدولي، العمل على حمايته والمحافظة عليه[3].

تعريف المنظمة العالمية للسياحة (WTO):

تُعرّف الســـياحة البيئية بأنها "جميع أشـــكال الســـياحة التي تهدف إلى الحفاظ على اســـتمرارية وسلامة الموارد الطبيعية، والبنية المشيدة، والموروث الثقافي، مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية"[4].

المطلب الثاني: تعريف إدارة الزوار

التعريف من الجانب اللغوي:

تعد إدارة الزوار مصطلحًا متعدد الأبعاد يعكس العملية الإدارية التي تهدف إلى تنظيم دخول الأشخاص غير الدائمين إلى أي مؤسسة أو مكان محدد. كلمة "إدارة" في هذا السياق تعني عملية

---

[1] WWF – World Wide Fund for Nature. (2001). *Ecotourism: Principles, Practices and Policies for Sustainability*. Retrieved from: https://www.worldwildlife.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05/05/2025

[2] IUCN (1999). Visitor Management in Protected Areas: Guidelines for Planning and Management. International Union for Conservation of Nature.

[3] إعلان مانيلا: السياحة والتنمية المستدامة"، *منظمة السياحة العالمية*، 1980، ص. 8.

[4] تعريف السياحة البيئية"، المنظمة العالمية للسياحة (WTO)، *مفاهيم السياحة البيئية*، 2002، ص. 10.

التنظيم والتوجيه، مما يشير إلى الإشراف المستمر على سير الأمور الداخلية للمؤسسة لضمان تنظيمها بشكل فعال. أما كلمة "الزوار"، فهي تشير إلى الأفراد الذين يدخلون المؤسسة لأغراض مختلفة، مثل العمل أو الاستشارة أو الشراكة، وهم ليسوا جزءًا من الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

في هذا السياق، يكتسب مصطلح "إدارة الزوار" دلالة على عملية مراقبة وتوجيه هؤلاء الأفراد من لحظة وصولهم وحتى مغادرتهم، مع ضمان تنظيم شروط الدخول والخروج، وتنظيم مسارات الحركة داخل المؤسسة. وبالتالي، يعكس المصطلح فكرة الانسيابية والترتيب التي تتطلبها العملية[1].

التعريف من الجانب الوظيفي :

في السياق الوظيفي، تُعد إدارة الزوار عملية معقدة تتضمن سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى تنظيم حركة الأشخاص الداخلين والخارجين من المؤسسة. تشمل هذه الأنشطة استقبال الزائر عند المدخل، تسجيل معلوماته الشخصية وهدف الزيارة، ثم توجيهه إلى الجهة أو القسم المعني. تتطلب هذه العملية تنسيقًا مستمرًا مع العديد من الأقسام داخل المؤسسة لضمان سرعة الاستجابة للطلبات وتنظيم أوقات الزيارة.

تعتبر إدارة الزوار ذات أهمية كبيرة في العديد من المؤسسات مثل المستشفيات، المرافق الحكومية، الشركات الخاصة، والجامعات، حيث تساهم في ضمان سير العمل بشكل منظم وسلس. وتعتبر هذه الإدارة حلقة وصل بين المؤسسة والمحيط الخارجي، مما يجعلها أداة أساسية لضمان التفاعل الفعّال بين المؤسسة وزوارها[2].

التعريف من الجانب التقني:

من الجانب التقني، يختلف مفهوم إدارة الزوار في العصر الحديث بسبب التقدم التكنولوجي الذي ساعد في تحويل العمليات التقليدية إلى عمليات إلكترونية. أصبح من الممكن استخدام أنظمة إلكترونية متطورة لتسجيل دخول الزوار، مثل البرامج التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الزوار، التعرف على الوجوه، إصدار بطاقات تعريف إلكترونية، وربط النظام بكاميرات المراقبة وأجهزة الكشف عن الهوية. تسهم هذه التقنيات في تسريع عملية استقبال الزوار، وتقليل

[1] محمد، مريم. "إدارة الزوار وتطبيقاتها في المؤسسات"، دراسة في التنظيم الداخلي للمؤسسات، 2020، ص. 32.

[2] أحمد، علي. "إدارة الزوار في المؤسسات العامة والخاصة"، *دور التنسيق في تحسين الأداء المؤسسي*، 2019، ص. 47.

الفترات الزمنية التي يتم خلالها التحقق من هوية الزائر، بالإضـــافة إلى تعزيز الأمان من خلال التحكم الدقيق في دخول الأفراد إلى المناطق المحظورة داخل المؤسسة.

هذه الأنظمة التقنية لا تقتصـــر فقط على تســـجيل البيانات ولكن تمتد إلى تقديم تقارير تحليلية حول حركة الزوار، مما يساعد في تحسين العمليات المستقبلية في المؤسسة[1].

التعريف من الجانب التنظيمي:

من الناحية التنظيمية، يُعد ضـبط وتنظيم حركة الزوار داخل المؤسـسـة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات الحوكمة المؤسسية. حيث تُطبق سياسات وضوابط محددة لإدارة الزوار في المؤسسات الكبيرة ذات الطابع الأمني أو التجاري أو الحكومي. يشـــمل ذلك تحديد أوقات الزيارة، أماكن استقبال الزوار، ومراقبتهم أثناء تواجدهم داخل المؤسسة. تُدرج قواعد إدارة الزوار ضمن سياسات الأمن الداخلي، بحيث تكون هذه القواعد جزءًا من الأنظمة الإدارية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية وضمان توفير بيئة آمنة ومرتبة.

عادة ما تتعاون عدة أقسام داخل المؤسسة لضمان تطبيق هذه السياسات، مثل أقسام الأمن، الاســـتقبال، والإدارة العامة، ما يجعل إدارة الزوار عملية متكاملة تندمج مع الأنظمة التنظيمية الداخلية الأخرى[2].

المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة الزوار في المحميات الطبيعية

أولًا: من جانب التنظيم والضبط

تعد المحميات الطبيعية من الأماكن التي تتطلب عناية خاصة عند استقبال الزوار، نظرًا لأن وجودهم قد يؤثر بشـــكل مباشـــر على البيئة المحيطة. لذا، يجب أن يتم تنظيم أعداد الزوار بدقة لتقليل الضـــغط على النظام البيئي. من الاســـتراتيجيات المهمة في هذا الصـــدد تحديد عدد الزوار الذين يمكنهم دخول المحمية في يوم واحد أو خلال موســـم ســـياحي معين. كذلك، يجب تحديد أوقات الزيارة لتفادي التكدس في أوقات معينة قد تؤثر سلبًا على البيئة، مثل فترات تكاثر الحيوانات أو نمو النباتات.

[1] يوسف، كريم. "التنظيم الداخلي للمؤسسات: دراسة في إدارة الزوار"، *مجلة الدراسات الإدارية*، 2020، ص. 58.

[2] المرجع نفسه، ص 61.

إضـافة إلى ذلك، يمكن إنشـاء مسـارات محددة للزوار بحيث يتم توجيههم إلى مناطق معينة داخل المحمية، مما يقلل من تأثير الأنشطة البشرية على المناطق الحساسة الأخرى. هذه الاستراتيجية تساعد في ضمان تجربة مميزة للزوار دون التأثير على البيئة المحيطة[1].

ثانيًا: من جانب التوعية والتعليم

تُعد التوعية البيئية للزوار من الاســـتراتيجيات المهمة التي يجب أن تُنفذ عند زيارتهم للمحمية الطبيعية، من الضروري أن يكون الزوار على دراية بالأمور التي يمكنهم القيام بها وما لا يمكنهم فعله من أجل الحفاظ على البيئة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم جولات إرشادية يقودها مرشدون متخصصون يشـــرحون أهمية المحمية والأنواع الموجودة فيها وكيفية الحفاظ عليها. بالإضـــافة إلى ذلك، يمكن تقديم معلومات تعليمية للزوار عبر كتيبات أو ملصقات توضع في الأماكن الاستراتيجية أو حتى عبر تطبيقات الهاتف المحمول التي توضح القواعد التي يجب اتباعها أثناء الزيارة. هذه الاستراتيجية تساعد الزوار على فهم أهمية الحماية البيئية وتشجعهم على التصرف بشكل مسؤول[2].

ثالثًا: من جانب المراقبة والتقنيات الحديثة

في العصر الحديث، أصبح من الممكن استخدام تقنيات حديثة لتحسين إدارة الزوار في المحميات الطبيعية. من الممكن اســـتخدام أنظمة تتبع إلكترونية لمراقبة حركة الزوار داخل المحمية، مثل إصـــدار بطاقات دخول إلكترونية لتمكين تتبع أعداد الزوار في مختلف المناطق. كما يمكن اســـتخدام كاميرات مراقبة وأجهزة استشعار لرصد الأنشطة غير المرغوب فيها من الزوار، مثل تجاوز المسارات المحددة أو الاقتراب من الحيوانات البرية. هذه الأنظمة تساعد في توفير بيئة آمنة للمحميات وتساعد المسؤولين في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كيفية تحسين إدارة الزوار في المستقبل[3].

رابعًا: من جانب المشاركة المجتمعية والتعاون

إحدى الاســـتراتيجيات المهمة في إدارة الزوار هي التعاون مع المجتمع المحلي. يمكن أن يلعب السكان المحليون دورًا كبيرًا في الحفاظ على المحميات الطبيعية من خلال توفير خدمات سياحية مستدامة أو المشـــاركة في أنشـــطة توعية الزوار. من خلال إشـــراك المجتمع المحلي في إدارة المحميات، يمكن

---

[1] عيسى، فاطمة. "إدارة الزوار في المحميات الطبيعية: استراتيجيات التنظيم والضبط"، *دورية البيئية والتنمية المستدامة*، 2021، ص. 112.

[2] يوسف، كريم K hglvû hgshfr، ص 115.

[3] نفس المرجع، ص 117

تحسين تجربة الزوار وتعزيز الالتزام بالقواعد البيئية. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم المجتمع المحلي في أنشطة بيئية مثل حملات التنظيف أو المشاركة في مشاريع علمية تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي[1].

خامسًا: من جانب التنوع في الأنشطة البيئية

تُساهم الأنشطة البيئية المتنوعة في تحسين تجربة الزوار دون التأثير على البيئة. يمكن تنظيم أنشطة مثل مراقبة الطيور، التصوير الفوتوغرافي للطبيعة، أو حتى الاستكشاف العلمي للمساعدة في جذب الزوار دون التأثير على النظام البيئي.

تتمثل الاستراتيجية في توفير أنشطة تتيح للزوار الاستمتاع بتجربة بيئية مميزة، بينما يتم الحفاظ على توازن البيئة. على سبيل المثال، يمكن تنظيم جولات ليلية لمراقبة الحياة البرية، أو جولات علمية لشرح كيفية التفاعل مع الأنواع المحلية بشكل غير مضر بالبيئة[2].

المطلب الرابع: أهمية إدارة الزوار في السياحة البيئية

أولًا: من الجانب البيئي

تعد إدارة الزوار في السياحة البيئية أمرًا بالغ الأهمية من الناحية البيئية، حيث تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في الوجهات السياحية البيئية. تتعامل السياحة البيئية مع مناطق بيئية حساسة مثل المحميات الطبيعية، الحدائق الوطنية، الشواطئ غير الملوثة، والغابات التي تشهد تدفقًا كبيرًا من الزوار. ومن ثم، تصبح إدارة الزوار أداة أساسية لضمان عدم تضرر هذه الأماكن نتيجة لأنشطة البشر.

من خلال تنظيم عدد الزوار وتحديد المسارات المسموح بها لهم، وكذلك تحديد الأوقات التي يُسمح فيها بالزيارة، يمكن تقليل الضغط على الأنظمة البيئية. كما تساهم إدارة الزوار في تحديد السلوكيات المقبولة أثناء الزيارة، مثل عدم رمي القمامة أو تدمير النباتات المحلية. هذا يضمن الاستدامة البيئية في المناطق السياحية.

[1] عيسى، فاطمة، المرجع السابق، ص 125.

[2] جابر سمية، "التنوع في الأنشطة البيئية للمحميات الطبيعية: تحسين تجربة الزوار والحفاظ على البيئة"، *مجلة السياحة البيئية والتنمية*، 2022، ص. 78.

بدون هذه الإدارة، قد يؤدي الإقبال الزائد على المواقع البيئية إلى تدهور الموائل الطبيعية وتدمير التنوع البيولوجي. لذلك، تعتبر إدارة الزوار ضرورة حيوية للحفاظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة[1].

ثانيًا: من الجانب الاقتصادي والاجتماعي

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تسهم إدارة الزوار في السياحة البيئية في تحسين جودة التجربة السياحية وخلق مصادر دخل مستدامة للمجتمعات المحلية. من خلال تنظيم أعداد الزوار وتوجيههم إلى الأماكن المناسبة، يمكن تحسين القدرة على تقديم خدمات سياحية متميزة دون التأثير على البيئة. هذا يعزز من رضا الزوار ويسهم في تعزيز السمعة السياحية للوجهات البيئية.

إضافة إلى ذلك، يتيح تنظيم الزيارة في إطار إدارة الزوار خلق فرص عمل للمجتمعات المحلية في مجالات متنوعة، مثل الإرشاد السياحي، وتوفير الخدمات السياحية المستدامة مثل الفنادق والمطاعم التي تحترم المعايير البيئية.

علاوة على ذلك، تساهم إدارة الزوار في رفع الوعي البيئي بين الزوار. يمكن للمؤسسات السياحية البيئية تنظيم ورش عمل وبرامج تعليمية تعزز من فهم الزوار لأهمية الحفاظ على البيئة، مما يعد استثمارًا في الثقافة البيئية التي تسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية في الحفاظ على البيئة المحلية[2].

ثالثًا: من الجانب التكنولوجي والإداري

تعتبر إدارة الزوار في السياحة البيئية أيضًا عملية تتطلب استخدام أدوات وتقنيات متقدمة، مثل الأنظمة الإلكترونية لإدارة الحجز، تتبع أعداد الزوار، والبرمجيات الخاصة بتوزيع الزوار على المواقع المختلفة. من خلال استخدام هذه التقنيات، يتمكن مسؤولو السياحة البيئية من تحديد الضغط على بعض المواقع وتوجيه الزوار إلى مناطق أخرى أقل ازدحامًا.

كما تُسهم هذه الأدوات في جمع البيانات حول أنماط الزيارة، مما يسمح بتحليل تدفق الزوار بشكل دقيق وتقديم حلول مستدامة للتعامل مع هذا التدفق. من الناحية الإدارية، تساهم هذه التقنيات في تحسين استراتيجيات التنظيم وضمان تطبيق القوانين والسياسات المتعلقة بالسياحة البيئية، مما يعزز فعالية العمليات البيئية والإدارية في محميات الطبيعية والمناطق السياحية البيئية.

---

[1] سليم، فاطمة. "أهمية إدارة الزوار في السياحة البيئية: الحفاظ على البيئة واستدامتها"، *دورية الدراسات البيئية*، 2023، ص. 119.

[2] طيب، سارة. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإدارة الزوار في السياحة البيئية: الفرص والتحديات"، *مجلة الاقتصاد البيئي*، 2022، ص. 75.

المبحث الثالث: مفهوم الاستدامة وأبعادها

تُعد الاستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت استجابة للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، وهي تمثل نهجًا متكاملاً يسعى إلى تحقيق التنمية دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم تصور شامل حول هذا المفهوم من خلال التطرق إلى تعريفه، ومبادئه، وأبعاده، وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة

أولًا: نشأة مفهوم الاستدامة

تعود جذور مفهوم الاستدامة إلى الوعي المتزايد في منتصف القرن العشرين بالمخاطر البيئية الناتجة عن النمو الصناعي المتسارع، والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية. بدأت الدعوات الأولى للتفكير في أنماط تنمية جديدة منذ الستينيات، حيث لاحظ علماء البيئة أن النظم البيئية بدأت تنهار بفعل النشاط البشري.

لكن الانطلاقة الفعلية لمفهوم الاستدامة كانت سنة 1987 من خلال تقرير لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي قدم لأول مرة تعريفًا رسميًا وشاملًا للاستدامة، باعتبارها تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

تزايد الاهتمام العالمي بالاستدامة خاصة بعد قمة الأرض التي عُقدت في ريو دي جانيرو سنة 1992، حيث تم تبني "أجندة 21" كخطة عمل لتحقيق التنمية المستدامة عالميًا. ومنذ ذلك الحين، أصبح مفهوم الاستدامة محوريًا في جميع النقاشات المتعلقة بالتنمية والسياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

ثانيًا: تعريف الاستدامة:

الاستدامة هي مفهوم شامل يشير إلى القدرة على الحفاظ على توازن دائم بين حاجات الإنسان الحالية وإمكانات البيئة والموارد الطبيعية على تلبية هذه الحاجات في المستقبل. فهي تقوم على فكرة

[1] ماري، سعاد. «تطور الفكر البيئي وأثره في ظهور مفهوم التنمية المستدامة»، مجلة دراسات بيئية، المجلد 12، العدد 2، 2022، ص 45–48.

أساسية مفادها أن الأرض وما تحتويه من موارد ليست ملكًا لجيل معين، بل هي ميراث مشترك بين جميع الأجيال، ما يفرض علينا واجب الحفاظ عليها.

وفيما يلي بعض أشهر التعاريف التي ساهمت في ترسيخ هذا المفهوم عالميًا:

- **تعريف لجنة برونتلاند 1987:**

وهو التعريف المرجعي الأكثر تداولًا، حيث ورد في تقرير "مستقبلنا المشترك" أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة". هذا التعريف يضع مسؤولية أخلاقية على الأجيال الحالية بعدم استنزاف الموارد بشكل يُضعف من فرص الأجيال المقبلة في العيش الكريم[1].

- **تعريف البنك الدولي:**

يوسّع هذا المفهوم ليشمل مختلف أنواع الرأسمال، حيث يُعرّف الاستدامة بأنها "ضمان استمرار الفوائد التنموية للأجيال القادمة من خلال الحفاظ على الرأسمال الطبيعي (مثل الغابات والمياه)، والاقتصادي (الاستثمارات والبنية التحتية)، والاجتماعي (الاستقرار والتماسك الاجتماعي)، والبشري (المهارات والتعليم)". هذا التعريف يربط بين الاستدامة والتنمية المتكاملة التي لا تقتصر على الجانب البيئي فقط[2].

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائ (UNDP):**

يُعرّف الاستدامة بأنها "إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة تضمن رفاه الإنسان واستمرارية الموارد". هذا المفهوم يُبرز شمولية الاستدامة كأداة لضمان جودة الحياة وتحقيق العدالة عبر أبعاد متعددة، ويضع الإنسان في قلب العملية التنموية، ليس فقط كمستفيد بل كفاعل وشريك في تحقيقها[3].

---

[1] *World Commission on Environment and Development. Our Common Future (Brundtland Report), Oxford University Press, 1987, p. 43.*

[2] *World Bank. "What is Sustainability?" World Development Report Background Paper, Washington, DC, 2018, p. 5.*

[3] *United Nations Development Programme (UNDP). "Sustainability and Human Development: Conceptual Framework." Human Development Report Office Background Paper, New York, 2020, p. 7.*

المطلب الثاني: مبادئ الاستدامة

تُبنى الاستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي ترشد السياسات والممارسات لضمان استمرارية الموارد وعدالة التوزيع. نذكر منها ستة مبادئ رئيسية:

1 . **مبدأ العدالة بين الأجيال**

ينص هذا المبدأ على ضـــرورة مراعاة حقوق الأجيال القادمة في اســـتخدام الموارد الطبيعية والتمتع ببيئة سليمة. يجب على الجيل الحالي ألا يستهلك الموارد بطريقة تؤدي إلى استنزافها أو تدهورها، بل يجب أن يُبقي منها ما يكفي لضمان احتياجات المستقبل[1].

2. **مبدأ التكامل بين الأبعاد الثلاثة**

يشـــدد هذا المبدأ على عدم التعامل مع التنمية كعملية اقتصـــادية بحتة، بل كعملية متعددة الأبعاد تشمل البيئة، الاقتصاد، والمجتمع. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إذا تم إهمال أحد هذه الأبعاد لصالح الآخر[2].

3 . **مبدأ الوقاية والاحتياط**

يشير إلى أهمية اتخاذ التدابير الوقائية لمنع الأضرار البيئية قبل وقوعها، بدلاً من التركيز فقط على علاج النتائج بعد حدوثها. ويُطبق هذا المبدأ في مجالات كإدارة النفايات، التغير المناخي، والتلوث الصناعي.

4 . **مبدأ الإدارة الرشيدة للموارد**

يعني اســـتخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية تراعي حدود التجدد والقدرة البيئية، وتضـــمن تقليل الهدر والضرر. يشمل ذلك المياه، الطاقة، التربة، الغابات، وغيرها[3].

---

[1] "حكم التنمية المستدامة: العدالة بين الأجيال وحقوق الأجيال القادمة." مجلة التنمية المستدامة، المجلد 20، العدد 5، 2020، ص. 101–112.

[2] الأمم المتحدة. "العدالة بين الأجيال والتنمية المستدامة." تقرير لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2022، ص. 14–17.

[3] نفس المرجع، ص 19.

5 . مبدأ المشاركة المجتمعية

الاســـتدامة لا يمكن تحقيقها بدون إشـــراك كل الأطراف: الحكومات، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمواطنين. هذا المبدأ يعزز الشفافية والديمقراطية في اتخاذ القرارات[1].

6. مبدأ المسؤولية المشتركة

يؤكد هذا المبدأ أن حماية البيئة وتحقيق الاستدامة ليست مسؤولية الحكومات فقط، بل هي مسؤولية جماعية يتحملها الجميع، كل حسب موقعه وقدرته. يجب أن تتحمل المؤسسات والأفراد مسؤولياتهم تجاه البيئة والمجتمع[2].

المطلب الثالث: أبعاد الاستدامة

تُعد الاســـتدامة مفهومًا متعدد الأبعاد، يقوم على التفاعل المتوازن بين ثلاثة أركان رئيســـية: البُعد البيئي، البُعد الاقتصـــادي، والبُعد الاجتماعي. هذه الأبعاد لا يمكن فصـــلها عن بعضـــها البعض، فهي مترابطة تكامليًا، وأي اختلال في أحدها ينعكس سلبًا على البقية، وبالتالي على التنمية المستدامة ككل.

أولًا: البُعد البيئي

يعتبر البُعد البيئي من أبرز مكونات الاســـتدامة، لأنه يتعلق مباشـــرة بالحفاظ على كوكب الأرض وموارده الطبيعية التي يعتمد عليها الإنســـان في حياته اليومية. يهدف هذا البُعد إلى حماية البيئة من التلوث والاستنزاف، والحفاظ على التنوع البيولوجي والتوازن الطبيعي للنظم البيئية.

فالنشـاطات البشـرية، خاصـة الصـناعية منها، تسـببت في العقود الأخيرة في تدهور كبير للبيئة، تمثّل في ارتفاع مســـتويات التلوث، وتناقص الغطاء النباتي، وتغير المناخ، وزيادة ظواهر الاحتباس الحراري.

من هذا المنطلق، يشـمل البُعد البيئي في الاسـتدامة عددًا من التدابير والسـياسـات التي ترمي إلى تقليل التلوث الهوائي والمائي والتربة، وترشـيد اسـتهلاك الموارد كالمياه والطاقة، مع التركيز على مصـادر الطاقة المتجددة والنظيفة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

كما يدعو هذا البُعد إلى حماية الغابات والأنهار والبحار من الاســـتنزاف والاعتداء، فضـــلًا عن مكافحة التصحر والتغيرات المناخية.

---

[1] يوسف، أحمد. "الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية: ممارسات وأبعاد." دراسات البيئة والتنمية، جامعة الجزائر، 2022، ص.64.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق.

إن الغاية من هذا البُعد ليست فقط بيئية بحتة، بل هي إنسانية بالدرجة الأولى، لأنه يضمن بقاء النظم البيئية قادرة على تجديد نفسها وتلبية حاجيات الإنسان الحالية والمستقبلية[1].

ثانيًا: البُعد الاقتصادي

يمثل البُعد الاقتصادي في الاستدامة الدعامة التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث النمو والإنتاج والاستهلاك. غير أن هذا النمو لا يجب أن يكون عشوائيًا أو غير مسؤول، بل يجب أن يكون نموًا ذكيًا وعادلًا يراعي الحدود البيئية ومتطلبات العدالة الاجتماعية. فالاقتصاد المستدام هو الذي يحقق التوازن بين تحقيق الأرباح والحفاظ على البيئة، وبين تحفيز الإنتاج وضمان الإنصاف في توزيع الثروات.

يركز هذا البُعد على تشجيع الاستثمارات والمشاريع الصديقة للبيئة، وتبني أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة، إلى جانب دعم الابتكار والبحث العلمي لاكتشاف حلول جديدة لمشاكل الاستنزاف والتلوث. كما يسعى إلى خلق فرص عمل عادلة تلبي احتياجات السكان، وتقلل من معدلات البطالة، وتسهم في رفع مستوى المعيشة، خاصة في المناطق الفقيرة أو المهمشة.

ومن المبادئ الجوهرية في هذا البُعد أيضًا تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على الموارد الناضبة، والتحول نحو اقتصاد دائري يعتمد على إعادة التدوير والتقليل من النفايات[2].

ثالثًا: البُعد الاجتماعي

لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون التطرق إلى البُعد الاجتماعي، الذي يهدف إلى بناء مجتمع عادل ومنصف، يضمن الحقوق الأساسية لكل فرد، بغض النظر عن فئته أو خلفيته. يشمل هذا البُعد العمل على تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتحقيق العدالة في توزيع الفرص والموارد، وضمان حصول الجميع على التعليم الجيد، والخدمات الصحية المناسبة، والحماية الاجتماعية الضرورية.

ويُعنى البُعد الاجتماعي كذلك بحماية حقوق الإنسان، وتعزيز قيم الاحترام والتضامن والاندماج داخل المجتمعات. كما يسعى إلى إشراك الفئات الضعيفة والمهمشة، مثل النساء، الأطفال، كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، في عمليات اتخاذ القرار والتنمية، بما يضمن مشاركتهم الفعلية في صياغة مستقبلهم. ويؤكد هذا البُعد أن تنمية المجتمعات لا يمكن أن تتحقق فقط من خلال الأرقام والنمو

[1] الوقاية والاستدامة: نهج بيئي في السياسة العامة. مجلة البيئة والتنمية المستدامة، المجلد 17، العدد 4، 2020، ص. 72

[2] يوسف، أحمد، مرجع سابق، ص 77.

الاقتصـادي، بل لا بد أن يكون الإنسـان هو محور التنمية وغايتها، في ظل بيئة آمنة وعلاقات اجتماعية متوازنة[1].

الشكل (01-03): أبعاد الاستدامة

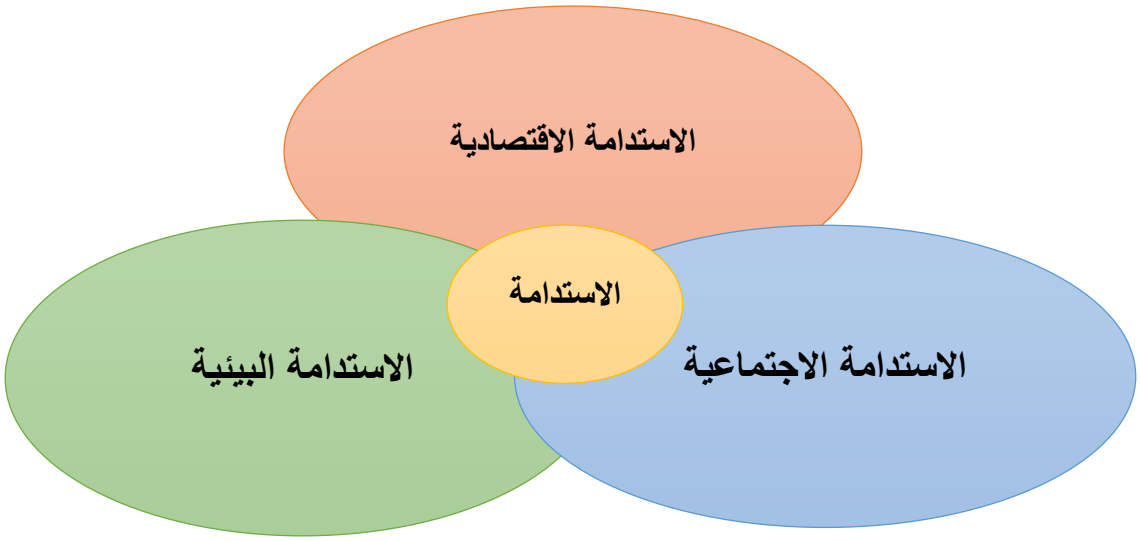

المصدر: من اعداد الباحثتان

المطلب الرابع: أهمية الاستدامة

تبرز أهمية الاســتدامة في كونها حجر الزاوية لبناء مســتقبل آمن ومزدهر. ويمكن توضــيح هذه الأهمية من خلال النقاط الآتية[2]:

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). "تحديات الحفاظ على الموارد الطبيعية." تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2022،

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) – استدامة الموارد الطبيعية: التحديات والفرص

1 . الحفاظ على الموارد الطبيعية

تسعى الاستدامة إلى إدارة الموارد بطريقة عقلانية تحافظ على تجددها، سواء تعلق الأمر بالمياه، الطاقة، أو الغابات. فالاستخدام غير الرشيد لهذه الموارد يؤدي إلى نفادها، مما يهدد مستقبل الحياة البشرية.

2 . تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية

توفر الاستدامة نموذجًا متوازنًا يمكن من خلاله تحقيق التنمية دون التضحية بالبيئة. فهي تُعزز الاقتصاد الأخضر وتدعم التكنولوجيات النظيفة.

3 . تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق

من خلال الاستدامة، تُضمن فرص متساوية لكل فئات المجتمع في التعليم، الصحة، والعمل، مما يساهم في تقوية النسيج الاجتماعي وتقليص الفجوات الطبقية[1].

4 . تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي

التحول نحو الاقتصاد المستدام يتطلب البحث عن حلول مبتكرة وبدائل صديقة للبيئة، مما يشجع على الإبداع والتطوير المستمر في مجالات الطاقة، النقل، البناء، وغيرها.

5 . بناء مجتمعات مرنة وقادرة على التكيف

تمكّن الاستدامة المجتمعات من التكيّف مع التغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها أكثر استعدادًا لمواجهة الأزمات والكوارث[2].

---

[1] موقع أكاديمية الاستدامة –https://www.sustainability-academy.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/04/25

[2] المفوضية الأوروبية – استدامة الموارد البيئية – https://ec.europa.eu/environment/index_en.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/01

خلاصة واستنتاجات:

في ختام هذا الفصـل، يتّضـح أن الإطار المعرفي لإدارة الموارد في المحميات الطبيعية يمثل قاعدة أسـاسـية لفهم التداخل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصـادية المرتبطة بهذه النظم البيئية الحسـاسـة. وقد أُبرزت أهمية هذا الإطار في توجيه السـياسـات والإجراءات نحو ممارسـات فعّالة تحقق التوازن بين الحماية البيئية واستخدام الموارد الطبيعية.

كما أن ربط هذا الإطار بمفهوم الاستدامة يسلّط الضوء على ضرورة التخطيط طويل الأمد، واتخاذ قرارات مبنية على المعرفة العلمية والمشـاركة المجتمعية، بما يضـمن اسـتمرار المنافع البيئية للأجيال القادمة دون الإخلال بوظائف النظام البيئي.

ويمهّد هذا الطرح النظري لتناول أكثر تفصيلًا في الفصول القادمة، التي ستناقش الآليات التطبيقية والتحديات الميدانية المرتبطة بإدارة الموارد في المحميات الطبيعية ضمن سياق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

ادارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية نحو تحقيق الاستدامة البيئية

تقديم الفصل:

تُعد المحميات الطبيعية من أهم الآليات المعتمدة لحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على التوازن البيئي، إذ تمثل فضاءات مميزة تحتضن أنظمة بيئية فريدة وتُشكل ملاذًا للكائنات الحية والنباتات المهددة بالانقراض. وفي الجزائر، تزخر مختلف المناطق الجغرافية بتشكيلات طبيعية متنوعة تندرج ضمن نطاق المحميات، مما يبرز الدور الحيوي الذي تضطلع به هذه المساحات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

غير أن المحافظة على فعالية هذه المحميات لا يتوقف عند الجوانب البيئية فقط، بل يرتبط أيضًا بكيفية إدارة التوافد البشري نحوها، خصوصًا في ظل تنامي الوعي السياحي والبيئي على حد سواء. فإدارة الزوار بشكل فعّال تُعد ركيزة أساسية لتحقيق التوازن بين الاستفادة الاقتصادية والتثقيف البيئي من جهة، وضمان عدم الإضرار بالنظم البيئية الهشة من جهة أخرى.

وانطلاقًا من هذا التصور، يُعالج هذا الفصل واقع المحميات الطبيعية في الجزائر، من حيث توزيعها الجغرافي وتنوعها البيئي، إضافة إلى التحديات والصعوبات التي تواجهها، مع اقتراح سبل لتحسين وضعها. كما يتناول هذا الفصل الوضع الحالي لإدارة الزوار في هذه المحميات، عبر تحليل أهم الآليات المعتمدة في هذا المجال، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه القائمين عليها، واقتراح توصيات فعالة. ويُختتم الفصل بالتطرق إلى التحديات المتعددة التي تواجه تحقيق الاستدامة في هذه الفضاءات، سواء كانت بيئية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، ما يُبرز الحاجة إلى مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تضمن بقاء المحميات رافدًا حيويًا للتنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الواقع الحالي للمحميات الطبيعية في الجزائر

تعتبر المحميات الطبيعية من العناصر الأساسية في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية النظم البيئية الهشة، إذ تمثل مواقع حيوية لمجموعة من الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض. وفي الجزائر، تشكل المحميات الطبيعية إحدى الاستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

على الرغم من أهمية هذه المحميات في حماية التنوع البيولوجي، فإنها تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على قدرتها على الحفاظ على التوازن البيئي. يتناول هذا المبحث الواقع الحالي للمحميات الطبيعية في الجزائر من خلال استعراض الجوانب الجغرافية والبيئية للمحميات، بالإضافة إلى التحديات والصعوبات التي تواجهها، والسبل الممكنة لتحسين واقع المحميات الطبيعية في الجزائر.

سيتم في هذا المبحث تحليل التوزيع الجغرافي للمحميات الطبيعية، والتنوع البيئي الموجود فيها، والعديد من المشاكل التي تعيق إدارتها بشكل مستدام. في النهاية، سيقترح هذا المبحث الحلول اللازمة لتحسين إدارة المحميات، والتي تعد خطوة أساسية لضمان استدامتها وتحقيق أهدافها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للمحميات الطبيعية في الجزائر

إن المحميات الطبيعية في الجزائر موزعة جغرافيًا بطريقة تعكس تنوع التضاريس والأنظمة البيئية في البلاد، من الشمال الساحلي إلى الجنوب الصحراوي. وقد ساهم هذا التنوع الجغرافي في خلق شبكة محميات مختلفة من حيث الخصائص البيئية والأهمية الإيكولوجية.

أولا: المحميات الساحلية

تقع المحميات الساحلية على امتداد الشريط الساحلي الجزائري الذي يتجاوز طوله 1200 كلم، وتتميز ببيئة رطبة ومعتدلة، مما يجعلها موطنًا لمجموعة واسعة من النباتات والطيور والأسماك. من أبرز هذه المحميات[1]:

- **محمية القالة** :تقع في أقصى شرق الجزائر بولاية الطارف، وتعتبر من أهم المحميات الساحلية، نظرا لاحتوائها على مجموعة من البحيرات مثل بحيرة طنقة والمسطحات المائية العذبة والمستنقعات التي تستقطب مئات الأنواع من الطيور المهاجرة والمقيمة، مثل الفلامينغو والبط البري[2].
- **الحديقة الوطنية لتازة** :تقع في ولاية جيجل، وتتميز بتضاريسها الجبلية التي تنحدر نحو الساحل، ما يجعلها بيئة مثالية لعدة أنواع من النباتات والأحياء البحرية والطيور الجارحة[3].

ثانيا: المحميات الجبلية

توجد المحميات الجبلية في مناطق الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وتتميز هذه المحميات بمناخ معتدل بارد شتاءً ومعتدل صيفًا، وهي غنية بالغابات مثل الصنوبر والفلّين والبلوط. من أهمها[4]:

- **محمية جرجرة** :تقع في منطقة القبائل، وتُعد من أقدم وأهم المحميات الجبلية، وهي موطن طبيعي لأنواع نادرة من الطيور والثدييات مثل القرد البربري المهدد بالانقراض، إلى جانب تنوع نباتي كبير يضم أنواعًا مستوطنة ونادرة.

---

[1] محمد وزاني، السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر: دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 91.

[2] عبد الرؤوف رهبان، "الأهمية النسبية النوعية للموارد الطاقوية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1+2، 2011، ص 42.

[3] توماس فلشوجاني وآخرون، أنواع دخيلة في البحر المتوسط، مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، أثينا، 2013، ص 18.

[4] محمد إبراهيم محمد إبراهيم، "المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 19، جويلية 2000، ص 82

- **محمية ثنية الحد** :تقع في جبال الأطلس البليدي، وتضم غابات كثيفة وتضاريس صخرية وعرة، ما يجعلها بيئة ملائمة للحيوانات البرية مثل الخنزير البري والثعلب.

ثالثا: المحميات الداخلية

تشمل المحميات الداخلية المناطق السهبية والهضاب العليا، وهي مناطق شبه قاحلة تتميز بغطاء نباتي متباعد ومناخ جاف نسبيا. ومن أشهر المحميات في هذا المجال[1]:

- **محمية بلزمة** :تقع في ولاية باتنة، وتضم جزءا من السلسلة الجبلية الداخلية، وتعرف بكونها موطنًا لغابات الأرز النادرة، وهي تضم أيضًا تنوعًا حيوانيًا مثل الأرانب البرية والذئاب والثعالب.
- **محمية الشريعة** :رغم قربها من العاصمة الجزائر، إلا أنها تمتد في أعالي جبال البليدة، وتتميز بغابات كثيفة من الأرز والبلوط والفلّين، وهي وجهة سياحية بيئية مهمة أيضًا.

رابعا: المحميات الصحراوية

تغطي المحميات الصحراوية الجزء الجنوبي الشاسع من الجزائر، وتمتاز هذه المحميات بندرة الغطاء النباتي والتكيفات البيئية الفريدة للحيوانات والنباتات مع قساوة المناخ الصحراوي. وأهم هذه المحميات:

- **محمية الأهقار** :تقع في أقصى الجنوب الشرقي، وتعد من أكبر المحميات في الجزائر من حيث المساحة. تتميز بتنوع بيولوجي فريد رغم الطابع الصحراوي، وتضم أنواعًا مثل الفهد الصحراوي، والغزال، والنباتات المقاومة للجفاف.
- **محمية الطاسيلي** :تقع في الهضبة الصحراوية الشرقية، وتتميز بجمالها الطبيعي وبتكويناتها الصخرية الفريدة، وهي تحتوي على بقايا أثرية ورسومات صخرية تدل على وجود حياة بيولوجية متنوعة في عصور قديمة[2].

[1] عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص 46.

[2] محمد سليمان عبيدو، التنوع البيولوجي: توقعات البيئة للمنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010، ص 57.

الشكل(02-01) مخطط التوزيع الجغرافي للمحميات الطبيعية في الجزائر

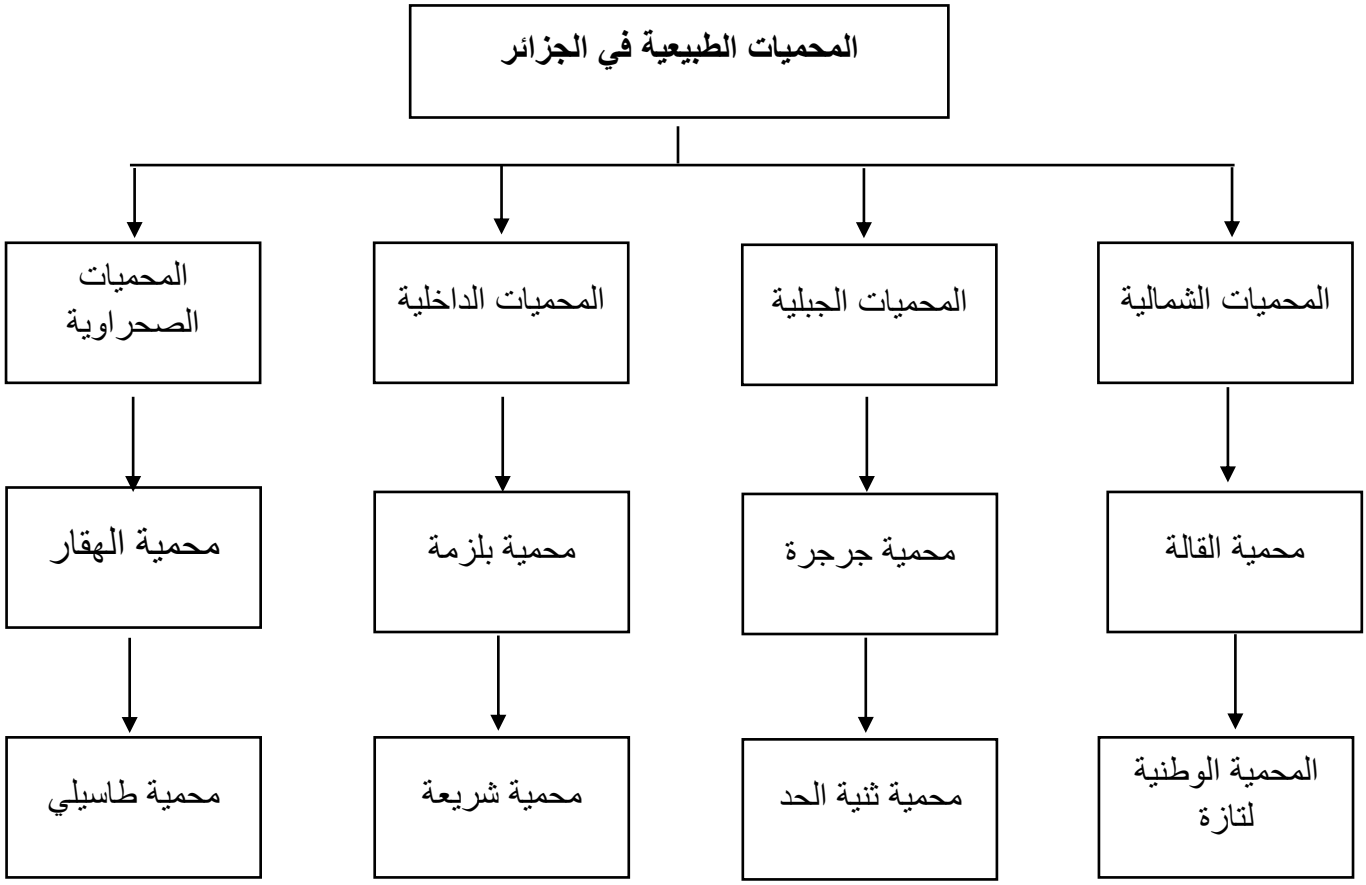

المصدر من اعداد الباحثتان

المطلب الثاني: التنوع البيئي للمحميات الطبيعية في الجزائر

يُعدّ التنوع البيئي في الجزائر من أغنى وأهم الأنظمة البيئية في المنطقة المغاربية وحتى الإفريقية. ويعزى هذا الغنى إلى الموقع الجغرافي المتنوع، الذي يشمل مناطق ساحلية ورطبة، وأخرى جبلية، وسهبية، وصحراوية، حيث تحتضن كل واحدة منها أنظمة إيكولوجية متنوعة تتلاءم مع طبيعتها المناخية والتضاريسية.

ويشمل هذا التنوع الثروتين النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى أصناف فريدة من الكائنات الدقيقة، مع وجود عدد معتبر من الأنواع المهددة بالانقراض، وهو ما يعكس الحاجة الملحّة إلى حماية هذه المحميات وتثمينها[1].

أولا: الثروة النباتية والحيوانية في كل محمية على حدي

تحتوي المحميات الطبيعية الجزائرية على طيف واسع من النباتات والحيوانات، يتوزع حسب خصائص كل محمية:

- **محمية القالة** (الطارف): تُعتبر من أبرز المحميات الرطبة في الجزائر، نظراً لاحتوائها على سلسلة من البحيرات والمستنقعات مثل بحيرة طونغا، أوبيرة، والمسطحات المائية في منطقة الملاح. هذا التنوع المائي يُغذي غطاءً نباتيًا غنيًا، يضم أنواعًا من الأشجار الرطبة مثل البلوط الفليني والآزدرخت، إلى جانب نباتات مائية ومستحلبة تنمو على ضفاف البحيرات.

من الناحية الحيوانية، تشتهر المحمية بكونها محطة عبور واستراحة للطيور المهاجرة، لاسيما القادمة من أوروبا، حيث تستقبل سنويًا أسرابًا من الفلامينغو الوردي، الكركي، والبط البري، فضلًا عن أنواع أخرى نادرة من الطيور المستوطنة والمهاجرة. وتُعد هذه المحمية من المواقع المصنفة ضمن اتفاقية "رامسار" الدولية لحماية المناطق الرطبة.[2].

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 464.

[2] عبد العزيز بن محمد السعيد، "تدهور التنوع الأحيائي وانحساره"، http://faculty.ksu.edu.sa/Alqarawi/Documents/biodiversity.doc، تاريخ الاطلاع: 2025/05/06

- **محمية جرجرة** (تيزي وزو): تقع ضمن سلسلة جبال الأطلس التلي، وتتميز بتنوعها البيئي الفريد الناتج عن مناخها المعتدل وارتفاعها. تغطيها غابات كثيفة من الأرز الأطلسي والبلوط الأخضر، مما يخلق بيئة مناسبة لاحتضان العديد من الحيوانات.

من أبرز الأنواع الحيوانية التي تستوطنها قرد المكاك البربري (Macaca sylvanus)، وهو نوع مهدد بالانقراض ومحصور تقريبًا في شمال إفريقيا. كما تعيش بها طيور جارحة مثل النسر الذهبي، إلى جانب حيوانات أخرى كالثعلب، ابن آوى، وبعض الزواحف والبرمائيات المتكيفة مع البيئة الجبلية[1].

- **محمية الأهقار** (تمنراست): رغم طابعها الصحراوي القاسي، إلا أن محمية الأهقار تمثل نظامًا بيئيًا فريدًا يتكيف مع الجفاف وارتفاع درجات الحرارة. تنتشر فيها نباتات صحراوية مثل الطلح الصحراوي، الأكاسيا، والنباتات الشوكية المتناثرة، التي تلعب دورًا كبيرًا في مقاومة التصحر.

أما الثروة الحيوانية، فتضم أنواعًا نادرة من الحيوانات الصحراوية على غرار غزال الدوركاس، الفهد الصحراوي (أحد أندر الحيوانات في إفريقيا)، الضبع المخطط، والقط الرملي. كما تُسجل وجود طيور جليلة مثل العقاب والرخمة المصرية، مما يعكس ثراء بيولوجيًا متخفيًا خلف مشهد طبيعي يبدو في ظاهره قاحلًا.

- **محمية بلزمة (باتنة)**: تُعد من أكبر المحميات الجبلية في شرق الجزائر، وتقع في منطقة الأوراس. تشتهر المحمية باحتوائها على غابات كثيفة من الأرز الأطلسي، والذي يُعتبر من الأنواع النباتية النادرة والمهددة بفعل الحرائق وقطع الأشجار غير المشروع.
وتزخر هذه المحمية بأنواع عديدة من الثدييات مثل الخنزير البري، الأرنب البري، وابن عرس، كما تُعد موطنًا لعدة أنواع من الطيور مثل اللقلق الأبيض واليمام البري، إلى جانب طيور مغردة أخرى تعيش في الغابات الكثيفة.

[1] محمد سليمان عبيدو، المرجع السابق، ص 62.

- **محمية الطاسيلي** (إليزي): تتمتع هذه المحمية بطابع مزدوج، فهي منطقة محمية بيئيًا وأثريًا في الوقت ذاته. فعلى الرغم من قلة الغطاء النباتي فيها بسبب طبيعتها الصحراوية، إلا أنها تحوي أنواعًا متكيفة مع المناخ الحار والجاف.

لكن القيمة البيئية الكبرى للطاسيلي لا تكمن في ثروتها الحيوانية الحالية فحسب، بل في آثارها القديمة التي تُظهر رسومات لحيوانات منقرضة ونباتات كانت موجودة في عصور ما قبل التاريخ، مثل الفيلة، الزرافات، ووحيد القرن، ما يدل على أن المنطقة كانت ذات بيئة رطبة وغنية بالحياة البرية في الماضي البعيد.[1]

ووفق إحصائيات مستندة إلى دراسات بيئية، تضم الجزائر حوالي 3140نوع نباتي، منها 600نوع مستوطن لا يوجد إلا في الجزائر، وقرابة 1000نوع مهدد بالانقراض، كما تضم 136نوعًا من الثدييات، و 369نوعًا من الطيور، و 104نوعًا من الزواحف، وأكثر من 50نوعًا من البرمائيات[2].

ثانيا: الأنواع المهددة بالانقراض

تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر تهديدًا حقيقيًا يطال العديد من أنواع النباتات والحيوانات، نتيجة التغيرات البيئية والأنشطة البشرية الجائرة، مثل الصيد غير المشروع، والحرائق، والرعي الجائر، والتوسع العمراني.

من بين أهم الأنواع المهددة بالانقراض[3]:

[1] منظمة السلام الأخضر (Greenpeace)، محميات في البحر الأبيض المتوسط، تقرير 2007، ص 12.

[2] بلوط حسين، "11 نوعًا من الأسماك انقرضت بسبب استنزاف الثروة السمكية"، جريدة الخبر، http://www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/293149.html، تاريخ الاطلاع: 2025/05/06

[3] علي زين الدين، "دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 81، 2012، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content، تاريخ الاطلاع: 2025/05/06

الشكل (02-02): قرد المكاك

المصدر: من الانترنت

- **القرد البربري (المكاك)**

:يعيش في مناطق جبلية

مثل جرجرة، وقد تناقصت أعداده نتيجة

تدمير الموائل الطبيعية والصيد

- **الفهد الصحراوي** :يوجد في مناطق الأهقار والطاسيلي، ويعاني من نقص في الفرائس الطبيعية إلى جانب ضغوط النشاط البشري.

الشكل (02-03): الفهد الصحراوي

المصدر: من الانترنت

- **الضبع المخطط وابن آوى** :تتراجع أعدادهما تدريجيًا بسبب التسميم والصيد والتدهور البيئي.

الشكل(02-04): الضبع المخطط

المصدر: من الانترنت

الشكل (02-05): ابن اوى

المصدر: من الانترنت

- **الطيور المائية المهاجرة** مثل الكركي والفلامينغو، التي تجد في محميات الساحل أماكن للراحة والتكاثر، لكنها تتأثر بتلوث المياه والجفاف الموسمي.

الشكل(02-06): طيور الكركي

المصدر: من الانترنت

الشكل(02-07): طيور الفلامنغو

المصدر: من الانترنت

- **نبات الأرز الأطلسي** :وهو نوع مهدد في غابات بلزمة بسبب الحرائق وتغير المناخ وضعف التجديد الطبيعي للأشجار.

الشكل(02-08): نبات الأرز الأطلسي

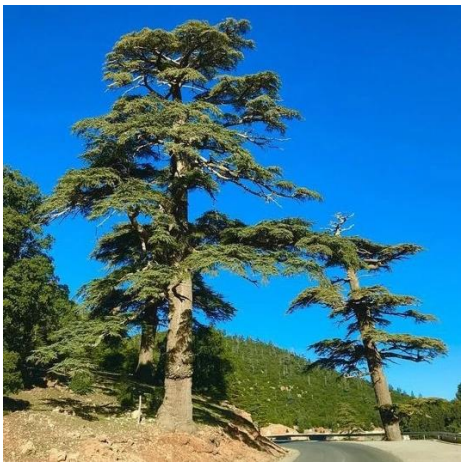

المصدر: من الانترنت

ويُقدّر علماء البيئة أن الجزائر فقدت خلال العقود الأخيرة العديد من الأنواع النباتية والحيوانية التي لم يتم توثيقها بشكل جيد، مما يزيد من خطورة فقدان التنوع البيولوجي دون القدرة على استرجاعه مستقبلا.

المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر

رغم وجود شبكة واسعة من المحميات الطبيعية في الجزائر، وتنوعها من حيث المواقع والأنظمة البيئية التي تمثلها، إلا أن واقع هذه المحميات يعاني من جملة من الصعوبات التي تعيق أداءها لوظائفها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وتنبع هذه التحديات من عوامل متداخلة، تتعلق بالإدارة والتشريع، والموارد، والوعي المجتمعي، بالإضافة إلى التأثيرات البيئية العالمية.

أولا: التحديات التنظيمية والقانونية

تعد الإشكالات الإدارية والتنظيمية من أبرز التحديات التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر، حيث تعاني معظم المحميات من غياب رؤية استراتيجية واضحة لإدارتها على المدى المتوسط والبعيد. فرغم وجود ترسانة قانونية تعترف بالمحميات وتُدرجها ضمن سياسة الدولة لحماية البيئة، إلا أن هناك قصورًا في التطبيق العملي لهذه القوانين، سواء من حيث الرقابة أو من حيث التنسيق بين الجهات المختصة مثل وزارات البيئة، الغابات، السياحة، والداخلية[1].

[1] محمد وزاني، السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر: دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 91.

كما أن الكثير من المحميات تم إنشاؤها دون مخططات تسيير دقيقة أو تقييم علمي شامل لطبيعة الأنظمة البيئية التي تضمّها، وهو ما يجعل الحماية القائمة شكلية في كثير من الأحيان، لا تتعدى إقامة سياج رمزي دون إدارة فعالة أو نظام مراقبة بيئي حقيقي. هذا الوضع يعكس وجود خلل في البنية المؤسسية وعدم استقرار في آليات اتخاذ القرار الخاصة بالمحميات، إلى جانب غياب التكوين والتدريب المتخصص للكفاءات التي تشرف على هذه الفضاءات[1].

ثانيا: التحديات البشرية والاقتصادية والبيئية

تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر ضغطًا متزايدًا نتيجة للنشاط البشري المتنامي حولها، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا لتوازنها الإيكولوجي. يتمثل هذا الضغط أساسًا في التوسع العمراني والزراعي العشوائي، والرعي الجائر داخل حدود المحميات، وقطع الأشجار، والصيد غير المشروع للأنواع الحيوانية، ناهيك عن إشعال الحرائق، سواء عن طريق الإهمال أو بفعل فاعل، لا سيما في المحميات الجبلية والغابية.

كما تعاني المحميات من ضعف واضح في الإمكانيات المالية والتقنية، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرتها على تنفيذ مهامها الأساسية، مثل مراقبة التنوع البيولوجي، صيانة المنشآت البيئية، وتوفير الحماية الدائمة للنظم الطبيعية. وتفتقر العديد من المحميات إلى ميزانية تشغيل مستقلة، ما يجعلها رهينة للتقلبات الإدارية، ويؤدي إلى غياب الاستقرار في تسييرها[2].

وتُضاف إلى هذه التحديات عوامل مناخية وبيئية واسعة النطاق، مثل ظاهرة التصحر، وشح الموارد المائية، وارتفاع درجات الحرارة، وتناقص الأمطار، وهي كلها ظواهر تفاقمت بفعل التغيرات المناخية التي مست الجزائر كما مست باقي دول المنطقة. هذه الظواهر تُضعف من قدرة المحميات على الحفاظ على التنوع البيئي، وتُهدد باندثار الأنواع النباتية والحيوانية، خاصة تلك التي لا تتحمل تغيرًا في نمط معيشتها البيئي.

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، 2007، ص 112.

[2] ماضي بلقاسم، منجية بورحلة، "تطبيق المواصفات القياسية الأيزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، 6-7 نوفمبر 2013، ص 6.

وأخيرًا، لا يمكن تجاهل البعد الثقافي والاجتماعي، حيث إن ضعف الوعي البيئي لدى السكان المحليين، وغياب ثقافة الحفاظ على البيئة لدى شرائح واسعة من المجتمع، يمثل تحديًا كبيرًا. فكثيرًا ما يُنظر إلى المحمية على أنها مساحة غير مستغلة يمكن التوسع فيها أو الاستفادة من مواردها دون إدراك لقيمتها البيئية[1].

المطلب الرابع: سبل تحسين واقع المحميات الطبيعية في الجزائر

إن التدهور المستمر الذي تعرفه العديد من المحميات الطبيعية في الجزائر يستوجب تحركًا جادًا من مختلف الفاعلين، سواء على المستوى الحكومي أو المحلي، من أجل تجاوز التحديات القائمة وتحسين أداء هذه الفضاءات البيئية. ولا يكون ذلك إلا من خلال معالجة الأسباب العميقة لمواطن الضعف عبر حلول شاملة ومستدامة.

أولًا: إصلاح الأطر القانونية والمؤسسية

تُعد إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للمحميات خطوة أولى وأساسية لضمان حمايتها الفعلية على أرض الواقع. فرغم توفر ترسانة قانونية ذات طابع بيئي، إلا أن التطبيق لا يزال يفتقر للصرامة والفعالية، بسبب تشتت المسؤوليات وتداخل الصلاحيات بين القطاعات المختلفة. وعليه، فإن توحيد الرؤية وتحديد المسؤوليات بدقة يُعد من بين أهم سبل تحسين الواقع الحالي. كما أن استحداث هيئة وطنية مستقلة تُعنى بالمحميات الطبيعية وتنسق عمل مختلف الفاعلين يمكن أن يُسهم بشكل كبير في تحسين تسيير هذه الفضاءات. ومن المهم أيضًا ربط إنشاء أي محمية بوضع مخطط تسيير علمي وعملي شامل يراعي الخصائص الإيكولوجية والاجتماعية للموقع[2].

ثانيًا: إشراك المجتمعات المحلية في جهود الحماية

يمثل السكان المحليون عنصرًا محوريًا في نجاح أو فشل أي سياسة بيئية، ولا سيما تلك المرتبطة بالمحميات الطبيعية. إن عزل هؤلاء السكان عن قرارات التسيير غالبًا ما يؤدي إلى تصادم المصالح، مما يجعلهم يميلون إلى ممارسات ضارة بالمحمية. لذلك، فإن إشراكهم من خلال صيغ تشاركية فعالة، مثل

[1] عبد العزيز بديع عبد العزيز، اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 371.
[2] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 470.

التعاونيات البيئية أو لجان التسيير المحلية، من شأنه أن يعزز من إحساسهم بالملكية والانتماء للمحمية. كما أن خلق مشاريع تنموية مصغّرة مبنية على استغلال عقلاني ومستدام لموارد المحمية (كالرعي المحدود، زراعة النباتات الطبية، أو السياحة البيئية) قد يوفر بدائل اقتصادية للسكان، ويُخفف من الضغوط التي يسببونها[1].

ثالثًا: تحسين الموارد البشرية والمالية

إن ضعف الموارد البشرية والمادية يشكل عائقًا جوهريًا أمام تنفيذ برامج الحماية الفعلية داخل المحميات. فقلة الأعوان وضعف تكوينهم، بالإضافة إلى نقص في التجهيزات، يجعل المحميات عرضة للتعديات دون رادع حقيقي. ولتجاوز هذا النقص، ينبغي على الدولة الاستثمار في تكوين أعوان مختصين في مجال التسيير البيئي، وكذا خلق مناصب دائمة ترتبط مباشرة بتسيير المحميات. كما يجب تخصيص ميزانيات مستقرة لكل محمية، تُموّل جزئيًا من الخزينة العامة، وجزئيًا من خلال رسوم أو خدمات تُستخلص من الزوار أو من الأنشطة المرتبطة بالمحمية، بما يضمن استقلالية مالية نسبية[2].

رابعًا: دعم السياحة البيئية والتنمية المستدامة

لا بد من الانتقال بالمحميات الطبيعية من مجرد فضاءات مغلقة إلى فضاءات ديناميكية تشكّل رافدًا للتنمية المستدامة. وتُعتبر السياحة البيئية من أهم المداخل لتحقيق هذا الهدف، فهي تُمكن من خلق مناصب شغل، وتدرّ مداخيل يمكن استثمارها في صيانة المحميات، مع شرط ألا تُمارَس هذه السياحة بشكل عشوائي يهدد التوازن البيئي. ولهذا ينبغي ضبط النشاط السياحي داخل المحميات من خلال تنظيم الزيارات، وإنشاء مسارات بيئية، ومراكز توجيه للزوار، وتحديد الطاقة الاستيعابية لكل موقع طبيعي. كما يُستحسن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، عبر عقد شراكات مع منظمات دولية متخصصة[3].

[1] عبد العزيز بديع عبد العزيز، اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 392.

[2] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، التقرير الوطني حول التنوع البيولوجي في الجزائر، مرجع سابق، ص 57.

[3] هشام مغربي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر 2014، ص 65.

خامسًا: تطوير البحث العلمي وبرامج المراقبة البيئية

يُعد البحث العلمي ركيزة أساسية لأي سياسة حماية بيئية فعالة، حيث لا يمكن تسيير المحميات بفعالية دون معرفة دقيقة بمكوناتها البيولوجية، ومؤشرات تدهورها، وحساسيتها للتغيرات المناخية والأنشطة البشرية. وبالتالي، من الضروري تشجيع الجامعات ومراكز البحث على إعداد دراسات ميدانية دورية داخل المحميات، ورصد التنوع الأحيائي، ووضع خرائط رقمية دقيقة تساعد في اتخاذ القرار. كما يجب دعم إنشاء بنوك معلومات وطنية تجمع المعطيات البيئية، وتُسهّل تبادلها بين مختلف الفاعلين. وتُعد أدوات التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد وسائل فعالة لتعزيز المراقبة البيئية بشكل متواصل وفعّال.[1]

[1] عثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول، 2006، ص 154.

المبحث الثاني: الوضع الحالي لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية

تُعد المحميات الطبيعية من بين الفضاءات البيئية التي تُمثل نقاط جذب سياحي وثقافي وعلمي، نظرًا لما توفره من مناظر خلابة وتنوع بيولوجي فريد. لكن، وعلى الرغم من هذه القيمة، فإن إدارة الزوار في المحميات الجزائرية ما زالت تواجه صعوبات عدة، تتمثل أساسًا في ضعف البنى التحتية، غياب التنظيم السياحي، ومحدودية الوسائل التقنية والبشرية. في هذا المبحث، سيتم تناول واقع استقبال الزوار في المحميات، أهم مواقع الجذب، آليات التسيير المعتمدة، التحديات، وأخيرًا التوصيات الكفيلة بتحسين إدارة هذا الجانب الحيوي.

المطلب الأول: أهم المحميات الطبيعية في الجزائر من حيث عدد الزوار

تُعد المحميات الطبيعية في الجزائر فضاءات جذب سياحي وبيئي مميزة، نظرًا لتنوعها البيولوجي وجمالها الطبيعي وتوزعها الجغرافي. ومع ذلك، تختلف درجة الإقبال عليها من محمية لأخرى حسب الموقع، البنية التحتية، والأنشطة المتاحة للزوار. ورغم غياب إحصائيات رسمية شاملة ومنتظمة، إلا أن بعض التقديرات الميدانية تسمح بتكوين فكرة تقريبية عن أعداد الزوار سنويًا في بعض المحميات الكبرى.

أولًا: محمية جرجرة

تُعتبر محمية جرجرة من أكثر المحميات استقبالًا للزوار على المستوى الوطني، خاصة خلال العطل المدرسية وموسم الربيع والصيف. تقع هذه المحمية في منطقة القبائل، وتتمتع بطبيعة جبلية خلابة، مع غابات كثيفة من الأرز والبلوط، وتضاريس متنوعة تشكل عامل جذب لمحبي الطبيعة والمشي الجبلي. وتحتوي جرجرة على أنواع نادرة من الحيوانات، مثل القرد البربري، والطيور الجارحة، مما يعزز من قيمتها البيئية والسياحية[1].

[1] بد العزيز بزاي، دراسة في المحميات الطبيعية والسياحة البيئية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جامعة سطيف، 2019، ص 115.

تشير التقديرات إلى أن محمية جرجرة تستقبل ما بين 10,000 إلى 15,000 زائر سنويًا، أغلبهم من السياح المحليين، إلى جانب بعثات طلابية وعلمية، ما يطرح تحديًا أمام تنظيم الزيارات وتقييم تأثيرها على المحمية[1].

ثانيًا: محمية القالة

تتميز هذه المحمية بموقعها الساحلي في ولاية الطارف، وتُعد من المحميات الرطبة النادرة في الجزائر، حيث تحتوي على مجموعة من البحيرات والمستنقعات التي تُشكّل موائل طبيعية للطيور المائية، خاصة المهاجرة مثل الفلامينغو وطائر الكركي والبط البري. وتُعرف القالة بجذبها لعشاق مراقبة الطيور والمصورين والباحثين البيئيين[2].

تُقدَّر أعداد الزوار سنويًا بحوالي 6,000 إلى 8,000 زائر، وتتركز الزيارات خلال فصلي الشتاء والربيع، وهي الفترات التي تشهد نشاطًا كبيرًا للطيور المهاجرة. وتستفيد القالة جزئيًا من وجود بعض البنى التحتية البيئية مثل ممرات خشبية ومواقع مراقبة الطيور، لكنها لا تزال تفتقر إلى مركز استقبال فعّال ونظام مراقبة للزوار[3].

ثالثًا: محمية الأهقار

تمثل محمية الأهقار الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري واحدة من أضخم المحميات الإفريقية من حيث المساحة، وتمتد على مساحة تزيد عن 600 ألف كلم². وتضم هذه المحمية الفريدة تنوعًا طبيعيًا وصخريًا نادرًا، يجمع بين الكثبان الرملية، الجبال البركانية، والتكوينات الصخرية القديمة. كما تحتوي على أنواع حيوانية مكيّفة مع المناخ الصحراوي، مثل الفهد الصحراوي وغزال الدوركاس[4].

---

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، التقرير السنوي حول وضعية المحميات الطبيعية في الجزائر، الجزائر، 2021، ص 42.

[2] مية بوزيدي، دور المناطق الرطبة في حماية التنوع البيولوجي – حالة محمية القالة، مذكرة ماستر، جامعة الطارف، 2019، ص 55.

[3] M. Bensaci & N. Samraoui, “Ecotourism and Avifauna in El Kala Wetlands Complex (Northeastern Algeria),” Wetlands Ecology and Management, Vol. 28, 2020, p. 221.

[4] زهير سنوسي، إشكالية التنمية السياحية في المناطق الصحراوية – حالة الأهقار، مجلة السياحة والبيئة، جامعة ورقلة، العدد 10، 2021، ص 88.

رغم صعوبة الوصول وبعد المسافة، تستقبل محمية الأهقار ما يقارب 1,000 إلى 1,500 زائر سنويًا، أغلبهم من السياح الأجانب ومحبي المغامرات في البيئة الصحراوية، بالإضافة إلى بعض البعثات الجيولوجية والعلمية. إلا أن البنية التحتية السياحية تبقى شبه منعدمة، كما أن الزيارات تُنظَّم غالبًا بشكل غير رسمي، وبدون مرافقة بيئية مؤطرة، مما يجعل تتبع أثرها على البيئة الصحراوية أمرًا معقدًا[1].

رابعًا: أنظمة الحماية وتنظيم الزيارات

لا تتبع المحميات الطبيعية في الجزائر نظامًا موحدًا لتنظيم الزوار، ما ينعكس سلبًا على فعاليتها في التحكم في التأثيرات البشرية. فعلى سبيل المثال، فإن نظام **التذاكر** يُطبق بشكل جزئي أو رمزي فقط في بعض المحميات، وغالبًا لا يتم تحصيله أو تتبعه رقميا، كما أنه لا يُعاد استثماره مباشرة في المحمية. أما مواعيد الزيارة، فهي غير مضبوطة بدقة في معظم الحالات، ولا تراعي الطاقة الاستيعابية أو خصوصية الفترات البيئية الحساسة (مثل مواسم تزاوج الطيور أو تكاثر الحيوانات البرية)[2].

كما تغيب آليات فعالة لتقييم المناطق داخل المحميات، فلا يوجد تصنيف للمناطق البيئية حسب درجة الهشاشة، ولا تُخصَّص مناطق موجهة للزيارة وأخرى للحماية الكاملة. وتفتقر أغلب المحميات إلى خرائط بيئية أو إشارات توجيهية واضحة، مما يؤدي إلى تنقل عشوائي داخل الفضاء الطبيعي، ويزيد من خطر الإضرار بالأنظمة البيئية الدقيقة[3].

المطلب الثاني: آليات إدارة الزوار المعتمدة في المحميات الطبيعية الجزائرية

تُعد إدارة الزوار في المحميات الطبيعية من المهام الأساسية لضمان استدامة هذه الفضاءات البيئية، لا سيما في ظل التزايد التدريجي في أعداد الزوار وما يرافقه من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على التوازن البيئي. ورغم أهمية هذا الجانب، فإن واقع آليات إدارة الزوار في الجزائر ما يزال في بداياته،

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المرجع السابق، ص 67.

[2] مليكة لعروسي، المحميات الطبيعية في الجزائر كأداة لحماية البيئة – دراسة قانونية وبيئية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 71.

[3] عبد الكريم بوزيدي، إدارة المحميات الطبيعية في الجزائر بين التشريع والتطبيق، مجلة دراسات بيئية، جامعة سطيف، العدد 7، 2021، ص 38.

ويتسم بعدم الانتظام وغياب التخطيط المسبق في أغلب الحالات. ويعود هذا الوضع إلى عدة أسباب، منها نقص الكوادر المؤهلة، قلة الموارد، وغياب رؤية وطنية واضحة لهذا النوع من التسيير البيئي.

في أغلب المحميات، يتم التعامل مع الزوار بشكل تقليدي، حيث يقتصر الدور الإداري على مراقبة الدخول والخروج دون اعتماد برامج تسيير فعلية مبنية على معايير علمية أو بيئية. كما لا توجد سياسة وطنية موحدة لإدارة الزوار، مما يجعل كل محمية تتعامل مع هذا الجانب بطرق متباينة، بعضها عشوائي، وبعضها الآخر لا يراعي خصوصية الأنظمة البيئية المحلية. من أبرز الملاحظات المسجلة في هذا السياق، أن استقبال الزوار لا يتم غالبًا في مراكز مؤهلة أو موجهة لهذا الغرض. فمعظم المحميات لا تتوفر على مراكز إعلام بيئي، أو منشآت لعرض المعلومات والخرائط التوضيحية، أو وسائل إرشاد حول المناطق الحساسة والممنوعة. وهذا الغياب يؤدي إلى نقص التوجيه، ويزيد من احتمال دخول الزوار إلى مناطق بيئية هشة دون إدراكهم لذلك، مما قد يتسبب في أضرار دائمة.

أما فيما يتعلق بالأنشطة داخل المحمية، فهي في الغالب غير منظّمة، ولا تخضع لشروط واضحة. فالمشي داخل الغابات، أو مراقبة الطيور، أو التقاط الصور، تتم غالبًا دون مرافقين أو مرشدين بيئيين، ودون حدود مكانية أو زمنية مضبوطة. كما أن الكثير من الزوار لا يتم تحسيسهم مسبقًا بضرورة احترام قواعد السلوك البيئي، وهو ما يفسر تسجيل سلوكيات غير مسؤولة مثل ترك النفايات، إحداث الضجيج، أو الاقتراب من الحيوانات في مواسمها الحساسة[1].

ورغم وجود بعض المبادرات في محميات محدودة مثل محمية القالة أو جرجرة، كتحديد مسارات للزيارة أو تقديم منشورات تعريفية، إلا أن هذه المبادرات تبقى محدودة وغير معمّمة. كما تفتقر هذه المحميات إلى أدوات تقييم الزائرين أو قياس أثرهم على البيئة، مثل نماذج التغذية الراجعة (feedback forms) أو الدراسات الدورية حول الأثر البيئي الناتج عن السياحة البيئية.

من جانب آخر، لا يتم دمج السياحة البيئية ضمن المخططات العامة لتنمية المحمية، حيث تُفصل إدارة الزوار عن التسيير البيئي، وهو ما يؤدي إلى عدم التناغم بين أهداف الحماية ومتطلبات التنمية. ويُلاحظ

[1] سامية عماري، السياحة البيئية في الجزائر كخيار للتنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 3، 2020، ص 62.

كذلك غياب شراكات فعالة بين إدارات المحميات والجهات الفاعلة في السياحة أو المجتمع المدني، مما يُضيع فرصًا كبيرة لتطوير برامج تثقيفية وتوعوية مرافقة للزيارات.

أخيرًا، فإن التعامل مع الزوار في بعض المحميات لا يتم وفق تصنيفات دقيقة (زوار عاديون، طلاب، باحثون...)، ما يجعل إدارة الأنشطة صعبة من حيث التوجيه والمراقبة. كما تغيب برامج توعوية دورية تستهدف مختلف فئات الزوار، وهو ما يُقلل من وعيهم بأهمية السلوك البيئي المسؤول داخل هذه الفضاءات الحساسة[1].

المطلب الثالث: التحديات الرئيسية التي تواجه إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية

تعد إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية من المهام المعقدة التي تتطلب توازنًا دقيقًا بين تحقيق الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والزوار، وبين الحفاظ على البيئة الطبيعية في هذه المحميات. وقد برزت مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق هذا التوازن، مما يؤثر بشكل مباشر على استدامة المحميات وقدرتها على تلبية احتياجات السياحة البيئية وحماية التنوع البيولوجي. هذه التحديات يمكن تقسيمها إلى أربعة محاور رئيسية: التحديات البيئية، التنظيمية، الاقتصادية، والاجتماعية.

أولاً: التحديات البيئية

تعتبر التحديات البيئية من أبرز القضايا التي تواجه إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية. فالزيادة غير المدروسة في عدد الزوار تؤدي إلى العديد من الضغوط البيئية على النظم البيئية الحساسة. على سبيل المثال، قد تؤدي الحشود الكبيرة من الزوار إلى تدهور موائل الحيوانات والنباتات، ورفع مستويات التلوث، سواء كان تلوثًا بصريًا أو سمعيًا أو تلوثًا ناجمًا عن النفايات والمخلفات.

إضافة إلى ذلك، إن التدفق غير المنظم للزوار يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد المائية والتربة في المحميات، مما يهدد استدامة البيئة في هذه المناطق. التغييرات في استخدام الأراضي بسبب الأنشطة

[1] ناصر، ياسين. "إدارة الزوار كأداة لحماية الموارد الطبيعية في المحميات". مجلة دراسات بيئية، العدد 12، 2020، ص. 88.

السياحية مثل بناء المنشآت السياحية أو فتح الطرق داخل المحميات قد تؤدي أيضًا إلى تدمير المواطن الطبيعية للكثير من الأنواع المحلية.

تواجه المحميات الطبيعية الجزائرية تحديًا مزدوجًا في حماية التنوع البيولوجي، من جهة، وتنظيم حركة الزوار بحيث لا تضر هذه الأخيرة بالموارد الطبيعية من جهة أخرى. إن الحفاظ على التوازن البيئي داخل المحميات مع السماح بزيادة حركة الزوار يعد تحديًا حقيقيًا، خاصة في ظل غياب البنية التحتية المتطورة التي يمكن أن تدير الزوار بشكل فعال[1].

ثانيًا: التحديات التنظيمية

من الناحية التنظيمية، تواجه إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية صعوبة كبيرة في تحديد وتنفيذ القوانين والسياسات البيئية التي تضمن حماية الموارد الطبيعية في هذه المناطق. إن غياب الأنظمة التشريعية الواضحة التي تحدد بدقة كيفية التعامل مع الزوار، وأين يمكنهم الذهاب داخل المحمية، وكيفية مراقبة أنشطتهم، يعد من أبرز التحديات التي تقف عائقًا أمام الحفاظ على المحميات.

إضافة إلى ذلك، تعد قلة البنية التحتية السياحية والتجهيزات الملائمة أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تنظيم حركة الزوار بشكل غير فعال. في العديد من المحميات الطبيعية، لا توجد مسارات سياحية واضحة أو مناطق مخصصة للزيارة، مما يؤدي إلى عدم تنظيم حركة الزوار بشكل محكم. في غياب هذه التنظيمات، تتعدد الأنشطة غير القانونية مثل الصيد الجائر أو جمع النباتات بشكل عشوائي، مما يؤثر سلبًا على التنوع البيولوجي في هذه المحميات.

من أجل مواجهة هذه التحديات، يجب تطوير استراتيجيات واضحة من خلال وضع أنظمة تنظيمية موحدة تشمل تحديد مناطق زيارة محددة، وتعزيز القوانين المتعلقة بحماية المحميات الطبيعية، مع التأكيد على الالتزام بالقوانين البيئية من قبل جميع الزوار[2].

[1] حسن، يوسف. "التحديات البيئية في المحميات الطبيعية: الواقع في الجزائر". مجلة البيئة والتنمية المستدامة، العدد 7، 2022، ص. 34-36.

[2] عبد الرزاق، أحمد. "التحديات التنظيمية لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية". دورية البيئة والتنمية المستدامة، العدد 6، 2021، ص. 45

ثالثًا: التحديات الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية، تواجه المحميات الطبيعية الجزائرية عدة تحديات تتعلق بالتمويل والاستثمار في القطاع السياحي البيئي. على الرغم من أهمية السياحة البيئية كمصدر رئيسي للإيرادات في بعض المحميات، إلا أن غياب السياسات الاقتصادية الفعالة التي تروج للسياحة البيئية قد يؤدي إلى تقليص الإيرادات المالية المخصصة للحفاظ على المحميات. وبالتالي، قد تؤدي قلة الموارد المالية إلى ضعف قدرات إدارة المحميات، مما يحد من فاعلية برامج الحماية والأنشطة البيئية.

أيضًا، يتطلب تطوير السياحة البيئية في المحميات استثمارات ضخمة في البنية التحتية مثل الفنادق، والمرافق السياحية، والنقل، والدورات التدريبية للعاملين. في حال غياب هذه الاستثمارات، ستظل المحميات الطبيعية في الجزائر تعاني من نقص في القدرة على استقطاب الزوار بشكل مستدام، مما يقلل من العوائد المالية التي يمكن استخدامها في الحفاظ على البيئة[1].

إلى جانب ذلك، يتعرض بعض المحميات لضغط اقتصادي ناشئ عن الأنشطة غير القانونية مثل الصيد الجائر وقطع الأشجار التي يمارسها السكان المحليون نتيجة لغياب بدائل اقتصادية مستدامة. هذه الأنشطة تؤثر على موارد المحميات الاقتصادية وتضر بالاقتصاد المحلي، مما يجعل من الضروري إيجاد حلول اقتصادية مستدامة تضمن توازناً بين الحفاظ على البيئة واحتياجات المجتمعات المحلية.

رابعًا: التحديات الاجتماعية

التحديات الاجتماعية تمثل أحد الأبعاد الحيوية التي تؤثر على إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية. الوعي البيئي يعد من العوامل الأساسية التي تساعد في إدارة حركة الزوار بشكل سليم، ولكن العديد من المجتمعات المحلية المحيطة بالمحميات تفتقر إلى المعرفة الكافية حول أهمية المحميات وأثرها في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

يؤدي هذا الافتقار إلى الوعي البيئي إلى ممارسات سلبية قد تلحق الضرر بالموارد الطبيعية في المحميات. على سبيل المثال، قد يقوم بعض الأفراد بجمع النباتات أو صيد الحيوانات بشكل عشوائي

[1] المعهد الوطني للدراسات البيئية، "التحديات الاقتصادية في الحفاظ على المحميات الطبيعية في الجزائر". تقرير بحثي، 2021، ص. 20.

نتيجة لغياب الثقافة البيئية. وهذا يجعل من الضروري وضع برامج توعية شاملة تستهدف السكان المحليين والزوار على حد سواء[1].

كذلك، توجد مشكلة أخرى تتمثل في قلة المشاركة المجتمعية في عملية إدارة المحميات. في العديد من الحالات، لا تشارك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمحميات الطبيعية، مما يؤدي إلى غياب التنسيق الفعّال بين الإدارات المحلية والعاملين في المحميات. لتعزيز الاستدامة الاجتماعية، يجب إشراك المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرار وتقديم حلول اقتصادية بديلة لتقليل الضغط على الموارد الطبيعية[2].

المطلب الرابع: توصيات لتحسين إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية

تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المحميات الطبيعية الجزائرية يتطلب تنفيذ مجموعة من التوصيات التي تساعد على تحسين إدارة الزوار وضمان حماية البيئة. ومن أبرز هذه التوصيات:

أولاً: التحكم في أعداد الزوار

من الضروري وضع قيود صارمة على عدد الزوار المسموح لهم بالدخول إلى المحميات الطبيعية في وقت معين. يمكن تطبيق نظام الحجز المسبق أو تخصيص أوقات محددة للزيارة لضمان توزيع حركة الزوار بشكل متوازن. علاوة على ذلك، يجب أن يتم تحديد عدد الزوار وفقًا للقدرة الاستيعابية لكل محمية، مما يمنع التكدس الزائد ويحمي البيئة من التدهور.[3]

[1] درويش، فاطمة (2022). إدارة المحميات الطبيعية في الجزائر: رؤى وتحديات. مجلة دراسات بيئية، 15(2)، 45

[2] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، "الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص. 324.

[3] محمد اشتية، رنا جاموس، "التنوع الحيوي أهميته وطرق المحافظة عليه"، مركز أبحاث التنوع الحيوي والبيئة، نابلس، فلسطين، 2002.

ثانيًا: المراقبة والتقييم

يتطلب الأمر استخدام تقنيات حديثة وفعالة للرصد البيئي مثل كاميرات المراقبة وأنظمة الأقمار الصناعية لمتابعة الأنشطة داخل المحميات. كما يجب إنشاء نظام لتقييم الأنشطة السياحية بشكل دوري لضمان الامتثال للمعايير البيئية. هذه الأنظمة ستساهم في الكشف المبكر عن أي مشاكل بيئية قد تنشأ نتيجة لزيادة حركة الزوار[1].

ثالثًا: التوعية

يجب تكثيف جهود التوعية البيئية من خلال تنظيم ورش عمل، حملات إعلامية، وبرامج توعية موجهة للسكان المحليين والزوار. يجب أن تركز هذه البرامج على أهمية الحفاظ على البيئة داخل المحميات الطبيعية وكيفية التقليل من التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية. يمكن أيضًا تنظيم رحلات تعليمية تستهدف المدارس والجامعات لزيادة الوعي البيئي بين الأجيال القادمة[2].

رابعًا: الشراكات المحلية والدولية

تعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية والدولية المتخصصة في السياحة البيئية والتنمية المستدامة سيساهم في تحسين إدارة الزوار. يمكن لهذه الشراكات توفير التمويل اللازم للمشروعات البيئية، ودعم حملات التوعية، وتحسين البنية التحتية في المحميات الطبيعية. كما يمكن لهذه الشراكات تعزيز تبادل المعرفة والخبرات مع دول أخرى حققت نجاحًا في إدارة المحميات الطبيعية والسياحة البيئية.[3]

[1] آسيا قاسمي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية في المجال العربي والمتوسطي، "التحديات التوجهات، الآفاق"، باجة (تونس) 26-27 أبريل 2012، ص. 10.

[2] منظمة السياحة العالمية (WTO)، "المنظمة العالمية للسياحة: إحصائيات السياحة العالمية"، مقرها في مدريد، 2020.

[3] عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 350

المبحث الثالث: تحديات الاستدامة في المحميات الطبيعية الجزائرية

تعتبر المحميات الطبيعية في الجزائر من أبرز المناطق البيئية التي تسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة بالانقراض. إلا أن هذه المحميات تواجه مجموعة من التحديات التي تهدد استدامتها على المدى الطويل. وتتنوع هذه التحديات بين البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولها تأثير مباشر على قدرة المحميات على استيعاب الزوار وإدارتهم بشكل مستدام. في هذا المبحث، سنتناول هذه التحديات بمزيد من التفصيل مع التركيز على استدامة إدارة الزوار.

المطلب الأول: التحديات البيئية

تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر تحديات بيئية كبيرة تهدد استدامتها، وتؤثر بشكل خاص على قدرتها على الحفاظ على التنوع البيولوجي. تأتي هذه التحديات نتيجة لتداخل العوامل الطبيعية والأنشطة البشرية. سنوضح هذه التحديات في قسمين رئيسيين، مع التركيز على تأثير إدارة الزوار في هذه المحميات.

أولاً: التأثيرات الناتجة عن التغيرات المناخية

تُعد التغيرات المناخية من أكبر التهديدات البيئية التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر. تؤدي الزيادة في درجات الحرارة والتغيرات في نمط الأمطار إلى تغيير كبير في الأنظمة البيئية، مما يؤثر سلبًا على الحياة البرية والنباتات. من أهم هذه التأثيرات[1]:

- **التصحر** :في المناطق الجنوبية، تؤدي درجات الحرارة المرتفعة وقلة الأمطار إلى تدهور الأراضي وتوسع مناطق التصحر، مما يقلل من المساحات المتاحة للحياة البرية.
- **التنوع البيولوجي** :زيادة درجات الحرارة قد تؤدي إلى انقراض أنواع معينة من النباتات والحيوانات التي لا تستطيع التكيف مع الظروف المناخية الجديدة.

[1] علي زين الدين، "دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 81، 2012، على الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content. تاريخ الاطلاع: 2025/05/02

يؤثر هذا بشكل مباشر على إدارة الزوار، حيث أنه مع تدهور البيئة الطبيعية، قد يواجه الزوار صعوبة في الوصول إلى المناطق التي كانت غنية بالتنوع البيولوجي في السابق، مما يضر بالخبرات السياحية. وللحفاظ على استدامة المحميات، يجب أن تُراعى هذه التغيرات في استراتيجيات إدارة الزوار من خلال[1]:

1. **تحديد مناطق زيارة مرنة** :بناء على التأثيرات البيئية، يجب تحديد مناطق يمكن الزوار من زيارتها دون الإضرار بالبيئة.
2. **الأنشطة المستدامة** :التركيز على الأنشطة السياحية التي لا تؤثر بشكل سلبي على التنوع البيولوجي، مثل الجولات البيئية التعليمية أو مراقبة الحياة البرية عن بُعد.

ثانيًا: التلوث والأنشطة البشرية غير المنظمة

تعتبر الأنشطة البشرية غير المنظمة مثل التنقيب عن المعادن، وقطع الأشجار، والصيد الجائر من أكبر التهديدات البيئية التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر. هذه الأنشطة تؤدي إلى تدمير المواطن الطبيعية للكثير من الأنواع النباتية والحيوانية.

- **التلوث البيئي** :تسهم الأنشطة الصناعية غير القانونية في زيادة التلوث في المناطق المحمية، مما يعرض الحياة البرية إلى الخطر.
- **الأنشطة السياحية غير المستدامة** :قد يؤدي التدفق غير المنظم للزوار إلى تأثيرات سلبية على البيئة مثل التلوث، التدمير غير المقصود للنباتات، أو تدمير موائل الحيوانات.

لحل هذه التحديات، يجب على إدارة الزوار أن تركز على:

1. **فرض قيود على الأنشطة السياحية** :من خلال تنظيم الدخول إلى المحميات وإقامة مرافق سياحية تحترم المعايير البيئية.

[1] هويدي عبد الجليل، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014، ص. 214

2. **التوعية البيئية** :تعزيز الوعي لدى الزوار حول ضرورة احترام الأنظمة البيئية والحفاظ على البيئة من خلال برامج توعية موجهة[1].

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

من الجانب الاقتصادي، تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على استدامتها المالية في المستقبل. هذه التحديات تتعلق بالتمويل، والإيرادات المتولدة من السياحة البيئية، والصيد غير المشروع، وهي تشكل تهديدًا مباشرًا على الإدارة المستدامة للزوار.

أولاً: نقص التمويل والموارد المالية

يُعد نقص التمويل من أكبر المشاكل التي تعيق إدارة المحميات الطبيعية بشكل مستدام. المحميات الطبيعية تحتاج إلى موارد مالية كبيرة للحفاظ على التنوع البيولوجي، تطوير البنية التحتية السياحية، وتدريب الكوادر المحلية.

- **البنية التحتية غير الكافية** :العديد من المحميات تفتقر إلى المرافق الأساسية لاستقبال الزوار مثل مواقف السيارات، المسارات السياحية المجهزة، أو المراكز التعليمية.
- **ضعف الاستثمار في السياحة البيئية** :لا تتمكن العديد من المحميات من استثمار الموارد السياحية بشكل فعال بسبب قلة التمويل، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الإيرادات اللازمة لدعم عمليات الحماية والصيانة.

من أجل ضمان استدامة المحميات، يجب على إدارة الزوار التركيز على[2]:

1. **تعزيز التمويل المستدام** :من خلال فرض رسوم دخول على الزوار وتخصيص جزء من هذه الإيرادات للصيانة وتحسين البنية التحتية.

[1] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف الجزائر 2012، ص. 19.

[2] عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول، 2006، ص. 154.

2. **شراكات مع القطاع الخاص** :التعاون مع الشركات المحلية والدولية في مجال السياحة البيئية يمكن أن يساهم في تحسين الوضع المالي للمحميات.

ثانيًا: الصيد غير المشروع والأنشطة التجارية

الصيد غير المشروع وقطع الأشجار لا يؤثر فقط على البيئة ولكنه يضر أيضًا بالاقتصاد المحلي المرتبط بالمحميات. هذه الأنشطة غير القانونية تؤثر على النظام البيئي وقد تكون مصدر دخل رئيسي لبعض السكان المحليين.

إدارة الزوار يمكن أن تلعب دورًا هامًا في معالجة هذا التحدي من خلال[1]:

1. **تشديد الرقابة** :استخدام تقنيات المراقبة الحديثة مثل كاميرات المراقبة أو الطائرات بدون طيار لمراقبة الأنشطة غير القانونية.

2. **تحفيز السياحة المستدامة** :الترويج للسياحة البيئية التي تدعم الاقتصاد المحلي وتقلل من الاعتما على الأنشطة غير القانونية.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية

تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر أيضًا تحديات اجتماعية تتعلق بالتفاعل مع المجتمعات المحلية ووعي الزوار. هذه التحديات تؤثر على استدامة المحميات وقدرتها على الحفاظ على التوازن بين التنمية السياحية والحفاظ على البيئة.

أولاً: الوعي البيئي وممارسات السكان المحليين

غالبًا ما يفتقر السكان المحليون في المناطق المحيطة بالمحميات إلى الوعي الكافي حول أهمية هذه المحميات والحاجة إلى الحفاظ عليها. كما أن قلة فرص العمل في المحميات تجعل السكان المحليين يمارسون الأنشطة التي تضر بالبيئة، مثل الصيد الجائر أو جمع الأعشاب والنباتات.

[1] الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007، ص. 34

من أجل تعزيز استدامة المحميات، يجب أن تركز إدارة الزوار على[1]:

1. **برامج التوعية المجتمعية** :تنظيم ورش عمل وحملات توعية للسكان المحليين حول أهمية المحميات البيئية وضرورة الحفاظ عليها.
2. **خلق فرص عمل مستدامة** :من خلال تطوير الأنشطة السياحية البيئية التي توفر فرص عمل للسكان المحليين، مما يقلل من الاعتماد على الأنشطة الضارة.

ثانيًا: المشاركة المجتمعية في إدارة المحميات

غالبًا ما يُستثنى السكان المحليون من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المحميات. هذه المشكلة تؤدي إلى عدم وجود تنسيق بين المجتمعات المحلية وإدارة المحميات، مما يعيق جهود الحفاظ على البيئة.

لحل هذه المشكلة، يجب إشراك المجتمعات المحلية في[2]:

1. **القرارات البيئية** :من خلال إنشاء لجان محلية تضم السكان المحليين في عمليات التخطيط والإدارة.
2. **التنسيق بين أصحاب المصلحة** :تحسين التعاون بين السلطات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية لضمان استدامة المحميات.

المطلب الرابع: التحديات السياسية

تُعد المحميات الطبيعية في الجزائر عرضة للتأثيرات السياسية المتناقضة أحيانًا والتي قد تؤثر على جهود الحفاظ عليها. التحديات السياسية تشمل غياب الاستراتيجيات الحكومية المتكاملة وتفشي اللامركزية في صنع القرارات، مما يؤدي إلى صعوبة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

[1] عثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 72

[2] عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 46

أولاً: غياب السياسات الشاملة والمستدامة

تفتقر الجزائر إلى استراتيجيات شاملة لحماية المحميات الطبيعية على المدى الطويل. عدم وجود خطة وطنية موحدة يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق استدامة المحميات، وقد يؤدي إلى مشروعات تنموية تؤثر سلبًا على البيئة.

إدارة الزوار يمكن أن تساهم في مواجهة هذه التحديات من خلال[1]:

1. **تطوير سياسات بيئية شاملة** :تفعيل دور إدارة الزوار كأداة في دعم الاستراتيجيات الحكومية الخاصة بحماية المحميات.
2. **التنسيق بين الوزارات** :تعزيز التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية لضمان تنفيذ سياسات متكاملة تساهم في حماية المحميات.

ثانيًا: ضعف تطبيق القوانين البيئية

على الرغم من وجود العديد من القوانين البيئية، إلا أن ضعف تنفيذها يشكل تحديًا كبيرًا في الحفاظ على المحميات الطبيعية. إن عدم تطبيق القوانين بشكل صارم يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وانتهاك الحقوق البيئية.

من أجل مواجهة هذا التحدي، يجب على إدارة الزوار[2]:

1. **تعزيز الرقابة القانونية** :تطبيق آليات رقابة صارمة لضمان التزام الزوار بالقوانين البيئية.
2. **زيادة التنسيق مع السلطات المحلية** :تعزيز التعاون بين إدارة المحميات والسلطات المحلية لضمان تطبيق السياسات البيئية وحماية المحميات.

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص. 463-464.

[2] الطاهر خامرة، المرجع السابق، ص 46

خلاصة واستنتاجات:

يُبرز هذا الفصل الصورة المركّبة والواقع المتعدد الأبعاد للمحميات الطبيعية في الجزائر، التي تمثل إرثًا طبيعيًا وثروة بيئية هامة، تحتاج إلى إدارة فعّالة لتحقيق التوازن بين متطلبات الحماية البيئية وضغوط التنمية والسياحة. فمن خلال دراسة التوزيع الجغرافي للمحميات، اتضح أن هذه الفضاءات تغطي مختلف أقاليم الوطن، من المناطق الرطبة الساحلية إلى الصحارى الواسعة، ما يعكس تنوعًا بيئيًا كبيرًا في الغطاء النباتي والأنواع الحيوانية.

إلا أن هذا التنوع يواجه تحديات عديدة، من قبيل التدهور البيئي، نقص الموارد البشرية والمادية، وانتشار بعض السلوكيات السياحية غير المسؤولة، مما يستدعي تعزيز سبل الحماية والتسيير المستدام. وقد أظهر تحليل سبل تحسين واقع المحميات أهمية التكوين المتخصص، وإشراك المجتمعات المحلية، وتحديث الأطر القانونية والإدارية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بإدارة الزوار، فإن بعض المحميات تشهد تدفقًا ملحوظًا للزوار، مثل محمية القالة وجرجرة، ما يستدعي تطبيق آليات تنظيمية تضمن الاستفادة من السياحة البيئية دون الإضرار بالنظم الإيكولوجية الهشة. إلا أن نقص البنية التحتية، وضعف التوعية البيئية، وغياب خطط واضحة لإدارة التدفق البشري، تبقى من أبرز التحديات التي تُواجه هذا القطاع.

أما في ما يخص الاستدامة البيئية، فقد تم تسليط الضوء على الرهانات البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، التي تُؤثر على قدرة هذه المحميات في أداء أدوارها البيئية والسياحية والتثقيفية. إن تحقيق الاستدامة يتطلب تبني مقاربة متكاملة تقوم على التخطيط طويل المدى، الشفافية، التنسيق بين الفاعلين، والاعتماد على البحث العلمي في صياغة سياسات الحماية والتسيير.

الفصل الثالث:

دراسة حالة محمية القالة طونقا

تقديم الفصل:

تعتبر المحميات الطبيعية ركائز أساسية في استراتيجيات الحفاظ على التنوع البيولوجي وصون النظم البيئية الفريدة، خاصة في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العالم. وفي هذا السياق، تبرز محمية القالة، الواقعة في أقصى الشمال الشرقي للجزائر، كنموذج بارز لهذه الجهود، نظراً لما تتمتع به من ثراء بيئي وتنوع بيولوجي استثنائي يجعلها واحدة من أهم المناطق الرطبة في حوض البحر الأبيض المتوسط. تشتهر المحمية، وخاصة بحيرة طونغا التي تعد جزءاً لا يتجزأ منها، بنظامها البيئي الفريد الذي يأوي أنواعاً نادرة ومهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والطيور، مما أكسبها اعترافاً دولياً كمحمية محيط حيوي من قبل اليونسكو وموقعاً مصنفاً ضمن اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على محمية القالة طونقا كدراسة حالة معمقة، مستعرضاً جوانبها المتعددة بدءاً من موقعها الجغرافي وطبيعتها البيئية، مروراً بوضعها القانوني والإداري، ومواردها الطبيعية والسياحية، وصولاً إلى تحليل آليات إدارة الزوار والتحديات التي تواجهها في تحقيق الاستدامة. سيتناول الفصل أيضاً رهانات الحفاظ على التنوع البيولوجي في المحمية، والتوازن الصعب بين متطلبات التنمية البشرية وحماية الطبيعة، بالإضافة إلى أهمية تعزيز الإطار القانوني وآليات الرقابة والتعاون الدولي لضمان مستقبل مستدام لهذا الكنز الطبيعي. من خلال هذه الدراسة، نسعى لفهم أعمق لديناميكيات إدارة المحميات الطبيعية في الجزائر والتحديات والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق الحيوية.

المبحث الأول: عرض محمية طونقا بالقالة

تعد محمية القالة، بما في ذلك بحيرة طونقا الشهيرة، واحدة من أبرز المحميات الطبيعية في الجزائر ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بأكملها. تمثل هذه المحمية نظاماً بيئياً متكاملاً ذا أهمية بالغة على الصعيدين الوطني والدولي، نظراً لتنوعها البيولوجي الفريد وموقعها الاستراتيجي كنقطة عبور وموئل للعديد من الأنواع الحية، خاصة الطيور المهاجرة. يستعرض هذا المبحث الخصائص العامة لمحمية طونقا بالقالة، متناولاً موقعها الجغرافي وطبيعتها البيئية، ووضعها القانوني والإداري، ومواردها الطبيعية والسياحية الغنية، بالإضافة إلى تحليل أنماط الزوار الذين يقصدونها، مما يوفر فهماً شاملاً لأهمية هذه المحمية وخصائصها المميزة.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي وطبيعة البيئية للمحمية

تتمتع محمية القالة طونقا بموقع جغرافي استراتيجي وطبيعة بيئية فريدة تساهم بشكل كبير في أهميتها الإيكولوجية والسياحية. يحدد هذا المطلب بدقة موقع المحمية وخصائصها البيئية المتنوعة التي تجعل منها نظاماً طبيعياً متكاملاً وغنياً.

الشكل(03-01): بحيرة طونغا

المصدر: من تصوير الباحثتان

أولا: الموقع الجغرافي للمحمية

تقع الحظيرة الوطنية للقالة، التي تضم بحيرة طونقا، في أقصى الشمال الشرقي للجزائر، ضمن ولاية الطارف. يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق الحدود الجزائرية التونسية، مما يمنحها واجهة بحرية وموقعاً حدودياً مميزاً. تمتد المحمية على مساحة شاسعة تقدر بحوالي 800 كيلومتر مربع (80 ألف هكتار)،[1] مما يجعلها من أكبر المحميات في البلاد. تبعد بحيرة طونقا تحديداً حوالي أربعة كيلومترات عن مدينة القالة الساحلية، وتتجاور مع بحيرات أخرى هامة ضمن نفس المركب البيئي، مثل بحيرة الأوبيرا جنوباً وبحيرة الملاح غرباً، بالإضافة إلى بحيرة العصافير. هذا الموقع الجغرافي، القريب من

[1] بوزيدي، سمية، الحظائر الوطنية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص. 34.

المراكز الحضرية والطرق الرئيسية، يسهل الوصول إليها نسبياً، ولكنه يعرضها أيضاً لضغوط بشرية متزايدة. [1]

ثانيا: الخصائص المناخية للمحمية

يسود المحمية مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يتميز بشتاء معتدل ورطب وصيف حار وجاف. تتلقى المنطقة كميات هامة من الأمطار خلال فصل الشتاء، مما يساهم في تغذية البحيرات والمناطق الرطبة والحفاظ على الغطاء النباتي الكثيف. تلعب درجات الحرارة المعتدلة والرطوبة دوراً هاماً في تشكيل النظام البيئي للمحمية، حيث توفر الظروف الملائمة لنمو أنواع متنوعة من النباتات وتكاثر الحيوانات، خاصة البرمائيات والطيور المائية. ومع ذلك، فإن التغيرات المناخية العالمية قد بدأت تؤثر على هذا التوازن، من خلال زيادة حدة فترات الجفاف أو الفيضانات، مما يشكل تحدياً إضافياً لاستدامة المحمية. [2]

ثالثا: التضاريس والتكوينات الطبيعية للمحمية

تتميز محمية القالة بتنوع تضاريسي لافت، حيث تجمع بين المناطق الساحلية المنخفضة، والسهول الفيضية، والمناطق الرطبة المتمثلة في شبكة واسعة من البحيرات والمستنقعات (أشهرها بحيرة طونقا، الأوبيرا، الملاح، والعصافير)، بالإضافة إلى الكثبان الرملية الساحلية، والمناطق الجبلية المكسوة بالغابات الكثيفة. هذا التنوع في التضاريس يخلق فسيفساء من الموائل الطبيعية المختلفة، من المياه العذبة والمالحة قليلاً في البحيرات، إلى الغابات الرطبة والجافة، والمناطق المفتوحة. تتكون بحيرة طونقا نفسها من مساحات مائية مفتوحة تحيط بها نباتات القصب والصفصاف، وتنتشر فيها جزر عائمة من النباتات، مما يوفر بيئات دقيقة ومتنوعة للعديد من الكائنات الحية. تساهم هذه التكوينات الطبيعية المتنوعة في الدور الهيدرولوجي الهام للمحمية، خاصة في تنظيم جريان المياه والحد من الفيضانات وتثبيت التربة. [3]

---

[1] زروقي، فريدة. إدارة المناطق الرطبة في الجزائر: حالة بحيرة طونغا، مجلة دراسات في الجغرافيا والبيئة، العدد 10، جامعة باتنة، 2020، ص. 51.

[2] World Weather & Climate Information: https://weather-and-climate.com، صفحة ولاية الطارف، تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2025.

[3] موقع "الهيئة العامة للغابات – الجزائر": http://www.dgf.gov.dz، قسم المحميات الطبيعية، تاريخ الاطلاع: 19 ماي 2025.

الشكل(03-02): لوحة ارشادية

المصدر من تصوير الباحثتان

المطلب الثاني: الوضع القانوني والإداري للمحمية

يعتبر الإطار القانوني والإداري لمحمية القالة طونقا أحد العناصر الأساسية التي تحدد آليات حمايتها وإدارتها وتطويرها. يستعرض هذا المطلب التشريعات والهياكل الإدارية التي تنظم عمل المحمية وتضمن استدامتها.

أولا: الإطار القانوني المنظم للمحمية

تأسست الحظيرة الوطنية للقالة بموجب المرسوم رقم 83-459 المؤرخ في 23 يوليو سنة 1983، الذي حدد حدودها ونظامها القانوني الخاص. وقد جاء هذا التأسيس في إطار سياسة وطنية للحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي في الجزائر،[1] تخضع المحمية لمجموعة من القوانين والتشريعات الوطنية، أهمها القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، والقانون رقم

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، المرسوم التنفيذي رقم 83-459 المؤرخ في 23 يوليو 1983، المتعلق بإنشاء الحظيرة الوطنية للقالة، ص. 1243.

03-10[1] المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2]، بالإضافة إلى القانون رقم 84-12 المتعلق بالنظام العام للغابات. [3]

على المستوى الدولي، حظيت المحمية باعتراف عالمي من خلال تصنيفها كمحمية محيط حيوي من قبل منظمة اليونسكو في عام 1990،[4] وإدراجها ضمن اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية. هذا الاعتراف الدولي يضع على عاتق الدولة الجزائرية التزامات إضافية لحماية المحمية وفق المعايير الدولية، ويفتح أيضاً آفاقاً للتعاون الدولي والدعم التقني والمالي. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر يكمن في التطبيق الفعال لهذه القوانين والتشريعات على أرض الواقع، في ظل ضغوط التنمية المتزايدة والتهديدات البيئية المختلفة. [5]

ثانيا: الهيكل الإداري والتنظيمي للمحمية

تخضع محمية القالة لإدارة متخصصة تابعة لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، وتتمتع بهيكل تنظيمي يتكون من مديرية المحمية التي يرأسها مدير، ومجموعة من المصالح المتخصصة، مثل مصلحة حماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي، ومصلحة التوعية والإرشاد البيئي، ومصلحة المراقبة والحراسة، بالإضافة إلى المصالح الإدارية والمالية. يعمل في المحمية فريق متنوع من الخبراء والفنيين والحراس، يتولون مهام الرصد والمتابعة والبحث العلمي والتوعية والحماية. [6]

تعتمد إدارة المحمية على خطة تسيير متكاملة تحدد الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات اللازمة لحماية التنوع البيولوجي وتنظيم الأنشطة البشرية داخل المحمية. كما تقوم الإدارة بإعداد تقارير دورية

---

[1] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، ص. 6.

[2] القانون رقم 11-02 المؤرخ في 17 فبراير 2011، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، ص. 4.

[3] القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 يونيو 1984، المتعلق بالنظام العام للغابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، ص. 1010.

[4] منظمة اليونسكو. قائمة محميات المحيط الحيوي، برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB)، 1990، متاح على: https://www.unesco.org، تاريخ الاطلاع: 25 ماي 2025.

[5] بن يوسف، نادية. تحديات تطبيق الاتفاقيات الدولية لحماية المناطق الرطبة في الجزائر، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الجزائر 2، العدد 15، 2023، ص. 58.

[6] ريم، سامية. إدارة المناطق المحمية في الجزائر: التحديات والفرص، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم البيئية، 2020، ص. 65.

حول وضع المحمية والتحديات التي تواجهها والإنجازات المحققة. ومع ذلك، تواجه الإدارة تحديات عديدة، منها محدودية الموارد البشرية والمالية، وضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، وصعوبة مراقبة المساحة الشاسعة للمحمية. [1]

المطلب الثالث: الموارد الطبيعية والسياحية للمحمية

تزخر محمية القالة طونقا بموارد طبيعية وسياحية متنوعة وفريدة، تجعلها وجهة مميزة للباحثين والسياح على حد سواء. يستعرض هذا المطلب الثروات الطبيعية للمحمية وإمكاناتها السياحية.

أولا: التنوع البيولوجي والنباتي في المحمية

تعد محمية القالة طونقا من أغنى المناطق في الجزائر من حيث التنوع البيولوجي، حيث تحتضن مجموعة واسعة من النظم البيئية المتنوعة، من البحيرات والمستنقعات إلى الغابات والسهول والكثبان الرملية. يتجلى هذا التنوع بشكل خاص في الغطاء النباتي الثري، الذي يضم أكثر من 850 نوعاً من النباتات، منها 32 نوعاً نادراً ومهدداً بالانقراض. تتميز بحيرة طونقا بوجود نباتات مائية فريدة، مثل نبات "النوفر الأبيض" النادر والمحمي قانونياً، ونبات "مرسيليا ديفيزا" (السرخس المائي) الذي لا يوجد إلا في هذه البحيرة على مستوى الجزائر، بالإضافة إلى نبات "جيزيا ريبانس" ذي الأزهار الصفراء الكبيرة. [2]

تنتشر في المحمية أيضاً غابات كثيفة من أشجار الفلين والصنوبر البحري والحلبي، والصفصاف الذي يشكل جزراً عائمة فريدة في البحيرة. كما توجد مساحات واسعة من نباتات القصب والبردي التي توفر ملاجئ طبيعية للعديد من الحيوانات والطيور. هذا التنوع النباتي يلعب دوراً حيوياً في استقرار النظام البيئي للمحمية، من خلال تثبيت التربة، وتنقية المياه، وتوفير الغذاء والمأوى للحيوانات، بالإضافة إلى دوره في امتصاص الكربون ومكافحة التغير المناخي. [3]

ثانيا: الثروة الحيوانية والطيور في المحمية

تشكل محمية القالة موطناً لثروة حيوانية هائلة ومتنوعة، تضم أكثر من 40 نوعاً من الثدييات، و25 نوعاً من الطيور الجارحة، و64 نوعاً من طيور المياه العذبة، و9 أنواع من الطيور البحرية، بالإضافة إلى العديد من أنواع الزواحف والبرمائيات والأسماك واللافقاريات. من بين الثدييات البارزة في

[1] تقرير وزارة البيئة والطاقات المتجددة الجزائرية، تقرير تسيير المحميات الوطنية 2020–2023، الجزائر، 2023، ص. 29.

[2] الجمعية الجزائرية لحماية الطبيعة. التقرير السنوي للتنوع البيولوجي في المناطق الرطبة الجزائرية، 2021، ص. 46.

[3] تشاوش، خالد. "النباتات المائية النادرة في الجزائر، مجلة العلوم البيئية، جامعة وهران، العدد 14، 2022، ص. 34.

المحمية: الأيل البربري الذي يوجد بكثرة، والثعلب، وابن آوى، والخنزير البري، وقط الأدغال، وكلب الماء المهدد بالانقراض. [1]

تكتسب المحمية أهمية خاصة كونها محطة رئيسية للطيور المهاجرة، حيث تستقبل سنوياً أكثر من 20 ألف طائر مائي مشـــتي. من بين الطيور المميزة التي تتخذ من بحيرة طونقا موطناً أو محطة عبور: طائر النحام الوردي الذي يأتي من كينيا لقضـــاء الشـــتاء، والبط الأبيض الرأس المهدد بالانقراض عالمياً، والبطة الحديدية، والكركي، وخطاف البحر، والدجاج السلطاني. تعتبر بحيرة طونقا من أهم مواقع التعشيش في شـمال أفريقيا للعديد من هذه الأنواع، مما يعزز أهميتها الإيكولوجية على المسـتوى الإقليمي والعالمي. [2]

بالإضـــافة إلى ذلك، تحتوي البحيرة على ثروة ســـمكية هامة، تضـــم أنواعاً مثل "الحنكليس" المفيد لعلاج هشـاشـــة العظام، و"الشـبوط"، وغيرها من الأسـماك التي تشـكل مصـدراً غذائياً للسـكان المحليين وعنصراً أساسياً في السلسلة الغذائية للنظام البيئي.

ثالثا: المواقع السياحية والأثرية في المحمية

تجمع محمية القالـة بين الجمـال الطبيعي الخلاب والتراث الثقافي والتـاريخي، ممـا يجعلهـا وجهـة ســـياحية متكاملة. تتنوع المواقع الســـياحية في المحمية بين المناظر الطبيعية الســـاحرة لبحيرة طونقا والبحيرات الأخرى، والشـواطئ الرملية الممتدة على طول السـاحل، والغابات الكثيفة التي تتخللها مسـارات للتنزه ومراقبة الطيور والحيوانات. تشـتهر المنطقة أيضـاً بمواقع المراقبة المخصـصـة لمشـاهدة الطيور، خاصة خلال مواسم الهجرة، حيث يمكن رؤية أسراب النحام الوردي وغيرها من الطيور النادرة. [3]

بالإضـــافة إلى المقومات الطبيعية، تضـــم المنطقة المحيطة بالمحمية عدداً من المواقع الأثرية والتاريخية، مثل قلعة القالة التي تعود للعهد العثماني، وبقايا المستوطنات الرومانية، والمباني التقليدية التي تعكس الطابع المعماري المحلي. كما تشتهر المنطقة بالصناعات التقليدية والمنتجات المحلية، مثل الفخار

[1] بلقاسم، ياسين. "الثدييات المهددة بالانقراض في شمال الجزائر"، مجلة العلوم البيئية، جامعة بجاية، العدد 11، 2020، ص. 27.

[2] منظمة الطيور العالمية (BirdLife International). تقارير التنوع الطيوري في شمال أفريقيا، 2021، متاح على: https://www.birdlife.org، تاريخ الاطلاع: 19 ماي 2025.

[3] بلقاسم، سمير، "أهمية مواقع مراقبة الطيور في تعزيز السياحة البيئية بمحميات شمال أفريقيا"، مجلة السياحة البيئية، 2020، ص. 47.

والنسيج والحلي التقليدية، والمأكولات البحرية الطازجة، مما يثري التجربة السياحية ويساهم في دعم الاقتصاد المحلي.

رغم هذه المقومات السياحية الهائلة، لا تزال البنية التحتية السياحية في المحمية وحولها متواضعة نسبياً، مما يحد من استغلال إمكاناتها بشكل كامل. ومع ذلك، فإن هذا النقص في التطوير السياحي المكثف قد ساهم في الحفاظ على الطابع الطبيعي للمنطقة وحماية نظمها البيئية الهشة من الضغوط البشرية المفرطة. [1]

المطلب الرابع: عدد الزوار وانماطهم بالمحمية

تعد دراسة الزوار وأنماطهم من العناصر الأساسية لفهم التأثيرات البشرية على المحمية وتطوير استراتيجيات إدارة مستدامة. يستعرض هذا المطلب تطور أعداد الزوار وخصائصهم وأنماط زياراتهم لمحمية القالة طونقا.

أولا: تطور عدد الزوار خلال السنوات الأخيرة

شهدت محمية القالة طونقا تزايداً ملحوظاً في عدد الزوار خلال العقدين الأخيرين، مما يعكس الاهتمام المتنامي بالسياحة البيئية والطبيعية في الجزائر. وفقاً للإحصائيات الرسمية، يزور الحديقة نحو 30000 زائر سنوياً، مع تسجيل ارتفاعات موسمية خلال فترات العطل والمواسم السياحية. ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يعكس بالضرورة العدد الحقيقي للزوار، نظراً لصعوبة مراقبة جميع نقاط الدخول إلى المحمية وعدم تسجيل الزيارات غير الرسمية. [2]

ثانيا: تصنيف الزوار حسب الفئات والجنسيات

يمكن تصنيف زوار محمية القالة طونقا إلى عدة فئات رئيسية، تختلف في خصائصها واهتماماتها وتأثيراتها على المحمية. تشمل هذه الفئات:

السياح المحليون: يشكلون الغالبية العظمى من الزوار، وهم في معظمهم من سكان المناطق المجاورة أو من مختلف ولايات الجزائر، يقصدون المحمية للاستمتاع بجمالها الطبيعي والترفيه والاسترخاء، خاصة خلال العطل والمناسبات.

---

[1] بوقرة، سامي. "تأثير البنية التحتية على التنمية السياحية المستدامة في المحميات الطبيعية"، مجلة التنمية المحلية، 2020، ص. 53.

[2] منظمة السياحة العالمية (UNWTO). تقرير السياحة البيئية وإحصائيات الزوار في المناطق المحمية، 2021، متاح على: https://www.unwto.org، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2025.

السياح الأجانب: رغم قلة عددهم مقارنة بالسياح المحليين، إلا أنهم يمثلون شريحة مهمة، خاصة من الدول الأوروبية المهتمة بالسياحة البيئية ومراقبة الطيور. يتميزون عموماً بوعي بيئي أعلى واهتمام خاص بالتنوع البيولوجي للمحمية. [1]

الباحثون والعلماء: يزورون المحمية لأغراض بحثية وعلمية، سواء من الجامعات والمراكز البحثية الجزائرية أو الدولية، ويساهمون في توثيق التنوع البيولوجي ودراسة النظم البيئية للمحمية.

طلاب المدارس والجامعات: يقومون بزيارات تعليمية منظمة في إطار الأنشطة المدرسية والجامعية، بهدف التعرف على البيئة الطبيعية والتوعية البيئية.

الصيادون: يمارسون الصيد في المناطق المسموح بها داخل المحمية أو في محيطها، وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها.

تختلف هذه الفئات في سلوكياتها وتأثيراتها على المحمية، مما يتطلب استراتيجيات مختلفة للتعامل معها وتوجيهها نحو ممارسات أكثر استدامة. [2]

[1] بن حسين، أحمد. "الزوار الأجانب والسياحة البيئية في الجزائر: فرص وتحديات"، مجلة السياحة والتنمية المستدامة، جامعة وهران، العدد 12، 2021، ص. 33.

[2] بلقاسم، سمير.، مرجع سابق، ص 58

المبحث الثاني: إدارة الزوار في محمية طونغا بالقالة

تمثل إدارة الزوار أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المحميات الطبيعية في العالم، وتزداد أهميتها مع تنامي الاهتمام بالسياحة البيئية والضغوط البشرية على هذه المناطق الحساسة. في محمية طونغا بالقالة، تكتسي إدارة الزوار أهمية خاصة نظراً لتنوع النظم البيئية وهشاشتها من جهة، وتزايد عدد الزوار وتنوع أنماطهم من جهة أخرى. يتناول هذا المبحث مختلف جوانب إدارة الزوار في المحمية، بدءاً من البنية التحتية والسياحية المتوفرة، مروراً بآليات تنظيم الزيارات، وصولاً إلى مستوى الوعي البيئي لدى الزوار ومساهمات المجتمع المحلي في هذه العملية. من خلال هذا التحليل، نسعى لفهم أعمق للتحديات والفرص المتاحة لتطوير نموذج مستدام لإدارة الزوار في المحمية، يوازن بين متطلبات الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: البنية التحتية والسياحية للمحمية

تعد البنية التحتية والمرافق السياحية من العناصر الأساسية التي تحدد قدرة المحمية على استقبال الزوار وتنظيم حركتهم بطريقة تحافظ على النظم البيئية وتضمن تجربة إيجابية للزائرين. يستعرض هذا المطلب واقع البنية التحتية والسياحية في محمية طونغا بالقالة.

أولا: مرافق الاستقبال والخدمات الأساسية

تتوفر محمية القالة طونغا على مجموعة من مرافق الاستقبال والخدمات الأساسية، وإن كانت لا تزال محدودة مقارنة بالمعايير الدولية للمحميات الطبيعية. تشمل هذه المرافق: [1]

مركز الاستقبال والتوجيه: يقع عند المدخل الرئيسي للمحمية، ويوفر معلومات للزوار حول المحمية وقواعد الزيارة، بالإضافة إلى خرائط ومطويات إرشادية. يضم المركز أيضاً معرضاً صغيراً يعرف بالتنوع البيولوجي للمحمية وأهميتها البيئية.

مواقف السيارات: توجد عدة مواقف مخصصة للسيارات عند مداخل المحمية والمناطق المسموح بزيارتها، لكنها غالباً ما تكون غير كافية خلال مواسم الذروة السياحية.

دورات المياه ومناطق الراحة: تتوزع في نقاط محددة داخل المحمية، خاصة قرب مناطق التنزه ومراقبة الطيور، لكنها تعاني أحياناً من نقص في الصيانة والنظافة.

[1] موقع منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، تقرير عن المعايير العالمية لمرافق السياحة البيئية، 2020. www.unwto.org

مناطق النزهة والتخييم: توجد مساحات مخصصة للنزهات العائلية والتخييم، مجهزة بطاولات ومقاعد ومظلات، لكنها غالباً ما تكون غير منظمة بشكل كاف، مما يؤدي إلى انتشار النفايات وتدهور الغطاء النباتي في بعض المناطق.

المطاعم والمقاهي: توجد بعض المطاعم والمقاهي البسيطة في محيط المحمية، خاصة في مدينة القالة القريبة، لكنها نادرة داخل حدود المحمية نفسها.

رغم وجود هذه المرافق، إلا أنها تعاني من عدة مشاكل، منها قدمها وعدم مواكبتها للمعايير الحديثة للسياحة البيئية، ونقص الصيانة والتجديد، وعدم كفايتها لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الزوار، خاصة خلال مواسم الذروة. كما أن توزيعها الجغرافي غير متوازن، حيث تتركز في مناطق محددة من المحمية، مما يؤدي إلى ضغط كبير على هذه المناطق وإهمال مناطق أخرى ذات إمكانات سياحية هامة. [1]

الشكل(03-03): مركز الاستقبال

المصدر: من تصوير الباحثتان

ثانيا: المسارات السياحية والمراكز الإرشادية

تعتبر المسارات السياحية والمراكز الإرشادية من العناصر الأساسية لتنظيم حركة الزوار وتوجيههم نحو المناطق المسموح بزيارتها، مع تجنب المناطق الحساسة بيئياً. في محمية القالة طونغا، تشمل هذه العناصر: [2]

المسارات المخصصة للمشي والتنزه: توجد عدة مسارات محددة داخل المحمية، تمر عبر مناطق ذات قيمة طبيعية وجمالية، مع تجنب المناطق الحساسة مثل مواقع تعشيش الطيور. تختلف هذه

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة الجزائرية، تقرير تقييم واقع البنية التحتية في المحميات الوطنية، 2022، ص. 58

[2] بن يوسف، سامي، مرجع سابق، ص 112.

المسارات في طولها وصعوبتها، لتناسب مختلف فئات الزوار. ومع ذلك، فإن العديد من هذه المسارات غير مجهز بشكل كاف بلوحات إرشادية ونقاط راحة، كما أنها تفتقر إلى الصيانة المنتظمة.

أبراج ومنصات مراقبة الطيور: توجد عدة أبراج ومنصات مخصصة لمراقبة الطيور، خاصة حول بحيرة طونغا، توفر إطلالات مميزة على البحيرة والمناطق الرطبة، وتسمح بمشاهدة الطيور دون إزعاجها. ومع ذلك، فإن عددها محدود ولا يغطي جميع المناطق المهمة لمراقبة الطيور.

المراكز الإرشادية والتفسيرية: بالإضافة إلى مركز الاستقبال الرئيسي، توجد بعض النقاط الإرشادية الصغيرة داخل المحمية، توفر معلومات حول النظم البيئية والأنواع الحية في المناطق المختلفة. لكن هذه المراكز غالباً ما تكون بسيطة وتفتقر إلى الوسائل التفسيرية الحديثة مثل العروض التفاعلية والنماذج المجسمة.

اللوحات الإرشادية والتعريفية: تنتشر في أنحاء المحمية لوحات تعريفية توضح أسماء الأنواع النباتية والحيوانية وخصائصها، بالإضافة إلى لوحات إرشادية توضح قواعد السلوك داخل المحمية. ومع ذلك، فإن العديد من هذه اللوحات قديم ومتضرر، كما أن المعلومات المقدمة فيها غالباً ما تكون محدودة وغير محدثة.

تواجه المسارات السياحية والمراكز الإرشادية في المحمية تحديات عديدة، منها نقص التمويل اللازم لتطويرها وصيانتها، وضعف التنسيق بين مختلف الجهات المسؤولة عن إدارتها، بالإضافة إلى قلة الكوادر المتخصصة في مجال التفسير البيئي والإرشاد السياحي. [1]

المطلب الثاني: اليات تنظيم الزيارات بالمحمية

تعتبر آليات تنظيم الزيارات من العناصر الأساسية لإدارة الزوار بطريقة تضمن الحفاظ على النظم البيئية للمحمية مع توفير تجربة إيجابية للزائرين. يستعرض هذا المطلب الآليات المعتمدة في محمية القالة طونغا لتنظيم الزيارات وإدارة حركة الزوار.

أولا: نظام التصاريح والرسوم المعتمد

تعتمد محمية القالة طونغا نظاماً للتصاريح والرسوم يهدف إلى تنظيم دخول الزوار وتوفير موارد مالية لإدارة المحمية وصيانتها. يتضمن هذا النظام:[2]

[1] الخطيب، سامي، "دور الإرشاد السياحي في حماية المحميات الطبيعية"، مجلة الدراسات البيئية، 2023، مجلد 8، العدد 2، ص. 88

[2] اليونسكو، Guidelines for Accessibility in Protected Areas, 2021.

تصاريح الدخول: يتعين على الزوار الحصول على تصريح دخول من مراكز الاستقبال عند مداخل المحمية. تختلف أنواع التصاريح حسب مدة الزيارة (يومية، أسبوعية، شهرية) وطبيعة النشاط (زيارة عامة، بحث علمي، تصـــوير). ومع ذلك، فإن تطبيق هذا النظام غير صـــارم في بعض المناطق، حيث يمكن للزوار الدخول دون تصاريح عبر نقاط غير مراقبة.

رسـوم الدخول: تفرض رسـوم رمزية على دخول المحمية، تختلف قيمتها حسـب فئة الزائر (محلي، أجنبي، طالب، باحث) ونوع التصـــريح. تعتبر هذه الرســـوم منخفضـــة نســـبياً مقارنة بالمحميات العالمية المماثلة، مما يجعلها في متناول معظم الزوار المحليين، لكنه يحد أيضـــاً من الموارد المالية المتاحة لإدارة المحمية.

تصاريح خاصة للأنشطة: تتطلب بعض الأنشطة داخل المحمية، مثل التخييم، والتصوير التجاري، والبحث العلمي، والصـيد (في المناطق المسموح بها)، تصـاريح خاصـة تصـدرها إدارة المحمية بعد دراسـة الطلب والتأكد من توافقه مع أهداف الحماية.

يواجه نظام التصاريح والرسوم في المحمية عدة تحديات، منها ضعف البنية التحتية اللازمة لتطبيقه بشكل فعال، ونقص الموارد البشرية للمراقبة والتحصيل، بالإضافة إلى غياب نظام إلكتروني متطور يسهل عملية إصـــدار التصـــاريح وتتبعها. كما أن هناك حاجة لمراجعة هيكل الرســـوم لتحقيق توازن أفضـــل بين إتاحة المحمية للجميع وتوفير موارد مالية كافية لإدارتها.[1]

ثانيا: تنظيم المجموعات السياحية والإرشاد

تعتمد محمية القالة طونغا مجموعة من الآليات لتنظيم المجموعات الســـياحية وتوفير خدمات الإرشـــاد، بهدف ضـــمان تجربة تعليمية وترفيهية مميزة للزوار مع الحد من التأثيرات الســـلبية على البيئة. تشمل هذه الآليات:[2]

تحديد حجم المجموعات: تسعى إدارة المحمية إلى تحديد الحد الأقصى لحجم المجموعات السياحية (عادة بين 15–20 شـخصـاً للمجموعة الواحدة)، لتقليل الضـغط على النظم البيئية وضـمان تجربة أفضـل للزوار. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه القاعدة يواجه صعوبات خلال مواسم الذروة السياحية.

[1] سامي، هاجر، الإدارة المالية للمحميات الطبيعية: أنظمة الرسوم والتصاريح، دار النشر الأكاديمية، القاهرة، 2019، ص. 95–96.

[2] المرجع نفسه، ص 105.

خدمات المرشدين: توفر المحمية خدمات مرشدين متخصصين، يتمتعون بمعرفة جيدة بالنظم البيئية والتنوع البيولوجي للمحمية، ويمكنهم تقديم معلومات قيمة للزوار وتوجيههم نحو السلوكيات الصديقة للبيئة. ومع ذلك، فإن عدد هؤلاء المرشـــدين محدود، وغالباً ما يكون غير كاف لتلبية الطلب، خاصـــة خلال المواسم السياحية.

برامج الزيارات المنظمة: تقدم المحمية برامج زيارات منظمة تســـتهدف فئات مختلفة من الزوار (عائلات، طلاب، باحثون، هواة مراقبة الطيور)، وتشـمل مسـارات محددة ومحطات توقف مختارة بعناية لتقديم تجربة متكاملة. تتفاوت مدة هذه البرامج من سـاعات قليلة إلى يوم كامل أو أكثر، حسـب اهتمامات الزوار وقدراتهم.

التعاون مع وكالات الســياحة: تتعاون إدارة المحمية مع بعض وكالات الســياحة المحلية والوطنية لتنظيم زيارات جماعية، وفق شـروط وضـوابط محددة تضـمن احترام قواعد المحمية والحفاظ على بيئتها. يساهم هذا التعاون في تنظيم حركة السياح وتوزيعهم بشكل أفضل على مختلف مناطق المحمية.

رغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجال تنظيم المجموعات السياحية والإرشاد، منها نقص المرشـدين المؤهلين، وضـعف التنسـيق بين مختلف الجهات المعنية بالسـياحة، وغياب اسـتراتيجية واضحة لتطوير السياحة البيئية في المحمية.[1]

المطلب الثالث: الوعي البيئي لدى زوار المحمية

يعد الوعي البيئي لدى الزوار عاملاً حاسـماً في نجاح جهود حماية المحميات الطبيعية واسـتدامتها. يستعرض هذا المطلب واقع الوعي البيئي لدى زوار محمية القالة طونغا والجهود المبذولة لتعزيزه.

استبيان عن مستوى الوعي البيئي لدى السياح

الغرض:

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على مدى معرفة ووعي السياح بالقضايا البيئية، ومدى التزامهم بالممارسات المستدامة أثناء السفر.

[1] حورية بلقاسم، "أثر الوعي البيئي على سلوك زوار المحميات الطبيعية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2022، ص. 67-70.

أولاً :البيانات العامة (اختيارية)

•الجنس ☐ :ذكر ☐ أنثى

•العمر ☐ :أقل من ☐ 50–36 ☐ 35–21 ☐ 20 أكثر من50

•المستوى التعليمي ☐ :ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

•الجنسية_____ :

ثانيًا :المعرفة البيئية

1. هل سمعت من قبل عن مفهوم" السياحة المستدامة"؟ ☐ نعم ☐ لا

2. أي من المفاهيم التالية تعرفها؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

☐ التغير المناخي ☐ إعادة التدوير ☐ البصمة الكربونية ☐ التنوع البيولوجي ☐ لا أعرف أيًّا منها

3.هل تعتقد أن الأنشطة السياحية تؤثر على البيئة؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

4. في رأيك، ما هي أبرز المشـــاكل البيئية الناتجة عن الســـياحة؟ (اختر ما تراه مناســـبًا)

☐ تلوث المياه ☐ تلوث الهواء ☐ النفايات ☐ تدمير المواطن الطبيعية ☐ لا أعلم

ثالثًا :السلوك البيئي أثناء السفر

5. هل تستخدم زجاجة مياه قابلة لإعادة الاستخدام أثناء السفر؟ ☐ دائمًا ☐ أحيانًا ☐ أبدًا

6. هل تتجنب استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام أثناء الرحلات؟ ☐ نعم ☐ لا

7.هل تحرص على عدم إلقاء النفايات في الأماكن الطبيعية أو الشواطئ؟

☐ دائمًا ☐ أحيانًا ☐ لا

8. عند زيارتك لمواقع طبيعية أو محميات، هل تلتزم بالتعليمات البيئية؟

☐ نعم تمامًا ☐ أحيانًا ☐ لا ألتفت إليها

رابعًا :الاتجاهات والقيم

9.ما مدى أهمية الحفاظ على البيئة بالنسبة لك أثناء السفر؟ ☐ مهمة جدًا ☐ مهمة إلى حد ما ☐ غير مهمة

10.هل أنت مستعد لدفع مبلغ إضافي مقابل خدمات سياحية صديقة للبيئة؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ربما

ملاحظات أو اقتراحات إضافية:

_____

_____

_____

مستوى الوعي البيئي لدى الزوار

يتفاوت مستوى الوعي البيئي لدى زوار محمية القالة طونغا بشكل كبير، تبعاً لعدة عوامل، منها المستوى التعليمي، والخلفية الثقافية، والفئة العمرية، ونوع الزيارة. يمكن تلخيص واقع الوعي البيئي لدى الزوار كما يلي:[1]

تباين في مستويات الوعي: يلاحظ تباين كبير في مستويات الوعي البيئي بين فئات الزوار المختلفة. فالباحثون والعلماء وهواة مراقبة الطيور يتمتعون عموماً بوعي بيئي مرتفع، بينما قد يكون هذا الوعي محدوداً لدى بعض السياح العاديين، خاصة الذين يقصدون المحمية لأغراض ترفيهية فقط.

الفجوة بين المعرفة والسلوك: حتى لدى الزوار الذين يمتلكون معرفة بيئية جيدة، قد توجد فجوة بين هذه المعرفة والسلوك الفعلي. فقد يدرك الزائر أهمية عدم إلقاء النفايات، لكنه قد يفعل ذلك في غياب الرقابة أو عند عدم توفر حاويات النفايات.

تأثير التجربة السابقة: يلعب تكرار الزيارة دوراً إيجابياً في تعزيز الوعي البيئي، حيث يميل الزوار المنتظمون إلى فهم أفضل لقيمة المحمية وأهمية الحفاظ عليها، مقارنة بالزوار الجدد.

دور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي: ساهمت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في رفع مستوى الوعي البيئي لدى شريحة من الزوار، من خلال نشر معلومات عن المحمية وأهميتها البيئية، وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة.

تشير الملاحظات الميدانية والدراسات المحدودة إلى أن مستوى الوعي البيئي العام لدى زوار المحمية، رغم تحسنه في السنوات الأخيرة، لا يزال دون المستوى المطلوب، مما يستدعي تكثيف جهود التوعية والتثقيف البيئي، وتطوير آليات أكثر فعالية لتحويل المعرفة البيئية إلى سلوكيات إيجابية.[2]

[1] المركز الوطني للإحصاء والدراسات البيئية، دراسة تقييم برامج التوعية في المحميات الطبيعية، 2022، ص. 29

[2] جمعية البيئة والتنمية المستدامة، تقرير داخلي حول التنسيق بين الجهات المعنية بحماية المحميات، 2023.

المطلب الرابع: مساهمات المجتمع المحلي

يلعب المجتمع المحلي دوراً محورياً في نجاح جهود حماية المحميات الطبيعية وإدارتها بشـــكل مستدام. يستعرض هذا المطلب مساهمات المجتمع المحلي في إدارة محمية القالة طونغا والتحديات التي تواجه هذه المساهمات.

أولا: دور السكان المحليين في إدارة المحمية

يساهم السكان المحليون في منطقة القالة وما حولها في إدارة المحمية من خلال عدة أدوار وأنشطة، تعكس ارتباطهم التاريخي والثقافي بهذه المنطقة الطبيعية. تشمل هذه المساهمات:[1]

التوظيف المباشـــر: يعمل العديد من أبناء المنطقة في وظائف مختلفة داخل المحمية، كحراس وفنيين ومرشـدين سـياحيين وعمال صـيانة. يوفر هذا التوظيف فرص عمل للسـكان المحليين، ويضـمن وجود كوادر تتمتع بمعرفة عميقة بالمنطقة وخصائصها الطبيعية.

المعارف التقليدية: يمتلك السـكان المحليون، خاصـة كبار السـن منهم، معارف تقليدية قيمة حول النباتات والحيوانات المحلية واســتخداماتها الطبية والغذائية، بالإضـــافة إلى فهم عميق للتغيرات البيئية والمناخية في المنطقة. تساهم هذه المعارف في إثراء البحوث العلمية وتطوير استراتيجيات الحماية.

المشاركة في صنع القرار: تسعى إدارة المحمية، وإن بشكل محدود، إلى إشراك ممثلين عن المجتمع المحلي في بعض عمليات صنع القرار، من خلال اللجان الاستشارية والاجتماعات التشاورية. تساعد هذه المشاركة في ضمان مراعاة احتياجات ومصالح السكان المحليين في خطط إدارة المحمية. [2]

الرقابة المجتمعية: يساهم السكان المحليون في مراقبة الأنشطة غير المشروعة داخل المحمية، مثل الصـــيد غير القانوني وقطع الأشـــجار والتلوث، من خلال الإبلاغ عن المخالفات والتعاون مع حراس المحمية. تشكل هذه الرقابة المجتمعية خطاً دفاعياً إضافياً لحماية الموارد الطبيعية.

رغم هذه المســاهمات، لا تزال هناك تحديات تعيق المشــاركة الفعالة للســكان المحليين في إدارة المحمية، منها محدودية آليات المشــاركة الرســمية، وضــعف التواصــل بين إدارة المحمية والمجتمعات المحلية، والنظرة التقليدية التي تعتبر حماية البيئة مسؤولية الدولة وحدها.[3]

---

[1] اتحاد الجمعيات البيئية بالقالة، "التحديات المحلية في حماية المحميات الطبيعية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة 2024، ص. 12

[2] مقابلة مع علي عليوة(التايلندي)، يوم 2025/05/21.

[3] جمعية حماية البيئة المحلية بالقالة، دور المجتمع المحلي في الحفاظ على المحميات، منشورات الجمعية، 2022.

ثانيا: الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمحمية

تولد محمية القالة طونغا مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية التي تستفيد منها المجتمعات المحلية، وتساهم في تحسين ظروفهم المعيشية. تشمل هذه الأنشطة:[1]

السياحة البيئية: تشكل السياحة البيئية مصدراً متنامياً للدخل بالنسبة للسكان المحليين، من خلال تقديم خدمات الإرشاد السياحي، وتأجير القوارب والمعدات، وتوفير خدمات الإقامة والطعام للزوار. تساهم هذه الأنشطة في خلق فرص عمل موسمية ودائمة، وتشجع الشباب على البقاء في المنطقة بدلاً من الهجرة إلى المدن.

الصناعات التقليدية والحرف اليدوية: تستلهم العديد من الصناعات التقليدية والحرف اليدوية في المنطقة من الطبيعة الغنية للمحمية، مثل صناعة السلال من القصب، والفخار المزين برسومات تعكس التنوع البيولوجي للمنطقة، والمنتجات الخشبية المصنوعة من مواد مستدامة. توفر هذه الصناعات دخلاً إضافياً للأسر، خاصة النساء، وتساهم في الحفاظ على التراث الثقافي للمنطقة.

الصيد التقليدي المستدام: يمارس بعض السكان المحليين الصيد التقليدي المستدام في المناطق المسموح بها داخل المحمية أو في محيطها، وفق ضوابط وقواعد تضمن عدم الإضرار بالتوازن البيئي. يوفر هذا النشاط مصدراً للغذاء والدخل لبعض الأسر، مع الحفاظ على الممارسات التقليدية المستدامة.

الزراعة العضوية والمنتجات المحلية: تشجع المحمية الزراعة العضوية والممارسات الزراعية المستدامة في المناطق المحيطة بها، مما يساهم في إنتاج منتجات محلية عالية الجودة، مثل العسل والأعشاب الطبية والفواكه والخضروات العضوية. تلقى هذه المنتجات إقبالاً متزايداً من الزوار والأسواق المحلية والوطنية.

رغم الإمكانات الكبيرة لهذه الأنشطة الاقتصادية، إلا أنها لا تزال غير مستغلة بشكل كامل، بسبب عدة تحديات، منها ضعف البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، ونقص التدريب والدعم التقني والمالي، بالإضافة إلى الموسمية التي تميز بعض هذه الأنشطة، خاصة السياحة.[2]

[1] عبد الله، محمد، "المشاركة المجتمعية في إدارة المحميات الطبيعية في الجزائر"، مجلة الدراسات البيئية، العدد 15، 2021، ص. 45

[2] المرجع نفسه، 60.

ثالثا: التعاون بين المجتمع المحلي وإدارة المحمية

يعد التعاون الفعال بين المجتمع المحلي وإدارة المحمية أمراً حيوياً لتحقيق أهداف الحماية والتنمية المستدامة. يتجلى هذا التعاون في محمية القالة طونغا من خلال عدة آليات ومبادرات:[1]

اللجان المشتركة: تم تشكيل بعض اللجان المشتركة التي تضم ممثلين عن إدارة المحمية والمجتمع المحلي، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل تنظيم الزيارات، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير السياحة البيئية. تساهم هذه اللجان في بناء الثقة وتعزيز التواصل بين الطرفين.

برامج التوعية والتدريب: تنظم إدارة المحمية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، برامج توعية وتدريب للسكان المحليين، حول أهمية المحمية وطرق المساهمة في حمايتها، بالإضافة إلى تطوير مهاراتهم في مجالات مثل الإرشاد السياحي، والصناعات التقليدية، والزراعة المستدامة.

المشاريع المشتركة: تنفذ بعض المشاريع المشتركة بين إدارة المحمية والمجتمع المحلي، مثل إنشاء متاحف صغيرة للتراث الطبيعي والثقافي، وتطوير مسارات سياحية تمر عبر القرى المحلية، وإقامة أسواق للمنتجات المحلية. تساهم هذه المشاريع في تعزيز الشعور بالملكية المشتركة للمحمية وفوائدها.

آليات حل النزاعات: تم تطوير بعض الآليات لحل النزاعات التي قد تنشأ بين إدارة المحمية والسكان المحليين، خاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية والقيود المفروضة على بعض الأنشطة. تساعد هذه الآليات في تجنب تصاعد النزاعات وإيجاد حلول توافقية تراعي مصالح جميع الأطراف.

رغم هذه الجهود، لا يزال التعاون بين المجتمع المحلي وإدارة المحمية يواجه تحديات عديدة، منها الموروث التاريخي من عدم الثقة، والتصور السائد لدى بعض السكان بأن المحمية تقيد حقوقهم التقليدية في استخدام الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى البيروقراطية وبطء اتخاذ القرارات من جانب الإدارة. تتطلب معالجة هذه التحديات نهجاً أكثر شمولية وتشاركية في إدارة المحمية، يعترف بحقوق ومعارف السكان المحليين، ويضمن مشاركتهم الفعالة في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم[2].

[1] بن يوسف، فاطمة، المرجع السابق، ص 104.

[2] مصطفى، ليلى، "الثقافة البيئية وأثرها على سلوك السكان المحليين"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، 2022، ص. 75.

المبحث الثالث: رهانات الاستدامة في المحمية

تواجه محمية القالة طونغا، كغيرها من المحميات الطبيعية في العالم، تحديات متعددة في سعيها لتحقيق الاستدامة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. يتناول هذا المبحث الرهانات الرئيسية للاستدامة في المحمية، والاستراتيجيات المعتمدة لمواجهتها، والآفاق المستقبلية لتعزيز استدامتها. من خلال تحليل هذه الرهانات، نسعى لفهم أعمق للتحديات التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر بشكل عام، ومحمية القالة طونغا بشكل خاص، وسبل تجاوزها نحو نموذج أكثر استدامة يوازن بين حماية التنوع البيولوجي وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الحفاظ على التنوع البيئي والتنوع البيولوجي

يعد الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي الهدف الأساسي لإنشاء المحميات الطبيعية، ويشكل تحدياً متجدداً في ظل الضغوط المتزايدة على هذه المناطق. يستعرض هذا المطلب التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي في محمية القالة طونغا، والاستراتيجيات المعتمدة لحمايته.

أولا: التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي

يواجه التنوع البيولوجي في محمية القالة – طونغا جملة من التهديدات المتعددة، تتراوح بين العوامل الطبيعية والتأثيرات الناتجة عن الأنشطة البشرية. ويُعد التغير المناخي من أبرز التحديات البيئية المعاصرة التي تؤثر بشكل متزايد على النظم البيئية داخل المحمية. فارتفاع درجات الحرارة، واختلال أنماط هطول الأمطار، وتكرار الظواهر المناخية المتطرفة كالجفاف والفيضانات، كلها عوامل تؤدي إلى اضطراب التوازن البيئي، مما ينعكس على توزيع الأنواع النباتية والحيوانية، ويؤثر في مواعيد تكاثرها وهجرتها، بل وقد يُفضي إلى انقراض بعض الأنواع الحساسة لهذه التغيرات[1].

إلى جانب ذلك، تُعاني المحمية من مظاهر التلوث البيئي التي تنبع من مصادر متعددة، أبرزها النفايات الصلبة التي يخلّفها الزوار، والتلوث المائي الناتج عن تصريف المياه العادمة من المناطق السكنية المجاورة، إضافة إلى التلوث الزراعي الناتج عن الاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية في المزارع المحيطة. وتؤثر هذه الملوثات سلبًا على جودة المياه والتربة، مهددةً بذلك صحة الكائنات الحية وتوازن المنظومات البيئية.

[1] الجمعية العالمية للتنمية المستدامة، "التنمية المحلية وإدارة الموارد البيئية"، مؤتمر دولي، 2020، متوفر عبر المكتبة الرقمية

كما تُعد الأنواع الغازية (الدخيلة) من المخاطر البيئية الكبرى التي تهدد التنوع البيولوجي الأصـــلي في المحمية. إذ تتنافس هذه الأنواع – ســـواء النباتية أو الحيوانية – مع الأنواع المحلية على الموارد، وقد تتسبب في تقليص أعدادها أو حتى انقراضـها. وقد تم رصد انتشار عدة أنواع دخيلة، خاصة في المناطق المائية والساحلية، مما يُنذر بمخاطر بيئية متزايدة.

ولا يقل الضغط البشري أهمية بين هذه التهديدات، حيث يساهم التوسع العمراني والنمو السكاني في المناطق المحاذية للمحمية في زيادة الطلب على الأراضـــي والموارد البيئية. كما تؤدي الزيارات المكثفة، خصوصًا خلال مواسم الذروة، إلى إحداث ضغط مباشر على النظم البيئية الهشة داخل المحمية.

إضـافة إلى ذلك، فإن الاسـتغلال غير المسـتدام للموارد الطبيعية، كالصـيد غير المشـروع، وقطع الأشجار، والرعي الجائر، وجمع النباتات النادرة، يُسهم في استنزاف ثروات المحمية ويقوض جهود الحفاظ على استدامتها، رغم الجهود المبذولة للحد من هذه الممارسات.

وأخيرًا، تبقى حرائق الغابات من أخطر التهديدات التي تتعرض لها المحمية، سواء كانت ناجمة عن عوامل طبيعية أو بسبب الإهمال البشري. وتزداد هذه الظاهرة خلال فصل الصـيف الجاف، وقد سـجلت المحمية خلال السـنوات الأخيرة حرائق واسـعة النطاق، أسـفرت عن خسـائر جسـيمة في الغطاء النباتي والحيواني، مما يجعل التعامل معها ضرورة ملحة في إطار استراتيجيات الحماية البيئية[1].

ثانيا: استراتيجيات حماية الأنواع المهددة بالانقراض

تبذل إدارة محمية القالة – طونغا، بالتعاون مع عدد من الشـركاء المحليين والدوليين، جهودًا حثيثة من خلال تبنّي مجموعة من الاسـتراتيجيات المتكاملة تهدف إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض وصـون التنوع البيولوجي الغني الذي تزخر به المحمية. وتشـمل هذه الاسـتراتيجيات محاور متعددة، تتكامل فيما بينها لضمان فعالية التدخلات البيئية على المدى الطويل[2].

في مقدمة هذه الجهود، تبرز برامج الرصـــد والمتابعة البيئية، التي تعتمد على مســـوحات ميدانية دورية وتقنيات حديثة مثل التتبع عن بعد وتحليل البيانات البيئية، من أجل تقييم حالة الأنواع المهددة،

[1] منصور، جميلة، "الضغط السكاني والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في المحميات"، مجلة القانون والبيئة، العدد 10، 2021، ص. 78.

[2] رنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، "حرائق الغابات وتغير المناخ في شمال إفريقيا"، 2022، متاح على: www.unep.org. تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/17

ورصـد التغيرات في أعدادها، وتحديد العوامل التي تهددها. وتوفر هذه المعلومات قاعدة معرفية ضـرورية لاتخاذ قرارات مدروسة في مجال الحماية.

كما تولي إدارة المحمية أهمية بالغة لـــحماية الموائل الطبيعية، باعتبارها الأساس الحيوي لاستمرار بقاء الأنواع المختلفة. وتشـمل هذه الجهود الحد من التدخلات البشـرية في المناطق الحسـاسـة، وترميم المواطن المتدهورة، وإنشـــاء ممرات بيئية لربط الموائل المجزأة، بما يســـهم في ضـــمان التنقل الطبيعي للكائنات الحية وتحقيق التوازن الإيكولوجي.

من جهة أخرى، تُنفَّذ برامج مخصـصـة لتكاثر وإكثار الأنواع المهددة بالانقراض، سـواء في موائلها الأصـلية أو ضـمن بيئات شـبه طبيعية، بهدف دعم اسـتقرار أعدادها وتعزيز قدرتها على التكيف والبقاء. وتشـمل هذه البرامج رعاية مواقع تعشـيش الطيور النادرة، وإنشـاء مشـاتل متخصـصـة لإكثار النباتات المهددة.

وفي سـياق متصـل، تعمل إدارة المحمية على تعزيز مكافحة الصـيد غير المشـروع والاتجار غير القانوني بالكائنات المهددة، من خلال تكثيف المراقبة والدوريات البيئية، وتكوين الحراس وتأهيلهم، إلى جانب توعية المجتمعات المحلية بضـــرورة حماية الحياة البرية، وتشـــديد العقوبات المقررة قانونًا ضـــد المخالفين.

أما على مســـتوى التعاون، فقد انخرطت المحمية في شـــراكات مع مؤســـســـات علمية وجامعات ومنظمات دولية تنشـــط في مجال حماية التنوع البيولوجي، بهدف تبادل الخبرات، وتنفيذ مشـــاريع بحثية تطبيقية، والاستفادة من التجارب الناجحة في مناطق أخرى من العالم، ما يسهم في تحسين فعالية الخطط المحلية.

ورغم تعدد هذه الجهود، إلا أن اســـتراتيجيات حماية الأنواع المهددة لا تزال تواجه جملة من التحديات، أبرزها محدودية الموارد المالية والبشـرية، والنقص المسـجل في التجهيزات والمعدات المتطورة، فضـلاً عن ضـعف التنسـيق أحيانًا بين الجهات المعنية، هذا إلى جانب التحديات البيئية الكبرى كالتغيرات المناخية، التي تتجاوز أحيانًا قدرة الإدارة المحلية على المواجهة والتكيف.[1]

[1] المركز الوطني للبحث في البيئة والتنمية الريفية، "مساهمة البحث العلمي في إدارة المحميات"، ملتقى علمي حول التنوع البيولوجي، قسنطينة، 2023.

ثالثا: برامج رصد ومتابعة التنوع البيولوجي

تُعد برامج الرصـــد والمتابعة البيئية من الركائز الأســاســـية التي تعتمد عليها إدارة محمية القالة – طونغا لفهم حالة التنوع البيولوجي وتتبع تغيراته، كما تمثل أداة حيوية لتقييم فعالية الإجراءات المتخذة في مجال الحماية، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة الموارد البيئية.

وتتنوع هذه البرامج لتشمل عدة محاور رئيسية، في مقدمتها المسوحات الدورية الشاملة، التي تُنظم بانتظام لتغطية مختلف المجموعات النباتية والحيوانية، بهدف تحديث قوائم الأنواع، وتقييم وفرتها وتوزيعها، وتحليل التغيرات في بنية المجتمعات البيولوجية. وتُنفذ هذه المسوحات عادةً بالتعاون مع فرق بحثية تابعة للجامعات والمراكز العلمية الوطنية[1].

ومن بين الأساليب المعتمدة كذلك، مراقبة الأنواع المؤشّرة التي تمثل انعكاسًا مباشرًا لصحة النظم البيئية، مثل بعض أنواع الطيور المائية، والثدييات الكبيرة، والنباتات الحســاســـة بيئيًا. وتوفر هذه الأنواع بيانات بيئية مهمة بتكلفة أقل من المسوحات الواسعة، ما يجعلها خيارًا فعالًا في تتبع حالة النظام البيئي.

وتعتمد المحمية أيضًـــا مبدأ مشـــاركة المواطنين في عمليات الرصـــد، من خلال برامج "العلم التشـاركي(Citizen Science) "، التي تشـجع السـكان المحليين وهواة البيئة على المسـاهمة في جمع البيانات. وتسهم هذه المشاركة في تعزيز الوعي البيئي، وتوسيع نطاق التغطية الميدانية لأنشطة الرصد.

ومع ذلك، تواجه هذه البرامج عددًا من التحديات الميدانية واللوجســـتية، يأتي في مقدمتها نقص التمويل المستدام، وقلة الكوادر المتخصصة، وضعف البنية التحتية والمعدات التقنية، إلى جانب صعوبة الوصـول إلى بعض المناطق النائية. كما تُسـجل الحاجة الماسـة إلى تطوير نظام متكامل لإدارة البيانات البيئية، يتيح تحليلها وتبادلها ونشـرها بفعالية، لضـمان اسـتثمار نتائج الرصـد في تحسـين آليات إدارة المحمية والحفاظ على تنوعها الحيوي[2].

المطلب الثاني: توازن بين التنمية البشرية وحماية الطبيعة

يمثل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية البشـرية وضـرورات حماية الطبيعة أحد أكبر التحديات التي تواجه المحميات الطبيعية في العصر الحديث. يستعرض هذا المطلب تحديات التنمية المستدامة في

[1] WWF North Africa، "مخاطر التغيرات المناخية على التنوع البيولوجي في المناطق الرطبة"، 2021، متاح على: www.wwfna.org. تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/2

[2] Gharbi, R., “Eco-Friendly Development Projects in El Kala Biosphere Reserve: Case Studies and Community Involvement”, Environmental Studies Review, Vol. 6, 2022, pp. 88

محمية القالة طونغا، والنماذج الناجحة للتوازن بين السياحة والحفاظ على البيئة، ومشاريع التنمية المحلية الصديقة للبيئة.

أولا: تحديات التنمية المستدامة في المنطقة

تواجه محمية القالة – طونغا جملة من التحديات المعقدة في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة، التي تقوم على تحقيق توازن دقيق بين حماية البيئة وتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين. وتتوزع هذه التحديات على عدة مستويات مترابطة، تبدأ من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية، وتمتد إلى المعوقات البنيوية والمؤسسية[1].

أولا الفقر والبطالة يمثلان عاملين رئيسيين يهددان استقرار المنطقة، حيث تعاني التجمعات السكانية المحيطة بالمحمية من نسب مرتفعة من الفقر، خاصة في صفوف الشباب، ما يدفع الكثير منهم إلى ممارسة أنشطة غير مستدامة كالصيد غير المشروع وقطع الأشجار والرعي الجائر، بهدف تأمين دخل يومي، ما يشكل ضغطًا مباشرًا على الموارد الطبيعية ويهدد استمرارية النظم البيئية.

ثانيا تُعد محدودية البنية التحتية أحد العوائق الأساسية التي تعرقل جهود التنمية المستدامة، إذ تعاني المنطقة من ضعف في شبكات الطرق، والمياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والاتصالات. هذا النقص لا يؤثر فقط على نوعية حياة السكان، بل يعيق أيضًا تطوير أنشطة اقتصادية بديلة، مثل السياحة البيئية. ومن جهة أخرى، فإن أي محاولة لتحسين هذه البنية دون مراعاة الاعتبارات البيئية قد تؤدي إلى آثار سلبية تزيد من تدهور البيئة المحلية.

ثالثًا، يشكل الضغط السكاني المتزايد والتوسع العمراني أحد أبرز التحديات، حيث يؤدي إلى تفاقم الطلب على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، ما يشكل تهديدًا لحدود المحمية ومناطقها العازلة. كما أن هذا النمو السكاني يفاقم مشكلة النفايات والتلوث، ويزيد من الحاجة إلى خدمات لا تواكبها سياسات بيئية فعالة.

رابعًا، يظهر التنافس بين القطاعات الاقتصادية كعائق إضافي أمام التخطيط المستدام، إذ تتزايد الضغوط بين قطاعات الزراعة، والسياحة، والصناعة، والسكن، على الموارد المحدودة، خصوصًا الأراضي الخصبة والمياه العذبة. ويتطلب هذا الواقع اعتماد آليات تخطيط شاملة ومتكاملة، وهو ما لا يزال يواجه صعوبات في التطبيق الفعلي بالمنطقة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-435 المؤرخ في 15 نوفمبر 2003، المحدد لشروط التنمية داخل المحميات الطبيعية، الجريدة الرسمية، العدد 71، ص. 10.

إن مواجهة هذه التحديات تتطلب نهجًا متكاملًا وشـاملًا، يُراعي خصـوصـيات المنطقة ويقوم على تحسين الظروف المعيشـية للسكان المحليين، وتطوير اقتصـاديات مسـتدامة تراعي النظم البيئية، وتعزيز الوعي البيئي، وتفعيل المشـاركة المجتمعية، وكل ذلك في إطار مؤسـسـي منسـق، يضـمن حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الفريد الذي تزخر به محمية القالة –

ثانيا: نماذج ناجحة للتوازن بين السياحة والحفاظ على البيئة

رغم التحديات المذكورة، شـــهدت محمية القالة طونغا بعض النماذج الناجحة التي حققت توازناً بين تطوير السـياحة البيئية والحفاظ على البيئة. تشـمل هذه النماذج مسـارات المشـي الإيكولوجية: تم تطوير عدة مسـارات للمشـي داخل المحمية، مصـممة بطريقة تسـمح للزوار باكتشـاف جمال المنطقة وتنوعها البيولوجي، مع تقليل التأثير على النظم البيئية الحساسـة. تم تجهيز هذه المسـارات بلوحات تعريفية ونقاط راحة صديقة للبيئة، وتنظيم الزيارات فيها بمرافقة مرشدين محليين مدربين.[1]

مراكز الزوار التفســـيرية: تم إنشـــاء مراكز للزوار في مداخل المحمية، توفر معلومات عن التنوع البيولوجي والتراث الثقافي للمنطقة، وتوجه الزوار نحو السـلوكيات الصـديقة للبيئة. صـممت هذه المراكز وفق مبادئ البناء الأخضر، باستخدام مواد محلية ومستدامة، وتقنيات لتوفير الطاقة والمياه.

السياحة المجتمعية: تم تطوير نموذج للسياحة المجتمعية، حيث يشارك السكان المحليون في تقديم خدمات الإقامة، والطعام، والإرشـاد، والأنشـطة الثقافية للزوار. يضـمن هذا النموذج توزيعاً عادلاً لفوائد السياحة على المجتمع المحلي، ويعزز مشاركتهم في حماية المحمية. [2]

تنظيم الزيارات الموسـمية: تم وضـع نظام لتنظيم الزيارات حسـب المواسـم، مع تقييد الوصـول إلى بعض المناطق خلال فترات حساسة مثل مواسم تكاثر الطيور، وتوجيه الزوار نحو مناطق أقل حساسية. ساهم هذا النظام في تقليل الضغط على النظم البيئية مع الحفاظ على استمرارية النشاط السياحي.

[1] بلقاسم، نادية، "التوسع العمراني والضغط السكاني في المناطق المحمية: دراسة حالة محمية القالة"، مجلة البحوث الجغرافية والبيئية، جامعة عنابة، العدد 12، 2021، ص. 95.

[2] IUCN, “Land Use Conflicts and Natural Resources in Protected Areas”, Technical Report No. 58, 2021, p. 21

برامج التوعية للزوار: تم تطوير برامج توعية مبتكرة للزوار، تشـــمل ورش عمل تفاعلية، وعروض بصـــرية، وأنشـــطة للأطفال، تهدف إلى تعزيز فهمهم لأهمية المحمية وتشـــجيعهم على المســـاهمة في حمايتها. ساهمت هذه البرامج في تحسين سلوكيات الزوار وتقليل تأثيرهم السلبي على البيئة. [1]

رغم نجاح هذه النماذج، لا تزال هناك حاجة لتوسـيع نطاقها وتحسـين اسـتدامتها، من خلال زيادة الاستثمارات، وتطوير المهارات المحلية، وتعزيز التسويق، وتحسين التنسيق بين مختلف الجهات المعنية. كما أن هناك فرصـــاً لتطوير أنماط جديدة من الســـياحة البيئية، مثل ســـياحة مراقبة الطيور، والســـياحة العلمية، وسياحة التصوير الطبيعي. [2]

ثالثا: مشاريع التنمية المحلية الصديقة للبيئة

تشـهد منطقة محمية القالة – طونغا توجهًا متزايدًا نحو تطوير مشـاريع تنمية محلية صـديقة للبيئة، تســـعى إلى تحقيق معادلة متوازنة بين تحســـين ظروف معيشـــة الســـكان المحليين والحفاظ على الموارد الطبيعية. وقد أثمرت هذه المبادرات عن مجموعة من الأنشـطة المسـتدامة التي تسـهم في دعم الاقتصـاد المحلي دون الإضرار بالبيئة[3].

في هذا السياق، تم تشـجيع المزارعين المحليين على تبني الزراعة العضـوية والمسـتدامة، من خلال اعتماد ممارسات بيئية مسؤولة مثل تنويع المحاصيل، استخدام الأسمدة الطبيعية، ترشيد استهلاك المياه، وتفادي المبيدات الكيميائية. وقد أســـهم هذا التوجه في تحســـين جودة المنتجات الزراعية، وزيادة مردودية الفلاحين، مع تقليل الآثار السلبية على النظام البيئي.

كما عرفت المنطقة تطور مشاريع لتربية النحل وإنتاج العسل، لاسيما في المناطق الغابية المحيطة بالمحمية، حيث تشكل هذه المشاريع مصدر دخل مستدام للعديد من العائلات الريفية. إلى جانب فوائدها الاقتصادية، تساهم هذه الأنشطة في تلقيح النباتات وتعزيز التنوع البيولوجي، مما يحفّز على الحفاظ على الغطاء الغابي كمصدر أساسي للرحيق[4].

---

[1] بد العزيز، كمال، "مشكلة التنافس القطاعي وتأثيرها على استدامة الموارد الطبيعية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة باتنة، العدد 7، 2022، ص. 47.

[2] موقع وزارة البيئة الجزائرية: www.medd.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 ماي 2025

[3] جمعية التنمية الريفية المستدامة – القالة، "تقرير النشاط السنوي"، 2023، ص. 18.

[4] بن يحيى، نادية، "تربية النحل كآلية للتنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة بلدية القالة"، مجلة الاقتصاد الأخضر، جامعة سوق أهراس، العدد 5، 2022، ص. 77.

من جهة أخرى، تم العمل على إحياء الصناعات التقليدية المستدامة، مثل صناعة السلال من القصب، والفخار، والمنتجات الخشبية باستخدام مواد أولية محلية ومتجددة. وتشكل هذه الصناعات موردًا اقتصاديًا هامًا، خاصة للنساء، كما تسهم في الحفاظ على التراث الثقافي للمنطقة وتعزيز الهوية المحلية.

وفي مجال الطاقة، أطلقت بعض المبادرات الهادفة إلى تشجيع استعمال الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، سواء في المنازل أو في المرافق العمومية أو المشاريع السياحية الناشئة. وتتيح هذه المبادرات تخفيض الاعتماد على الطاقة الأحفورية، وتقلل من انبعاث الغازات الدفيئة، فضلًا عن توفير الكهرباء للقرى والمناطق النائية.

أما في الجانب السياحي، فقد تم تطوير نماذج للسياحة البيئية المجتمعية، تدار من قبل السكان المحليين، وتشمل بيوت الضيافة الريفية، وخدمات الإرشاد البيئي، وتنظيم أنشطة ثقافية وتراثية. وتسهم هذه المشاريع في توفير دخل مباشر للأهالي، وتعزز من وعيهم بأهمية حماية المحمية والموارد الطبيعية المرتبطة بها.

ورغم النتائج الإيجابية لهذه المبادرات، إلا أن توسيع نطاقها وتعميمها لا يزال يواجه عدة تحديات، من أبرزها محدودية التمويل، ونقص الدعم التقني واللوجستي، وضعف البنية التحتية، وصعوبات التسويق والوصول إلى الأسواق، إلى جانب مقاومة التغيير لدى بعض فئات المجتمع .ويستدعي تجاوز هذه العقبات تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات المحلية والوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية، والقطاع الخاص، مع ضمان إشراك المجتمعات المحلية بوصفها شريكًا محوريًا في كل مراحل التخطيط والتنفيذ[1].

المطلب الثالث: تعزيز الإطار القانوني واليات الرقابة

يعد الإطار القانوني وآليات الرقابة من العناصر الأساسية لضمان حماية فعالة للمحميات الطبيعية واستدامتها. يستعرض هذا المطلب الثغرات في التشريعات الحالية، وآليات الرقابة والمتابعة، ومقترحات لتطوير الإطار القانوني لمحمية القالة طونغا.

[1] موقع وزارة البيئة والطاقات المتجددة الجزائرية: www.medd.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 ماي 2025

أولا: الثغرات في التشريعات الحالية

رغم توفر ترسانة قانونية تنظم المحميات الطبيعية في الجزائر، بما في ذلك محمية القالة – طونغا، إلا أن هذه الإطار التشـــريعي لا يزال يعاني من عدة ثغرات ونقائص تحدّ من فعاليته في حماية التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة .وتتمثل أبرز هذه الإشكالات فيما يلي[1]:

1 – عـدم مـواكـبـة الـتشـــريـعـات لـلـتـطـورات الـبـيـئـيـة الـحـديـثـة: تُظهر العديد من النصـوص القانونية ذات الصـلة بقطاع البيئة والمحيطات الطبيعية تقادمًا واضـحًا، إذ لم تواكب المســـتجدات العلمية والبيئية المتســـارعة، مثل آثار التغير المناخي، وانتشـــار الأنواع الغازية، والتحديات الناجمة عن أنماط التلوث الجديدة، بما فيها التلوث البلاسـتيكي والضـوضـائي. كما تفتقر هذه النصـوص إلى آليات قانونية مرنة تتيح التكيف مع هذه التغيرات، سـواء على مسـتوى التخطيط أو التدخل الميداني.

2– تـــداخـــل الصـــــلاحـــيـــات بـــيـــن الـــجـــهـــات الـــمـــعـــنـــيـــة: تعاني إدارة المحمية من تضـارب الصـلاحيات وتداخل المهام بين مختلف المؤسسـات والقطاعات، كوزارة البيئة والطاقات المتجددة، والمديرية العامة للغابات، والسلطات المحلية، وهو ما يؤدي إلى ضعف التنسيق المؤسسي وارتباك في اتخاذ القرارات. كما أن بعض مجالات التسيير تفتقر إلى تحديد واضح للمسؤوليات، مما يعوق التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والرقابية.

3 – مـــحـــدوديـــة آلـــيـــات الـــمشـــــاركـــة الـــمـــجـــتـــمـــعـــيـــة: لا توفر المنظومة القانونية السارية أدوات فعالة لإشراك المجتمعات المحلية وأصـحاب المصـلحة في إدارة المحميـة أو في عمليـات صـــنـع القرار البيئي، بـالرغم من الاعتراف العـالمي المتزايـد بـأهميـة الحوكمـة التشـاركية في ضـمان نجاعة التدخلات البيئية. هذا الضـعف في الإشـراك يؤدي غالبًا إلى ضـعف الالتزام المجتمعي تجاه سياسات الحماية، ويؤثر سلبًا على استدامة نتائجها.

4 – الـــقـصـــــور فـــي نـــظـــام الـــعـــقـــوبـــات: تُظهر النصـوص القانونية المتعلقة بحماية المحميات ضـعفًا في منظومة العقوبات الردعية، إذ لا تتناسـب الغرامات أو العقوبات الجزائية في كثير من الأحيان مع خطورة الأضرار البيئية المرتكبة، كما أن إجراءات

[1] جمعية التنمية الريفية المستدامة – القالة، "تقرير النشاط السنوي"، 2023، ص. 11.

المتابعة القانونية والتنفيذ غالبًا ما تكون معقدة وبطيئة، وهو ما يقلل من فعالية الردع ويتيح الفرصة لتكرار المخالفات[1].

5- غياب آليات فعالة للتمويل المستدام: تعتمد معظم المحميات الطبيعية، بما فيها محمية القالة – طونغا، على الميزانية العامة للدولة كمصدر تمويل رئيسي، وهي ميزانية غالبًا ما تكون محدودة وغير مستقرة، مما يجعل تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية عرضة للتأجيل أو الإلغاء. في المقابل، لا تنص التشريعات الحالية على مصادر بديلة أو آليات مبتكرة للتمويل المستدام، كرسوم السياحة البيئية، أو الشراكات مع القطاع الخاص، أو صناديق الحماية البيئية.

وبناءً عليه، فإن معالجة هذه الثغرات التشريعية تتطلب مراجعة شاملة للإطار القانوني الوطني الخاص بالمحميات الطبيعية، انطلاقًا من استلهام التجارب الدولية الرائدة، والاستناد إلى المعايير العالمية المعتمدة في مجال حماية التنوع البيولوجي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات البيئية والاجتماعية والثقافية لمحمية القالة – طونغا. ومن شأن هذا الإصلاح أن يُسهم في تعزيز فعالية التدخلات القانونية والمؤسسية، وتحقيق حماية أكثر نجاعة واستدامة لهذه الثروة البيئية الوطنية.[2]

ثانيا: آليات الرقابة والمتابعة

تعتمد محمية القالة طونغا مجموعة من آليات الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتشريعات وحماية مواردها الطبيعية. تشمل هذه الآليات:[3]

الدوريات والمراقبة الميدانية: يقوم حراس المحمية بدوريات منتظمة في مختلف مناطقها، لرصد المخالفات والأنشطة غير المشروعة، مثل الصيد غير القانوني، وقطع الأشجار، والتلوث. تتم هذه الدوريات وفق برنامج محدد، مع التركيز على المناطق الأكثر عرضة للانتهاكات.

نقاط المراقبة الثابتة: توجد عدة نقاط مراقبة ثابتة عند مداخل المحمية والمناطق الحساسة فيها، مجهزة بحراس دائمين ومعدات للمراقبة والاتصال. توفر هذه النقاط رقابة مستمرة على حركة الدخول والخروج وتسمح بالتدخل السريع عند الضرورة.

[1] بن يحيى، نادية، المرجع السابق، 106

[2] بن يحيى، نادية، المرجع السابق، ص 100

[3] المرجع نفسه، ص 106.

التعاون مع الأجهزة الأمنية: تتعاون إدارة المحمية مع مختلف الأجهزة الأمنية، مثل الدرك الوطني والشـــرطة، في مجال مكافحة المخالفات البيئية الخطيرة، مثل الصـــيد غير المشـــروع للأنواع المحمية، والاتجار بها، والتلوث الصناعي. يشمل هذا التعاون تبادل المعلومات وتنسيق العمليات المشتركة.

الرقابة المجتمعية: تشـــجع إدارة المحمية الســـكان المحليين على المشـــاركة في الرقابة، من خلال الإبلاغ عن المخالفات والأنشطة المشبوهة. تساهم هذه الرقابة المجتمعية في توسيع نطاق المراقبة وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه المحمية.

الرصد البيئي: تنفذ برامج منتظمة لرصد المؤشرات البيئية، مثل جودة المياه، وحالة الغطاء النباتي، وأعداد الأنواع الرئيسـية. يسـاعد هذا الرصـد في تقييم فعالية إجراءات الحماية وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخل عاجل.

التفتيش والمتابعة الإدارية: تقوم لجان متخصصـة بزيارات تفتيشية دورية للمنشآت والأنشطة داخل المحمية ومحيطها، للتأكد من التزامها بالشـروط البيئية والتراخيص الممنوحة. تشـمل هذه المتابعة أيضـاً مراجعة التقارير الدورية وتقييم الأداء.

رغم هذه الجهود، تواجه آليات الرقابة والمتابعة تحديات عديدة، منها نقص الموارد البشرية والمادية، وشساعة مساحة المحمية وتنوع تضاريسها، وضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، وقلة استخدام التقنيات الحديثة في المراقبة. تتطلب مواجهة هذه التحديات زيادة الاســـتثمار في تدريب وتجهيز فرق الرقابة، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتطوير نظم معلومات متكاملة، واعتماد تقنيات حديثة مثل الاستشعار عن بعد والمراقبة بالطائرات بدون طيار.[1]

ثالثا: مقترحات لتطوير الإطار القانوني

في ضـــوء الثغرات والتحديات المذكورة، يمكن تقديم عدة مقترحات لتطوير الإطار القانوني لمحمية القالة طونغا، بما يعزز حمايتها واستدامتها:[2]

تحديث التشـــريعات: مراجعة وتحديث التشـــريعات المتعلقة بالمحمية، لمواكبة التطورات العلمية والتحديات البيئية الجديدة، مثل التغير المناخي، والأنواع الغازية، والتلوث الناجم عن مصادر جديدة. يجب أن تتضمن هذه التشريعات آليات مرنة للتكيف مع المتغيرات المستقبلية.

---

[1] خديجة، قانة، "الحوكمة البيئية في تسيير المحميات الطبيعية بالجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، 2021، ص. 66.

[2] الموقع الرسمي للمعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد: www.inct.mdn.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 ماي 2025.

توضيح الصلاحيات والمسؤوليات: تحديد صلاحيات ومسؤوليات مختلف الجهات المتدخلة في إدارة المحمية بشكل دقيق، مع إنشاء آليات فعالة للتنسيق بينها. يمكن إنشاء هيئة تنسيقية عليا تضم ممثلين عن جميع الجهات المعنية، لضمان اتساق السياسات والقرارات.

تشديد العقوبات وتبسيط إجراءاتها: مراجعة نظام العقوبات لضمان تناسبها مع حجم المخالفات وتأثيرها البيئي، مع تبسيط إجراءات تطبيقها لتعزيز الردع. يمكن اعتماد نظام للغرامات الفورية للمخالفات البسيطة، مع تشديد العقوبات للمخالفات الخطيرة والمتكررة.

تطوير آليات التمويل المستدام: وضع إطار قانوني لآليات تمويل مستدامة للمحمية، مثل صندوق خاص يمول من رسوم الدخول، والغرامات، والتبرعات، والشراكات مع القطاع الخاص. يجب أن يضمن هذا الإطار استقلالية مالية نسبية للمحمية وقدرتها على التخطيط طويل المدى.

تعزيز التكامل مع القطاعات الأخرى: ضمان تكامل تشريعات حماية المحمية مع تشريعات القطاعات الأخرى، مثل الزراعة، والسياحة، والتعمير، والطاقة. يمكن إلزام هذه القطاعات بإجراء تقييم للأثر البيئي لمشاريعها في محيط المحمية، واعتماد ممارسات مستدامة.

تطوير نظام للضبطية القضائية البيئية: إنشاء نظام متخصص للضبطية القضائية في مجال البيئة والمحميات الطبيعية، مع تدريب وتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال. يمكن منح صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي المحمية المؤهلين، لتمكينهم من ضبط المخالفات وتحرير المحاضر بشكل قانوني.[1]

المطلب الرابع: التعاون الدولي والتمويل المستدام

يعد التعاون الدولي والتمويل المستدام من العناصر الأساسية لضمان استدامة المحميات الطبيعية، خاصة في ظل التحديات البيئية العالمية المتزايدة ومحدودية الموارد المحلية. يستعرض هذا المطلب الشراكات الدولية في مجال حماية محمية القالة طونغا، ومصادر التمويل المستدام، ونقل الخبرات والتجارب الدولية الناجحة.

[1] محمد عبد الله، القانون البيئي وأثر العقوبات في حماية الموارد الطبيعية، دار النشر العربية، القاهرة، 2018، ص. 142

أولا: الشراكات الدولية في مجال حماية المحمية

أقامت محمية القالة طونغا، على مر السنين، شراكات متنوعة مع منظمات ومؤسسات دولية، ساهمت في تعزيز جهود حمايتها وتطويرها. تشمل هذه الشراكات: [1]

التعاون مع منظمة اليونسكو: تم الاعتراف بالمحمية كمحمية محيط حيوي ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) التابع لليونسكو في عام 1990. يوفر هذا التعاون إطاراً دولياً للحماية، ويتيح الوصول إلى شبكة عالمية من الخبراء والموارد، ويعزز مكانة المحمية على المستوى الدولي.

التعاون مع اتفاقية رامسار: تم تسجيل بحيرة طونغا كموقع رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية. يساهم هذا التعاون في تعزيز حماية المناطق الرطبة في المحمية، وتبادل الخبرات مع مواقع رامسار الأخرى حول العالم، والاستفادة من الدعم التقني والمالي الذي توفره الاتفاقية.

التعاون مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN): تتعاون المحمية مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في مجالات مثل تقييم حالة الأنواع المهددة بالانقراض، وتطوير استراتيجيات الحماية، وبناء القدرات. يوفر هذا التعاون وصولاً إلى خبرات عالمية ومعايير دولية في مجال إدارة المحميات.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية: تتعاون المحمية مع منظمات غير حكومية دولية مثل الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، ومنظمة الطيور الدولية (BirdLife International)، في مجالات مثل حماية الأنواع المهددة، وتوعية المجتمعات المحلية، وتطوير السياحة البيئية المستدامة.

رغم أهمية هذه الشراكات، لا تزال هناك تحديات تعيق تعظيم الاستفادة منها، منها البيروقراطية وبطء الإجراءات الإدارية، وضعف القدرات المحلية على صياغة وإدارة المشاريع الدولية، ومحدودية المتابعة واستدامة النتائج بعد انتهاء المشاريع. تتطلب مواجهة هذه التحديات تطوير استراتيجية واضحة للتعاون الدولي، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين آليات التنسيق والمتابعة.[2]

[1] الجمعية العالمية للمحميات الطبيعية، تعزيز التعاون عبر الحدود في إدارة المحميات، تقرير سنوي 2023، متوفر على: www.iucn.org/cross-border-cooperation تم الاطلاع في: 21 ماي 2025.

[2] بن جدو، سمير، التعاون الإقليمي في مجال حماية المحميات البحرية: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات البيئية، العدد 14، 2021، ص. 45

ثانيا: مصادر التمويل المستدام للمحمية

يعد ضـــمان تمويل مســـتدام وكاف من أكبر التحديات التي تواجه محمية القالة طونغا، في ظل محدودية الموارد العامة وتزايد احتياجات الحماية والتطوير. تشـــمل مصـــادر التمويل الحالية والمحتملة للمحمية:

التمويل الحكومي: يشكل التمويل من الميزانية العامة للدولة المصدر الرئيسي لتمويل المحمية، من خلال مخصـــصـــات وزارة البيئة والمديرية العامة للغابات. يغطي هذا التمويل بشـــكل أســـاســـي النفقات التشـــغيلية ورواتب الموظفين، لكنه غالباً ما يكون غير كاف لتلبية جميع احتياجات المحمية، خاصـــة في مجال الاستثمارات والمشاريع التنموية.[1]

رســـوم الدخول والخدمات: تفرض المحمية رســـوماً رمزية على دخول الزوار واســـتخدام بعض الخدمات، مثل مواقف السيارات، والإرشاد، والتخييم. ومع ذلك، فإن هذه الرسوم منخفضة نسبياً ولا تشكل مصدراً مهماً للتمويل في الوقت الحالي، كما أن آليات تحصيلها وإدارتها تحتاج إلى تطوير.

التمويل الدولي: تستفيد المحمية من تمويل بعض المشاريع من قبل منظمات ومؤسسات دولية، مثل مرفق البيئـة العـالمي (GEF)، وبرنـامج الأمم المتحـدة للبيئـة (UNEP)، والاتحـاد الأوروبي، ووكـالات التعاون الثنائي. يوفر هذا التمويل موارد إضـــافية لمشـــاريع محددة، لكنه غالباً ما يكون مؤقتاً ومرتبطاً بأولويات المانحين.[2]

الشراكات مع القطاع الخاص: بدأت بعض المبادرات للشراكة مع القطاع الخاص، خاصة في مجال السياحة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك، فإن هذه الشراكات لا تزال محدودة ولم تصل بعد إلى إمكاناتها الكاملة كمصدر للتمويل المستدام.

آليات التمويل المبتكرة: هناك إمكانية لتطوير آليات تمويل مبتكرة، مثل مدفوعات خدمات النظم البيئية (PES)، وتعويضات الكربون، وصناديق الائتمان البيئية، والسندات الخضراء. ومع ذلك، فإن هذه الآليات لا تزال في مراحلها الأولى ولم يتم تطبيقها بشكل فعال في المحمية.[3]

---

[1] خطة عمل البحر المتوسط (MAP)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مركز البحر المتوسط الإقليمي، 2022، متاح على: https://planbleu.org/map تم الاطلاع في: 27 ماي 2025

[2] شبكة المناطق المحمية في البحر المتوسط (MedPAN)، تعزيز التعاون الإقليمي لحماية التنوع البيولوجي، تقرير نشاطات 2023، متوفر على: https://medpan.org تم الاطلاع في: 19 ماي 2025.

[3] نفس المرجع.

ثالثا: نقل الخبرات والتجارب الدولية الناجحة

يمكن للاســـتفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة أن تســـاهم بشـــكل كبير في تطوير إدارة محمية القالة طونغا وتعزيز استدامتها. تشمل مجالات نقل الخبرات:

أفضـل الممارسـات في إدارة المحميات: الاستفادة من أفضـل الممارسـات العالمية في مجالات مثل التخطيط الاســـتراتيجي، وتقســـيم المناطق، وإدارة الزوار، ومراقبة التنوع البيولوجي. يمكن تحقيق ذلك من خلال الزيارات التبادلية، والمشاركة في المؤتمرات والشبكات الدولية، والاطلاع على دراسات الحالة والأدلة الإرشادية.

التقنيات والأدوات الحديثة: نقل وتوطين التقنيات والأدوات الحديثة في مجالات مثل الرصـد البيئي، ومكافحة الصـــيد غير المشـــروع، وإدارة الحرائق، والســـياحة البيئية. يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التدريب، والمشاريع التجريبية، والشراكات مع المؤسسات التكنولوجية.

نماذج الإدارة التشاركية: الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الإدارة التشاركية للمحميات، التي تشـرك المجتمعات المحلية وأصـحاب المصـلحة في صـنع القرار وتنفيذ برامج الحماية. يمكن تكييف هذه النماذج مع السياق المحلي لمحمية القالة طونغا، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية.

آليات التمويل المســتدام: التعرف على تجارب ناجحة في مجال التمويل المســتدام للمحميات، مثل صناديق الائتمان البيئية، ومدفوعات خدمات النظم البيئية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. يمكن دراســة إمكانية تطبيق هذه الآليات في محمية القالة طونغا، مع تكييفها مع الإطار القانوني والاقتصــادي المحلي.

برامج التوعية والتثقيف البيئي: الاســتفادة من التجارب الناجحة في مجال التوعية والتثقيف البيئي، خاصــة تلك التي تســتهدف الشــباب والمجتمعات المحلية. يمكن تكييف المواد والأســاليب التعليمية مع السياق المحلي، مع مراعاة اللغة والثقافة والقضايا البيئية ذات الأولوية.[1]

لتعزيز نقل الخبرات والتجارب الدولية، يمكن اقتراح عدة إجراءات، منها:[2]

تطوير برامج توأمة مع محميات مماثلة في دول أخرى، خاصــة في حوض البحر المتوسـط، لتبادل الخبرات والزيارات والمشاريع المشتركة.

---

[1] عبد الرحمن، سامي، المرجع السابق، ص 75.

[2] جمعية الدولية لحفظ الطبيعة (IUCN)، ورش العمل والمؤتمرات كأدوات لتعزيز التعاون الدولي في إدارة المحميات، مجلة IUCN، العدد 68، 2021، ص. 45

المشاركة الفعالة في الشبكات والمنتديات الدولية للمحميات، مثل شبكة المناطق المحمية في البحر المتوسط (MedPAN)، وشبكة محميات المحيط الحيوي العالمية.

تنظيم ورش عمل ومؤتمرات دولية في المحمية، لاستقطاب الخبراء والممارسين من مختلف أنحاء العالم، وتبادل الخبرات حول قضايا محددة.

تطوير برامج تدريبية متخصصة لموظفي المحمية، تشمل دورات في الخارج، وتدريباً عملياً في محميات أخرى، وتعلماً عن بعد.

إنشاء مركز للتميز في مجال إدارة المحميات الطبيعية في المنطقة المتوسطية، يكون مقره في محمية القالة طونغا، ويعمل كمنصة لتبادل المعارف والخبرات على المستويين الإقليمي والدولي.

خلاصة واستنتاجات:

تمثل محمية القالة طونغا نموذجاً فريداً للتنوع البيولوجي والنظم البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتشكل ثروة طبيعية وتراثاً بيئياً يستحق الحماية والتثمين. من خلال هذا الفصل، تم تسليط الضوء على مختلف جوانب هذه المحمية، بدءاً من موقعها الجغرافي وطبيعتها البيئية الفريدة، مروراً بوضعها القانوني والإداري، ومواردها الطبيعية والسياحية الغنية، وصولاً إلى تحليل آليات إدارة الزوار والتحديات التي تواجهها في تحقيق الاستدامة.

لقد أظهرت الدراسة أن محمية القالة طونغا، رغم ما تتمتع به من إمكانات هائلة وجهود حماية متواصلة، لا تزال تواجه تحديات متعددة، منها الضغوط البشرية المتزايدة، والتغير المناخي، ومحدودية الموارد، وضعف التنسيق المؤسسي. ومع ذلك، فإن هناك فرصاً واعدة لتعزيز استدامتها، من خلال تطوير السياحة البيئية المسؤولة، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، وتحسين الإطار القانوني وآليات الرقابة، وتعزيز التعاون الدولي والتمويل المستدام.

إن مستقبل محمية القالة طونغا يعتمد على قدرتنا على تحقيق توازن دقيق بين حماية التنوع البيولوجي وتلبية احتياجات التنمية البشرية، وهو تحدٍ يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، من سلطات محلية ووطنية، ومجتمعات محلية، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات بحثية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية. من خلال هذا التعاون المتكامل، يمكن أن تصبح محمية القالة طونغا نموذجاً رائداً للتنمية المستدامة، يجمع بين الحفاظ على التراث الطبيعي وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين، ويساهم في مواجهة التحديات البيئية العالمية.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن إدارة الزوار في المحميات الطبيعية، وعلى وجه الخصوص محمية طونقا بالقالة، تمثل ركيزة أساسية لضمان استدامة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، دون إغفال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالسياحة البيئية. لقد أبرزت النتائج أن المحمية تواجه تحديات متعددة، منها الضغط البشري، ضعف البنية التحتية، ونقص الوعي البيئي لدى بعض الزوار، مما يستدعي اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة تقوم على إشراك جميع الفاعلين: من سلطات محلية، ومجتمع مدني، وزوار، وسكان محليين.

كما أن تحقيق التوازن بين حماية النظام البيئي للمحمية وتطوير السياحة البيئية يتطلب تعزيز أدوات التخطيط، وتحسين آليات الرقابة والتوعية، وكذا تبني سياسات استباقية قائمة على مبادئ التنمية المستدامة. ومن خلال دراسة حالة محمية طونقا، يمكن استخلاص دروس قابلة للتعميم على باقي المحميات الطبيعية في الجزائر، مما يساهم في تطوير نموذج وطني فعال لإدارة الزوار بما يحقق الحماية البيئية والاستفادة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وبذلك، تفتح هذه الدراسة المجال أمام مزيد من البحوث المعمقة في هذا المجال، خصوصًا في ظل التغيرات المناخية والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، ما يستدعي تطوير آليات أكثر فعالية للتوفيق بين متطلبات الحماية والاستفادة.

أهم النتائج المتوصل إليها:

تمثل المحميات الطبيعية ركيزة أساسية في استراتيجيات الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية الهشة، حيث توفر ملاذاً آمناً للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، وتساهم في استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

تتنوع المحميات الطبيعية في الجزائر بين الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية والمواقع الطبيعية المصنفة، وتتميز بتنوع بيئي وبيولوجي فريد، يجمع بين النظم البيئية الصحراوية والجبلية والساحلية والغابية والمائية، مما يجعلها وجهة مفضلة للسياحة البيئية.

تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر العديد من التحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية، ومحدودية الموارد المالية والبشرية، وضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين، وتزايد الضغوط البشرية على الموارد الطبيعية، وتأثيرات التغيرات المناخية.

تعتبر إدارة الزوار من أهم التحديات التي تواجه المحميات الطبيعية، حيث تتطلب موازنة دقيقة بين تلبية احتياجات وتطلعات الزوار، وضـــمان الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية للمحمية، وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المحلية.

تعتمد المحميات الطبيعية الجزائرية على مجموعة من آليات إدارة الزوار، تشمل تحديد مناطق الاستخدام، وتنظيم مسارات الزيارة، وتحديد القدرة الاستيعابية، وتوفير خدمات الإرشاد والتوعية البيئية، وتطبيق رسوم الدخول، وإشراك المجتمعات المحلية في إدارة المحمية.

تمثل رهانات الاستدامة في المحميات الطبيعية الجزائرية تحدياً كبيراً يتطلب معالجة متكاملة للأبعاد البيئية والاقتصـــادية والاجتماعية والســياســية، بما يضــمن اســتمرارية الموارد الطبيعية والثقافية للأجيال الحالية والمستقبلية.

تعد محمية القالة طونقا نموذجاً فريداً للمحميات الطبيعية في الجزائر، حيث تتميز بتنوع بيئي اســـتثنائي يجمع بين النظم البيئية البحرية والبرية والمائية العذبة، وتمثل موطناً للعديد من الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض، خاصة الطيور المهاجرة.

تواجه محمية القالة طونقا تحديات كبيرة في مجال إدارة الزوار، أبرزها ضـــعف البنية التحتية الســياحية، ومحدودية خدمات الإرشـــاد والتوعية البيئية، وضـــعف التنســيق بين مختلف الفاعلين، وتزايد الضـــغوط البشرية على الموارد الطبيعية، خاصة في مواسم الذروة السياحية.

يلعب الوعي البيئي لدى الزوار دوراً محورياً في نجاح اســـتراتيجيات إدارة الزوار وتحقيق الاســـتدامة في المحميات الطبيعية، حيث يساهم في تقليل الآثار السلبية للأنشطة السياحية على البيئة، وتعزيز المشاركة في جهود الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.

تمثل مساهمات المجتمع المحلي عنصراً أساسياً في نجاح إدارة المحميات الطبيعية وتحقيق الاستدامة، من خلال المشاركة في صنع القرار، وتوفير الخدمات السياحية، والمساهمة في جهود الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المرتبطة بالسياحة البيئية.

أهم التوصيات المقترحة:

تطوير إطار قانوني ومؤسسي متكامل لإدارة المحميات الطبيعية في الجزائر، يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين، ويعزز التنسيق والتكامل بينهم، ويضمن توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لإدارة المحميات بشكل فعال ومستدام.

تبني مقاربة تشاركية في إدارة المحميات الطبيعية، تضمن إشراك جميع الفاعلين المعنيين، خاصة المجتمعات المحلية، في عمليات التخطيط وصنع القرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم، بما يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية المشتركة تجاه الموارد الطبيعية والثقافية.

تطوير خطط متكاملة لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية، تستند إلى دراسات علمية دقيقة حول القدرة الاستيعابية للمحمية، وخصائص واحتياجات وتطلعات الزوار، وتأثيرات الأنشطة السياحية على البيئة، وتتضمن استراتيجيات وآليات فعالة لتنظيم حركة الزوار وتوجيه سلوكهم وتعزيز وعيهم البيئي.

الاستثمار في تطوير البنية التحتية السياحية في المحميات الطبيعية، بما يشمل شبكات الطرق والمسارات، ومراكز الزوار، ومرافق الإقامة والإطعام، ومحطات المراقبة، ونظم إدارة النفايات والمياه والطاقة، مع مراعاة المعايير البيئية والاستدامة في التصميم والتنفيذ والتشغيل.

تعزيز برامج التوعية والتثقيف البيئي للزوار والمجتمعات المحلية، من خلال توفير مواد إعلامية وتثقيفية متنوعة، وتنظيم أنشطة وفعاليات توعوية، وتطوير برامج تفسيرية تفاعلية، وتدريب مرشدين سياحيين متخصصين في السياحة البيئية.

تطوير آليات مبتكرة لتمويل المحميات الطبيعية، تشمل رسوم الدخول والخدمات، والشراكات مع القطاع الخاص، والتمويل الدولي، والتبرعات، والمدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية، بما يضمن الاستدامة المالية للمحميات وقدرتها على تحقيق أهدافها.

تعزيز البحث العلمي والرصد والتقييم في المحميات الطبيعية، من خلال إنشاء مراصد بيئية، وتطوير نظم معلومات جغرافية، وإجراء دراسات دورية حول التنوع البيولوجي والنظم البيئية وتأثيرات الأنشطة البشرية، وتقييم فعالية استراتيجيات وآليات إدارة الزوار.

تطوير منتجات وخدمات سياحية مبتكرة ومستدامة في المحميات الطبيعية، تلبي احتياجات وتطلعات مختلف شرائح الزوار، وتعزز تجربتهم السياحية، وتساهم في زيادة الوعي البيئي، وتوفر فرص عمل ودخل للمجتمعات المحلية، مع الحد من الآثار السلبية على البيئة.

تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال إدارة المحميات الطبيعية، من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والمشـــاركة في المبادرات والبرامج الدولية، والاســـتفادة من الدعم الفني والمالي المتاح، وتطوير مشاريع مشتركة عابرة للحدود.

تطوير نظام متكامل للمتابعة والتقييم والتحسين المستمر لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية، يستند إلى مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، ويضمن المشاركة الفعالة لجميع الفاعلين المعنيين، ويسمح بالتكيف المستمر مع المتغيرات والتحديات الجديدة.

وفي الختام، نؤكد أن تحقيق التوازن بين إدارة الزوار وتحقيق رهانات الاســـتدامة في المحميات الطبيعية الجزائرية يتطلب رؤية اســـتراتيجية شـــاملة ومتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية والسـياسـية، وتضـمن مشـاركة فعالة لجميع الفاعلين المعنيين، خاصـة المجتمعات المحلية. كما يتطلب التزاماً سياسياً قوياً، وتخصيص موارد مالية وبشرية كافية، وتطوير قدرات مؤسسية وفنية متخصصة، وتعزيز الوعي البيئي لدى مختلف شرائح المجتمع.

إن نجاح استراتيجيات إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية سيساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصـة فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة التغيرات المناخية، وتعزيز السياحة المستدامة، وتحسين سبل العيش للمجتمعات المحلية. كما سيعزز مكانة الجزائر على الخريطة العالمية للسياحة البيئية، ويساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

ويبقى المجال مفتوحاً لمزيد من الدراســـات والأبحاث حول مختلف جوانب إدارة الزوار في المحميات الطبيعية ورهانات الاســـتدامة، خاصـــة فيما يتعلق بتطوير نماذج وأدوات مبتكرة لقياس وتقييم القدرة الاســتيعابية للمحميات، وتحليل ســلوك واتجاهات الزوار، وتقييم الآثار الاقتصــادية والاجتماعية والبيئية للسياحة البيئية، وتطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع التغيرات المناخية وآثارها على المحميات الطبيعية.

قائمة المراجع

أولًا :المصادر القانونية

1. المرسوم التنفيذي رقم 83 459 المؤرخ في 23 يوليو 1983، يتعلق بإنشاء الحظيرة الوطنية للقالة، الجريدة الرسمية، العدد 30.
2. القانون رقم 84 12 المؤرخ في 23 يونيو 1984، يتعلق بالنظام العام للغابات، الجريدة الرسمية، العدد 27.
3. المرسوم التنفيذي رقم 87 144 المؤرخ في 16 جوان 1987، يحدد إنشاء وتنظيم المحميات الطبيعية، الجريدة الرسمية، العدد 25.
4. القانون رقم 03- 10المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 43.
5. المرسوم التنفيذي رقم 03 435 المؤرخ في 15 نوفمبر 2003، يحدد شروط التنمية داخل المحميات الطبيعية، الجريدة الرسمية، العدد 71.
6. القانون رقم 02- 11المؤرخ في 17 فيفري 2011، يتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة، *الجريدة الرسمية*، العدد 13.

ثانيًا :الكتب

1. براهيمي، عبد الحميد .*التنمية السياحية وحماية البيئة في الجزائر* .الجزائر: دار الهدى، 2014.
2. زراقط، عبد المجيد .*الإدارة البيئية وحماية الموارد الطبيعية* .بيروت: دار الهدى، 2018.
3. عبد الخالق، يوسف .*البيئة والتنمية المستدامة: دراسة في الأسس النظرية والتطبيقية* .ط2، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020.
4. عبد العزيز، محمد .*التنوع البيولوجي وإدارة المحميات الطبيعية* .عمان: دار الصفاء، 2019.
5. مختار عبد الحميد، أحمد .*معجم اللغة العربية المعاصرة* .القاهرة: عالم الكتب للطباعة، 2008.

ثالثًا :المقالات العلمية

1. إبراهيم محمد إبراهيم، محمد. «المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي .«*مجلة أسيوط للدراسات البيئية*، العدد 19، 2000.
2. بلقاسم، نادية. «التوسع العمراني والتهديد البيئي للمحميات الطبيعية .«*مجلة البحوث الجغرافية والبيئية*، .2021
3. بن يحيى، نادية. «تربية النحل في المحميات كمورد اقتصادي مستدام .«*مجلة الاقتصاد الأخضر*، .2022
4. بوقرة، سامي. «تأثير البنية التحتية السياحية على استدامة المحميات .«*مجلة التنمية المحلية*، 2020.
5. الخطيب، سامي. «دور الإرشاد السياحي في تطوير السياحة البيئية .«*مجلة الدراسات البيئية*، 2023.
6. درويش، فاطمة. «إدارة المحميات بين الحماية والاستثمار البيئي .«*مجلة دراسات بيئية*، .2022
7. زوبير، محمد وآخرون. «تفعيل المحميات الطبيعية كبديل استراتيجي لترقية السياحة البيئية ودعم التنمية المستدامة في الجزائر .«*مجلة التنمية الاقتصاد التطبيقي*، جامعة المسيلة، 2020.
8. سارة، طيب. «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمحميات الطبيعية في الجزائر .«*مجلة الاقتصاد البيئي*، .2022

رابعًا :رسائل التخرج

1. بوزيدي، سمية .*الحظائر الوطنية ودورها في حماية البيئة* .مذكرة ماستر، جامعة عنابة، 2017.
2. بوزيدي، مية .*دور المناطق الرطبة في حماية التنوع البيولوجي* .مذكرة ماستر، جامعة الطارف، 2019.
3. خديجة، قانة .*حوكمة البيئة في الجزائر* .مذكرة ماستر، جامعة تبسة، 2021.
4. ريم، سامية .*إدارة المناطق المحمية وتحديات التنمية المستدامة* .مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2020.

5. زروقي، ناصر الدين. *السياحة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر*. أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2018.

6. عماري، سامية. *السياحة البيئية في الجزائر كخيار للتنمية المستدامة*. مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 3، 2020.

خامسًا :المراجع الأجنبية

1. IUCN. *Visitor Management in Protected Areas: Guidelines for Planning and Management*. 1999.
2. IUCN. *Guidelines for Protected Area Management Categories*. Gland, Switzerland, 2020.
3. IUCN. *Guidelines for Marine Protected Areas*. 2018.
4. UNEP. *Protected Areas and Biodiversity Conservation*. Nairobi, Kenya, 2018.
5. UNEP. *Challenges in Preserving Natural Resources*. 2022.
6. WWF. *Ecotourism: Principles, Practices and Policies for Sustainability*. 2001.
7. NOAA. *What is a Marine Protected Area?* 2023.

سادسا: مقابلات

مقابلة مع علي عليوا، الملقب بالتايلاندي

سابعا :المواقع الإلكترونية

1. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) – https://www.iucn.org
2. أكاديمية الاستدامة (Sustainability Academy) – https://sustainability-academy.org
3. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) – https://www.unep.org

4. خطة عمل البحر المتوسط (Plan Bleu) – https://planbleu.org

5. شبكة المناطق المحمية في البحر المتوسط (MedPAN) – https://medpan.org

6. الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) – https://www.worldwildlife.org

7. المفوضية الأوروبية – البيئة – https://environment.ec.europa.eu

8. منظمة الأغذية والزراعة (FAO) – https://www.fao.org

9. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) – https://www.unesco.org

10. منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) – https://www.greenpeace.org

11. منظمة السياحة العالمية (UNWTO) – https://www.unwto.org

12. منظمة الطيور العالمية (BirdLife International) – https://www.birdlife.org

13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) – https://www.aoad.org

14. الهيئة العامة للغابات الجزائرية (DGF) – https://www.dgforets.dz

15. وزارة البيئة الأسترالية – https://www.environment.gov.au

16. وزارة البيئة والطاقات المتجددة الجزائرية – https://www.medd.gov.dz

البيان	الصفحة
الواجهة	/
البسملة	/
شكر وتقدير	/
مقدمة	9
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة	
تمهيد	17
المبحث الأول: مفهوم المحميات الطبيعية	18
المطلب الأول: تعريف المحميات الطبيعية	18
المطلب الثاني: أقسام المحميات الطبيعية	22
المطلب الثالث: أهداف المحميات الطبيعية وشروط انشائها	31
المطلب الرابع: أهمية المحميات الطبيعية	35
المبحث الثاني: مفهوم إدارة الزوار في السياحة البيئية	38
المطلب الأول: تعريف السياحة البيئية	38
المطلب الثاني: تعريف إدارة الزوار	39
المطلب الثالث: إستراتيجيات إدارة الزوار في المحميات الطبيعية	41
المطلب الرابع: أهمية إدارة الزوار في السياحة البيئية	43
المبحث الثالث: مفهوم الإستدامة و أبعادها	45
المطلب الأول: تعريف الإستدامة	45
المطلب الثاني: مبادئ الإستدامة	47
المطلب الثالث: أبعاد الإستدامة	48
المطلب الرابع : أهمية الإستدامة	50
الفصل الثاني: إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائية نحو تحقيق الإستدامة البيئية	
تمهيد	54
المبحث الأول: الواقع الحالي للمحميات الطبيعية في الجزائر	55

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للمحميات الطبيعية في الجزائر	**55**
المطلب الثاني: التنوع البيئي للمحميات طبيعية في الجزائر	**59**
المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر	**64**
المطلب الرابع: سبل تحسين واقع المحميات الطبيعية في الجزائر	**66**
المبحث الثاني: الوضع الحالي لإدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية	**69**
المطلب الأول: أهم المحميات الطبيعية في الجزائر من حيث عدد الزوار	**69**
المطلب الثاني: آليات إدارة الزوار المعتمدة في المحميات الطبيعية	**71**
المطلب الثالث: التحديات الرئيسية التي تواجه إدارة الزوار في المحميات الطبيعية الجزائرية	**73**
المطلب الرابع: توصيات لتحسين إدارة الزوار المحميات الطبيعية الجزائرية	**76**
المبحث الثالث: تحديات الإستدامة في المحميات الطبيعية الجزائرية	**78**
المطلب الأول: التحديات البيئية	**78**
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية	**80**
المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية	**81**
المطلب الرابع: التحديات السياسية	**82**
الفصل الثالث: دراسة الحالة محمية القالة طونقا	
تمهيد	**86**
المبحث الأول: عرض محمية طونقا بالقالة	**87**
المطلب الأول: الموقع الجغرافي وطبيعة البيئة للمحمية	**87**
المطلب الثاني: الوضع القانوني والإداري للمحمية	**89**
المطلب الثالث: الموارد الطبيعية والسياحية للمحمية	**91**
المطلب الرابع: عدد الزوار وانماطهم بالمحمية	**93**
المبحث الثاني: إدارة الزوار في محمية طونقا بالقالة	**95**
المطلب الأول: البنية التحتية والسياحية للمحمية	**95**
المطلب الثاني: أليات تنظيم الزيارات بالمحمية	**97**
المطلب الثالث: الوعي البيئي لدى الزوار المحمية	**99**

المطلب الرابع: مساهمات المجتمع المحلي	**102**
المبحث الثالث: رهانات الإستدامة في المحمية	**105**
المطلب الأول: الحفاظ على التنوع البيئي والتنوع البيولوجي	**105**
المطلب الثاني: توازن بين التنمية البشرية وحماية الطبيعة	**108**
المطلب الثالث: تعزيز الإطار القانوني وآليات الرقابة	**112**
المطلب الرابع: التعاون دولي والتمويل المستدام	**116**
الخاتمة	**123**
قائمة المراجع	**128**
ملخص	**/**

الملخص:

تتناول هذه المذكرة الشاملة مفهوم المحميات الطبيعية وأهميتها في الحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية المهددة، مع التركيز على إدارة الزوار لتحقيق التوازن بين الحماية والاستفادة السياحية. يستعرض الفصل الأول تعريفات المحميات الطبيعية لغة واصطلاحًا، بما في ذلك تعريفات المنظمات الدولية مثل IUCN وUNESCO وUNEP وFAO وGreenpeace، بالإضافة إلى تعريفات المشرع الجزائري. كما يوضح الفصل الثاني أقسام المحميات الطبيعية بناءً على الموقع الجغرافي (بحرية وبرية) وهدف الإنشاء، حيث يصنفها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة إلى عشرة أنواع رئيسية، مثل المحميات العلمية، المتنزهات القومية، محميات المحيط الحيوي، ومحميات التراث العالمي. ويختتم الفصل الثالث بدراسة حالة في محمية القالة طونقا بتصنيف المحميات الطبيعية حسب التشريع الجزائري، موضحًا التغييرات بين القانونين 03/10 و 11/02، وأنواع المحميات المحددة في كل منهما مثل الحظائر الوطنية والطبيعية والمحميات الطبيعية الكاملة، مع ذكر الأنشطة الممنوعة داخلها لضمان الحماية التامة.

الكلمات المفتاحية: المحميات الطبيعية، التنوع البيولوجي، إدارة الزوار، السياحة البيئية، التشريع الجزائري، IUCN، UNESCO، UNEP، FAO، Greenpeace، حماية البيئة، الأنظمة البيئية، الحظائر الوطنية، الحظائر الطبيعية، محميات التراث العالمي.

Abstract:

This comprehensive dissertation explores the concept of nature reserves and their importance in preserving biodiversity and endangered ecosystems, with a focus on visitor management to achieve a balance between conservation and tourism benefits. The first chapter presents definitions of nature reserves both linguistically and terminologically, including definitions by international organizations such as IUCN, UNESCO, UNEP, FAO, and Greenpeace, as well as those provided by Algerian legislation. The second chapter outlines the types of nature reserves based on geographical location (marine and terrestrial) and purpose of establishment. The International Union for Conservation of Nature (IUCN) classifies these into ten main categories, such as scientific reserves, national parks, biosphere reserves, and World Heritage Sites. The third chapter concludes with a case study of the El Kala-Tongue reserve, highlighting the classification of nature reserves under Algerian legislation, and detailing changes between Laws 10/03 and 02/11. It also presents the types of reserves defined in each law, such as national parks, natural parks, and strict nature reserves, while listing prohibited activities within them to ensure full protection.

Keywords: Nature reserves, biodiversity, visitor management, ecotourism, Algerian legislation, IUCN, UNESCO, UNEP, FAO, Greenpeace, environmental protection, ecosystems, national parks, natural parks, World Heritage Sites.